جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

اتجاهات العاملين والنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن نحو العقوبة السالبة للحرية

إعداد الطالبة
حنين عبد السلام البطوش

إشراف
الاستاذ الدكتور عايد وريكات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجةالماجستير
في علم الاجتماع – علم الجريمـــــــــة

جامعة مؤتة, 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

السيرة الذاتية

الاسم: حنين عبد السلام البطوش

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: علم الجريمة

السنة: 2008

الهاتف النقال: 0777947670

البريد الإلكتروني: haneenbtoosh@yahoo.com

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها.

1.1 خلفية الدراسة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية عادية أو سوية على ما يقول " إميل دوركـايم" ولا يوجد مجتمعاً خالياً من الجرائم بل لقد ارجع البعض الجريمة إلى المجتمع نفسه قائلاً أن المجتمع هو الذي يخلق أو يوجد الجريمة، وذلك أن المجتمع هو الذي يصم بعض الأفعال بأنها أفعال سيئة أو إجرامية (Gibbons, 1973, p6).

وتعد الجريمة في عصرنا الحاضر من التحديات التي تواجـه الجماعـة الإنسانية بسبب ضخامة حجمها وجسامة خطر أشـكالها المـستحدثة ولـذا تتخـذ المجتمعات الإجراءات والتدابير للوقاية منها قبل وقوعها ومكافحتها بعقاب مرتكبيها وتأهيلهم للاندماج في المجتمع من جديد بعد وقوعها.(عوض، 2001، ص193).

ولذلك فقد رأى المجتمع دائماً أن العقوبات بأنواعها المختلفة ومراتبها المتعددة ضرورية لاستمرار الحياة الاجتماعية إذ بدونها تضيع قدسية النظم الاجتماعية وتصير هدفاً لخرق الأفراد والتعدي عليها وإهمالها مما يؤدي إلى تعريض المجتمع والحياة الاجتماعية للفوضى والعناء.(غانم، 1984، ص19).

وفكرة ضرورة العقاب والعقوبة لضمان انتظام الحياة الاجتماعية قد أبرزها القرآن الكريم في مواضع عدة حيث يقول الله سبحانه وتعالى في ذلك المعنى " يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفي له من أخيه شيء فأتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون" .سورة البقرة الآيتان 178-179.(غانم، 1984،ص20).

وفي موضع آخر يقول الله عز وجل بعد أن ذكر قصة أبني آدم قابيل وهابيل (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ولقد جاءهم رسلنا بالبينات ثم أن كثيراً منهم بعد ذلك في الأرض لمسرفون أنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض...) سورة المائدة الآيتان 32-33.(غانم،1984، ص21).

وتعد العقوبة وسيلة المجتمعات الأساسية في مكافحة الإجرام ولم تأل المجتمعات البشرية جهداً على مر عصورها في تطوير مفاهيم وأغراض العقوبة كوسيلة لمكافحة تلك الظاهرة، وفي تطوير أساليب تطبيقها، والبحث عن الأنماط الفعالة من العقوبات لردع مقترفيها وكل من تسول له نفسه الولوج في دربها، ونحد بالتالي من انتشارها، ويكشف لنا التاريخ الإنساني أن العقوبة اتخذت في بداية ظهور التنظيمات الاجتماعية صوراً انتقامية افتقدت إلى أسس أو معايير محددة سواء في تحديد نمطها أو مقدارها أو من ستوقع عليه، فكثيراً ما كانت العقوبة تطول أطراف منقطعة صلتهم بالجريمة كأفراد أسرة الجاني وعشيرته، وتطبيق العقوبة كان يتم أما بواسطة المجني عليه أو أفراد عشيرته على الجاني أو أفراد عشيرته. (الزيني،2003،ص1).

ومع تطور المجتمعات البشرية تطورت النظرة للجريمة، وتطـورت معهـا النظرة لأغراض العقوبة وأهدافها وأنماطها وأساليب تطبيقها، فخلت أغراض العقوبة وأهدافها من الزجر والإيلام.كما خلت أنماطها وأساليب تنفيذها مـن كافـة صـور وأشكال الانتقام.وحل محلها إصلاح الجاني وتأهيله لإعادة الانـدماج فـي النـسيج الاجتماعي كغرض للعقوبة دار في فلكه وسار على دربه كافـة أنمـاط العقوبـات وأساليب تطبيقها، وظهرت مفاهيم جديدة في مجال تطبيق العقوبة، ومنها الاهتمـام بشخص الجاني والظروف التي أحاطت بارتكابه لجريمته.(الزيني، 2003،ص2).

وصاحب ذلك التطور في السياسة العقابية تطور في معاملة المذنبين بهذه المؤسسات واكبت دائما التغير في فلسفة العقاب، ومن هنا حدثت تطورات جوهرية في نظام السجون في شتى الدول منذ القرن الثامن عشر حتى اليوم، وتتجـه هـذه التطورات نحو تحويل السجون إلى بيوت للإصلاح بدلاً من أن تكون أمكنة للتكفير والعقاب، ولا شك أن أصحاب فكرة تحويل السجون إلى الإصلاح واسـتبعاد فكـرة العقاب قد وجدوا تأييداً في القرن التاسع عشر بشكل خاص، حيث تميز هذا القـرن بانتشار مبادئ وأفكار تنادي بالحرية والمساواة وكفالة الحقوق الفردية بوجه عـام، وبدأ التفكير في شخصية الجاني وأصبح الغرض الأساسي من الجزاء هـو العـلاج والإصلاح، وألغيت العقوبات التي تستند أساسا إلى التعذيب البدني والانتقـام مـن الجاني، وبناء على ذلك ظهرت الحاجة نحو تعديل وظيفة السجون حتى تتفـق مـع هذه الأغراض الحديثة، حيث أصبحت الوظيفة الأساسية لعقوبة السجن هي إعـادة تأهيل الجاني وتكيفه مع المجتمع، وبذلك فقد أصبحت عقوبة السجن(إذا أحـسن أداء وظيفتها)أحد دعائم مقاومة ومنع الجريمة وأحد عوامل تحقيق الـصالح الاجتمـاعي والفردي على حد سواء، وهنا يرى بعض العلماء أن المصلحة الاجتماعية ومصلحة الفرد يمكن تحقيقها بوجه عام عندما توجد برامج تمنع النزيل في السجون مـن أن يتحول إلى مجرم متمرس حيث يتطلب منع الجريمة التقليل من العودة إلى الجريمة وتغيير مسار المجرمين الصغار أو المجرمين لأول مرة (Johnston & Savitz & Wolfgang, 1967, p311)

وتعد العقوبات السالبة للحرية الآن الصورة الرئيسية للجزاء الجنـائي، وقد ظهرت هذه العقوبات بعد قرون طويلة من انتشار العقوبات البدنية التي ناضلت البشرية للخلاص منها لتعارضها مع الطبيعة البشرية. غير أن تجربة تطبيـق هـذه العقوبات السالبة للحرية أثارت الشكوك حول قدرتها على مكافحة الإجرام، وذلـك لعدم تأديتها وظيفة الردع العام خاصة إذا كانت هذه العقوبة السالبة للحرية قـصيرة المدة. وكذلك قصورها في تحقيق الردع الخاص لدى الجناة خاصة من احترف منهم الإجرام، إضافة إلى مدى قدرة البرامج التي تطبق أثناء تنفيذها على الإصلاح، فبدلا من أن تكون المؤسسات العقابية وهي المكان الذي تنفذ فيه العقوبة السالبة للحريـة مراكز للإصلاح والتأهيل تصبح مراكزا لتبادل الخبرات الإجراميـة وتعلـم فنـون الجريمة وهذا ما يمكن ملاحظته من نسب العود المرتفعة بين المفرج عـنهم مـن نزلاء هذه المراكز.

وتظهر أهمية دراسة الاتجاهات من منطلق أنها وسيلة للتنبؤ بالـسلوك، فهي تساعد في تحفيز استجابة الأفراد حيال موضوع ما ، ويمكـن إجمـال أهميـة دراسة الاتجاهات بأنها تساعد على التنبؤ بالسلوك ورد الفعل ، إضافة إلى أنها تعـد مؤشر لمواطن القوة والضعف لدى الأفراد مما يساهم في تعزيـز مـواطن القـوة ومعالجة مواطن الضعف. (Cherrington, 1994, p268) .

أما مفهوم الاتجاه فيرى (جواد، 2000، ص164) أنها اسـتجابة الفـرد لعناصر البيئة المحيطـة بـه ومنهـا الأفـراد والجماعـات والمـواد. ويعـرف (Cherrington, 1994, p264) الاتجاه بأنه "الشعور الايجابي أو السلبي اتجاه شئ (أشخاص ، أماكن ، وغيرها)"، وقـد عـرف (Greenberg &Robert, 1997, p178) الاتجاهات بصورة أكثر شمولية حيث ذكر أنها " مجموعـة مـستقرة مـن المشاعر والاعتقادات والنوايا السلوكية اتجاه أمور محددة كالأشخاص أو الأوضاع ، كما عرفها (البداينه، 2007) بأنها مجموعة مستقرة مـن المـشاعر والاعتقـادات والنوايا السلوكية اتجاه أمور محددة كالأشخاص أو الأوضاع ، وتكون نحو جميـع مظاهر العمل أو نحو أشخاص وظروف العمل وهي تنعكس على الأداء .

بالتالي تستخلص الدراسة أن الاتجاهات هي مجموعة من المشاعر المنبثقة عن المعرفة المسبقة، والتي تؤدي إلى وجود الرغبة لدى الفرد في اتخاذ سلوك معين، أو إطلاق حكم على موضوع معين، وتكون موجهه نحو أشخاص أو ظروف عمل أو غيرها .

ورغم الاختلاف في تعريف الاتجاه إلا أن هناك شبه إجماع بين جميع الأدبيات على مكونات الاتجاه والتي في الغالب شملت ثلاثة مكونات هي :

1- المكون الإدراكي (المعرفة).

2- المكون الشعوري.

3- المكون السلوكي.

فالمكون الإدراكي (المعرفي) يتمثل بالمعلومات التي قد تكون حقائق أو معارف عامة حول موضوع الاتجاه، وتؤدي إلى تشكيل فكرة لدى الشخص حول موضوع الاتجاه، وبالتالي تنعكس على تشكيل مشاعره نحو موضوع الاتجاه كاعتقاد العامل بما هو صواب وخطأ في العمل، أما المكون الشعوري ويتمثل بالمشاعر والعواطف التي يحملها الشخص نحو موضوع الاتجاه، وذلك استنادا للفكرة التي تكونت لديه تجاه الموضوع، ومثال ذلك كيف يشعر العامل نحو عمله أو نحو المنظمة التي يعمل بها، وأخيرا المكون السلوكي ويعني أذا توافرت لدى الفرد المعرفة بالموضوع، وأعقبها تكوين شعور معين حياله، فأنه يصبح أكثر ميلا لأن يسلك سلوكا محددا تجاه هذا الموضوع، أي أن الفرد أصبح يمتلك حالات التهيؤ والاستعداد لأداء سلوك ما أو الحكم على موضوع سلبا أو إيجابا . (عبد الحميد، 2002،ص19) .

أما بالنسبة للعوامل التي التي تؤثر في الاتجاهات فهي عديدة، ويعتبر قياس الاتجاهات وسيلة من وسائل قياس الأداء يمكن من خلالها التعرف على ميول واتجاهات الأفراد العاملين ومدى قناعتهم بالعمل والانجاز ، وكذلك يعمل هذا النوع من القياس في مجال التقلبات النفسية والاجتماعية المحيطة بالعمل . ومن أهم العوامل المؤثرة في الاتجاهات ما يلي :

1- عوامل بيئية: وهي البيئة التي يتفاعل معها الفرد على مستوى الأسرة، المدرسة، الوسط الإعلامي، العادات والتقاليد السائدة.
2- عوامل خاصة بالفرد: وتشمل التجارب والخبرات، المستوى الثقافي والتعليمي، ومستوى الإدراك.
3- عوامل ذات علاقة بالحدث أو الموقف موضوع الاتجاه: فالفرد بطبيعته مدفوع لإشباع حاجاته وذلك للتخفيف من حدة التوتر الناتج عن هذه الاتجاهات، والفرد يتكون لديه اتجاه ايجابي نحو كل المواقف والأحداث والأشخاص المساهمين في إشباع رغباته، بينما يتخذ موقف مضاد من الأشياء التي أعاقت تحقيق الهدف، وهذا الاتجاه السلبي قد يدفع الفرد إلى أنماط سلوكية متعددة قد تأخذ شكلا عدوانيا.(جواد، 2002،ص20).

2.1 مشكلة الدراسة:

العقوبة السالبة للحرية أو عقوبة السجن كانت وما زالت حتى وقتنا الحاضر هي العقوبة الأكثر شيوعاً والأكثر استعمالاً في أغلب دول العالم لأنها في كثير من الحالات حلت محل الأنواع الأخرى من العقوبات التي كانت سائدة مثل عقوبة العزل والإعدام والعقوبة البدنية.

رغم ذلك فإنها لم تحقق أهدافها أو أهداف السياسة الجنائية بصورة عامة وفي ظل عقوبة السجن لا يزال يلاحظ ازدياد عام في حجم الجريمة والإجرام من حيث الكم والكيف وذلك على مستوى العالم إذ يصل حجم الزيادة إلى حوالي 5% من كل سنة هذا زيادةً على حجم المسجونين أنفسهم في المؤسسات العقابية وما يترتب على ذلك من زيادة في الأنماط الإجرامية والسلوكيات المنحرفة الأخرى.

وهكذا يظهر أن العقوبة السالبة للحرية أو عقوبة السجن فقدت الكثير من الأهداف الأساسية التي وجدت من أجلها وبخاصةً الإصلاح والتأهيل وإعادة الاندماج في المجتمع للأفراد الجناة أو الجانحين من الأحداث وأكثر من ذلك لم تحقق العقوبة السالبة للحرية الهدف الأسمى المرجو منها من طرف المجتمع إلا وهو

الحماية الاجتماعية والوقاية من الجريمة والسلوكيات المنحرفة والحفاظ على المصلحة العامة للمجتمع.

وازداد الوضع سوء" في ميدان تطبيق واعتماد العقوبة السالبة للحرية حتى بلغ الأمر أن المؤتمر الدولي للأمم المتحدة حول هذا الموضوع(السجن ومعاملة المسجونين)الذي انعقد في فنزويلا كاركاس 1980 طالب بجعل عقوبة السجن الملاذ الأخير في هذا الميدان وأوصى بالبحث عن بدائل للعقوبة السالبة للحرية.(طالب،1998،ص45).

وتجدر الإشارة إلى أن عقوبة السجن بهدف الردع قد تمثل سلاحاً ذو حدين إذ حين تؤدي عقوبة السجن إلى ردع الجاني أحياناً إلا أنها أحياناً أخرى قد تؤدي إلى وصمه وعودته إلى الجريمة أو الجنوح خاصةً بالنسبة لبعض الجناة.

بطبيعة الحال هذه المساوئ لا تؤدي بأي شكل إلى إلغاء هذه العقوبة أو الاستغناء عنها، لكن يمكن أن تكون مناسبة لإعادة النظر في وظيفة وأهداف العقوبة السالبة للحرية بصورةٍ خاصة والمؤسسات الإصلاحية بصورةٍ عامة وفي التدابير العقابية والسياسة الجنائية ككل بحيث لا تعتمد على العقوبة السالبة للحرية بالدرجة الأولى بل تستهدف التقليل قدر الإمكان من مدة العقوبة أو استبدالها بأنواع أخرى من العقوبات كلما أمكن ذلك.

ويمكن القول أن مشكلة الدراسة تتلخص في محاولة معرفة اتجاهات العاملين والنزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية لما في ذلك من أثرا واضحا في رسم السياسات العقابية مستقبلا، وإمكان إعادة دمج النزلاء في مجتمعاتهم من جديد.

3.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث من خلال إعادة النظر في النظام الجنائي المبني على عقوبة السجن التي لم تستطيع القيام بمهمة أساسية وجدت من أجلها إلا وهي التدريب على الحد والوقاية من الجريمة والإدماج الاجتماعي وبروز أفكار جديدة أكثر واقعية من تلك الأفكار المتفائلة في بداية الخمسينات والستينات التي كانت ترى في النظام الجنائي والنظام الجديد للمؤسسات الإصلاحية والسجون آنذاك على أنه

الحل الأمثل وقد أثبتت العديد من الدراسات حالياً في الدول الصناعية أهمية إعـادة النظر في النظام الجنائي القائم على السجن .

ونظراً لأهمية الموضوع يكون النقاش والبحث في ميدان جدوى عقوبـة السجن والسجن كمؤسسة اجتماعية ذات أهداف محددة في ميدان السياسة الجنائيـة موضوعاً يستحق الاهتمام فمجرد إيداع النزيل في السجن لقـضاء فتـرة العقوبـة والسهر على أن لا يهرب منه يذهب تماماً إلى عكس ما يهدف إليه المجتمـع مـن عقوبة السجن.

4.1 أهداف الدراسة:

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لا تهدف إلى معارضة مـشروعية العقوبـة السالبة للحرية أو التقليل من أهميتها بقدر ما تقصد المحصلة النهائية لهذه العقوبـة على النزيل وعلى المجتمع فهذه العقوبة ليست مجرد عزل الشخص المذنب، والمراد إبرازه هنا ضرورة تغيير الظروف والشروط التي يتم بها تنفيذ العقوبة على المذنبين والمحكوم عليهم وأساليب المعاملة التي تستخدم بحقهم اعتماداً على أساليب علميـه إصلاحية وتهذيبية تأهيلية تبتعد عن الأفكار السلبية تجاه هذه العقوبة وأغراضها.

وتتمثل أهداف هذه الدراسة بما يلي:

1- التعرف إلى أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتـصادية للعـاملين والنزلاء في مركز إصلاح وتأهيل سواقة.
2- التعرف على أثر المتغيرات الديموغرافية للعاملين والنزلاء على اتجاهاتهم نحو ثقافة السجن .
3- التعرف على أثر المتغيرات الديموغرافية للعاملين والنزلاء علـى اتجاهـاتهم نحو أساليب المعاملة العقابية داخل مركز الإصلاح والتأهيل .
4- التعرف على أثر المتغيرات الديموغرافية للعاملين والنزلاء علـى اتجاهـاتهم نحو الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والعضوية للعقوبة السالبة للحرية .

5- التعرف على أثر المتغيرات الديموغرافية للعاملين والنزلاء على اتجاهاتهم نحو السياسات والبرامج الإصلاحية والتأهيلية داخل مركز الإصلاح والتأهيل .
6- التعرف على أثر المتغيرات الديموغرافية للعاملين والنزلاء على اتجاهاتهم نحو العودة إلى الجرائم بسبب العقوبة السالبة للحرية .
7- التعرف على أثر المتغيرات الديموغرافية للعاملين والنزلاء على اتجاهاتهم نحو تطبيق بدائل للعقوبة السالبة للحرية .

5.1 التعريفات الإجرائية:

1- العقوبة: الجزاء الصادر بموجب حكماً قضائياً بحق أي شخص قـام بارتكـاب جريمة ما.
2- العقوبة السالبة للحرية: وهي الأثر الذي يرتبه القانون على ارتكـاب الجريمـة بناء" على حكم قضائي يتضمن نزع المحكوم عليه من وسطه الاجتماعي العادي وإيداعه في مؤسسة عقابية يمنع من مغادرتها خلال فترة محددة.
3- مراكز الإصلاح والتأهيل: المكان المعلن عنه مركزاً للإصلاح والتأهيل الـذي يودع فيه النزلاء ذكوراً أم إناثاً وذلك تنفيذاً لقرار صادر عن جهة قـضائية أو جهة مختصة.
4- النزيل: الشخص ذكرا أم أنثى الذي يودع في المركز تنفيذاً لقرار صادر عـن جهة قضائية أو أي جهة مختصة.

6.1 أسئلة الدراسة :

السؤال الأول: ما هي اتجاهات المبحوثين من النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية؟
السؤال الثاني: ما هي اتجاهات المبحوثين من النزلاء نحو برامج الإصلاح والتأهيل داخل الإصلاحية؟
السؤال الثالث: ما هي اتجاهات النزلاء نحو أسلوب المعاملة العقابية داخل السجن؟
السؤال الرابع: ما هي اتجاهات النزلاء نحو الخبرات السلوكية الانحرافية المكتسبة أثناء تنفيذ العقوبة ؟

السؤال الخامس: ما هي اتجاهات النزلاء نحو الزيارات الأسرية للنزلاء؟
السؤال السادس: ما هي اتجاهات النزلاء نحو علاقتهم بالأخـصائيين الاجتمـاعيين والنفسيين داخل السجن ؟
السؤال السابع: ما هي اتجاهات النزلاء نحو العقوبة البديلة للعقوبة السالبة للحرية ؟
السؤال الثامن: ما هي اتجاهات العاملين نحو العقوبة السالبة للحريـة والنـزلاء الـسؤال التاسع: ما هي اتجاهات المبحوثين العاملين نحو السجن والعقوبة؟السؤال العاشر: ما هي اتجاهات المبحوثين العاملين أسلوب معاملة العاملين النزلاء في الإصلاحية؟
السؤال الحادي عشر: ما هي اتجاهات المبحوثين العاملين نحو تأثير البرامج على النزلاء؟
السؤال الثاني عشر: ما هي اتجاهات المبحوثين العاملين نحو تقييم البرامج المقدمة للنزلاء من وجهة نظر العاملين ؟
السؤال الثالث عشر: ما هي اتجاهات المبحوثين العاملين نحو الآثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية ؟
السؤال الرابع عشر: ما هي اتجاهات المبحوثين العاملين نحو العوامل المؤثرة على قدرة الإصلاحية في أداء دورها ؟
السؤال الخامس عشر: ما هي اتجاهات المبحوثين العاملين نحو دور مراكز الإصلاح في إصلاح النزلاء ؟

7.1 فرضيات الدراسة :

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة).
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب نوع الجريمة.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب مدة العقوبة.
4. لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو الآثار الاجتماعية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء.
5. لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو الآثار الاقتصادية المترتبة على لعقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء.
6. لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو الآثار النفسية والعضوية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء.
7. لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو تأثير برامج الإصلاح على سلوك النزيل حسب المتغيرات الديموغرافية.
8. لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو أساليب المعاملة العقابية في مراكز الإصلاح والتأهيل حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء.
9. لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو ثقافة السجن حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء.
10. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات النزلاء نحو العودة إلى ارتكاب الجريمة بسبب عقوبة السجن والمتغيرات الديموغرافية.
11. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات النزلاء نحو بدائل العقوبات السالبة للحرية والمتغيرات الديموغرافية.

12. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للعاملين (العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).
13. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو مدى قساوة عقوبة السجن حسب المتغيرات الديموغرافية للعاملين (العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).
14. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو دور السجن في العودة إلى ارتكاب الجريمة وبين المتغيرات الديموغرافية للعاملين (العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).
15. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو أساليب المعاملة العقابية والمتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل)
16. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو البرامج الإصلاحية والتأهيلية وبين المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).
17. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو الاثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية وبين المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، مكان الاقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).
18. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو بدائل العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للعاملين(العم، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).

8.1 خلاصة الفصل الأول

تناول هذا الفصل مشكلة الدراسة وأهميتها، حيث كثرت الـشكوك والانتقـادات حول مدى فعالية العقوبات السالبة للحرية في إصلاح وتأهيـل نـزلاء المؤسـسات العقابية، فجاءت هذه الدراسة محاولة لمعرفة اتجاهات العاملين والنزلاء نحو هـذه العقوبة بما في ذلك من أثر واضح في رسم السياسات العقابية مـستقبلا وإمكانيـة إعادة دمج النزلاء في مجتمعاتهم من جديد.

كذلك تناول هذا الفصل أهمية الدراسة والمتمثلة في إعادة النظـر فـي النظـام الجنائي للعقوبات السالبة للحرية ومدى قدرتها على أداء مهمتها الأساسية وهي الحد والوقاية من الجرائم والعودة لها ومدى جدوى هذه العقوبة كمؤسـسة ذات أهـداف تتجاوز مجرد منع النزلاء من الهرب خارج أسوار السجون. كما اسـتعرض هـذا الفصل أهداف الدراسة والتي لا تعارض مشروعية العقوبـات الـسالبة للحريـة أو تنتقص من أهميتها وإنما تهدف إلى التعرف على اتجاهات العاملين والنـزلاء فـي مراكز الإصلاح والتأهيل نحو هذه العقوبة ودورها في الإصلاح والحد من الجرائم.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

تنوعت العقوبات عبر التطور التاريخي للمجتمعات في النوع والشكل والمضمون والمفاهيم، وتنوعت أيضا المذاهب المفسرة لها ، واختلاف المفاهيم والتفسيرات للعقوبة يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف المفاهيم والتفسيرات والنظرة للجريمة والسلوك الإجرامي ذاته، من طرف المجتمع المعني ومن ثم النظرة إلى المجرم والجاني .

وبشكل عام يمكن تلخيص الأشكال المختلفة للعقوبة التي مارستها المجتمعات البشرية عبر العصور على الشكل التالي:

1- مرحلة الانتقام والثأر(التشفي).
2- مرحلة تقييد الحرية والحجز وسلب الحرية(السجن المؤقت والمؤبد).
3- محاولة الإصلاح(بواسطة محاولة إصلاح واسترجاع المذنبين ومحاولة الحد من تفاقم الجريمة بواسطة جهود مجتمعية).
4- مرحلة الوقاية(بواسطة محاولة التحكم أو السيطرة على الشروط التي تؤدي إلى الجريمة).

أما الاتجاهات والتفسيرات النظرية للعقوبة فكانت مرتبطة بمراحل تطور المجتمعات البشرية ويمكن حصرها بما يلي:

أ- اتجاهات المرحلة البدائية.

ب- اتجاهات مرحلة القرون الوسطى.

ج- اتجاهات المرحلة التقليدية(القرن الخامس عشر حتى القرن السابع عشر).

د- اتجاهات القرن التاسع عشر(الإصلاحية، الوضعية، الدفاع الاجتماعي).

هـ- اتجاهات القرن العشرين(الوقاية).

والحديث هنا يتناول النظريات التي ركزت على مفهومي الردع والإصلاح كما يلي:

المدرسة التقليدية (نظرية الردع) :

واتسمت العقوبة في هذه المدرسة بالقسوة، الأمر الذي ساهم وبشكل واضح في ظهور كثير من الحركات الاجتماعية التي تنادي بإصلاح الأوضاع في السجون، وتغيير النظرة إلى نظام العقوبات السائد، تلك النظرة الجديدة ساهمت في ظهور عدد من الحركات الإصلاحية. وعرفت تلك المرحلة بالمدرسة التقليدية، فلقد تحول العقاب من عقاب مجتمعي إلى عقاب مؤسسي فالإصلاح يتطلب نمطا آخرا من العقاب.(peresilia, 1998, p5).

ويعكس فكر هذه المدرسة مدى تأثير سيطرة الفكر الجمعي في ذلك العصر، ولقد كان الاعتقاد بأن العقاب سوف يساهم في نفع المجتمع، من حيث أن الردع القوي كوسيلة نافذة سوف يساهم في منع المجرمين أو حتى من يفكر في ارتكاب جريمة في التفكير طويلا من تنفيذ أو تكرار أي عمل إجرامي. فالعقاب هنا يمثل إنذارا للجميع بعدم التفكير بالشروع في أي عمل ضد المجتمع.(الضحيان،2001،ص23).

وتجدر الاشاره هنا إلى دور مؤسس المدرسة العقابية التقليدية سيزاري بكاريا Cesare Beccaria(1738-1794) الذي أصدر كتابه "في الجرائم والعقوبات" متضمنا أفكاره الهادفة لإصلاح المنظومة الجنائية فنادى بالحيلولة دون تحكم القضاة وتعسفهم عن طريق سلبهم سلطة فرض العقوبات وطالب بإسنادها إلى جهة تشريعية بحيث يصبح دور القاضي مجرد تطبيق العقوبات الصادرة من المشرع دون اجتهاد أو تخيير أو تخفيف أو تغليظ كما يعد بكاريا أول من نادى بمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في النظام الوضعي وشدد على المطالبة بعدم الإسراف في العقوبة ، ونادى بإلغاء عقوبة الإعدام . (عوض، 1413،ص67).

وكان من ابرز المراجع الفكرية التي استند عليها بكاريا في فكره نظرية العقد الاجتماعي لروسو والفلسفة الأخلاقية التي تجعل من المسئولية الأخلاقية أساس المساءلة الجنائية ،لأن الإنسان قد ارتكب مايستحق اللوم ولا يكون كذلك إلا إذا كان

حر الاختيار،كذلك استند على مبدأ المنفعة الأخلاقية التي تتحقق باسـتتباب الأمـن واستقرار الحياة عن طريق العقاب الرادع الذي يفضي إلى الكف عـن الجريمـة. وكان من ابرز ملامح التغير الذي هدف إليه بكاريا الكف عن وحـشية التعـذيب المنافي للكرامة الإنسانية، وشخصية المسؤولية الجنائية المبنية على حرية الاختيار، كذلك مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات لمنع التحكم من قبل القضاء وأن يكون العقاب مناسبا للضرر الذي تحدثه الجريمة إضافة إلى تحقيق الردع العام والخاص.(بوساق ،2002، ص5).

وهناك باحث آخر معاصر لبكاريا وهو الباحث الانجليزي بنثام (Bentham, 1748-1832) الذي خاض هو الآخر حربا ضد النظام القضائي والسياسة الجنائية المتبعة في انجلترا، فنظر إلى العقوبة على أساس مبدأ المنفعة والألم الذي اعتمـده لتفسير الجريمة والعقوبة وذهب إلى أن العقوبة يجب أن لا توقع ولا تنفذ إلا إذا كان لها فائدة (اجتماعية أو فردية) ، وأساس كل عقاب لديه هو المنفعة. فالإنسان يرتكب السلوك على أساس الموازنة بين ما يتحصل عليه من لذة وألم نتيجة لسلوك أو فعل معين، ونتيجة الموازنة هي التي تحدد السلوك. لهذا طالب بنثام بتشديد العقوبة ضد السلوكيات الإجرامية ، كي تفوق ما يمكن أن يتحصل عليه الفرد من منفعة نتيجـة لسلوكه الإجرامي ومن ثم يكون ذلك بمثابة عامل ردع نفسي وفردي أولا،وعام ثانيا تجاه السلوكيات الإجرامية أو المنحرفة.(طالب،1998، 158).

أما الفيلسوف الألماني ايمانويل كانت فيقول أن غرض العقوبة هو تحقيق العدالة المطلقة ووظيفتها إرضاء الشعور بالعدالة من مبدأ أن الشر يجب مقابلته بالـشر أي أن العقوبة عدل والجريمة شر ويسلم كانت رغم ذلك بأن أساس المسئولية الجنائيـة هو حرية الاختيار .(نجم،1991، ص95).

أما بالنسبة لمدرسة العدالة ثم الردع العام فقد قامت هذه المدرسـة مـن حيـث أساسها الفلسفي على نظرية العدالة المطلقة للفيلسوف الألماني ايمانويل كانت الـذي حدد الغاية من العقاب بإرضاء شعور العدالة لذاتها مجردة من المنفعة الاجتماعيـة التي قامت عليها المدرسة التقليدية الأولى، فالأذى الذي تحدثه الجريمة لا يصلح إلا عن طريق التفكير والتطهير بالعقاب، وأن العقوبة هي عدل الجريمة كما قال هيجل

لأنها باقترابها تعد نفيا للعدالة التي يقررها النظام القانوني، لذا تكون العقوبة نفيا لذلك النفي. ولم يقتصر دور العقوبة في هذه المدرسة على العدالة بل حافظت كذلك على هدف الردع العام، وكانت العدالة أولا والردع العام ثانيا.(الضحيان، 2001، ص23).

ويقوم الردع العام على فكرة أن إيقاع العقاب على الشخص الذي قام بارتكاب الجريمة يعمل على منع الأشخاص الآخرين من القيام بارتكاب الجريمة، فإذا قام أحد الأشخاص بسرقة ما وتم القبض عليه وإيقاع العقاب عليه فان ذلك يؤدي إلى اقتناع الآخرين بأن أي منهم سوف يلاقي المصير نفسه إذا أقدم على ارتكاب ذلك السلوك وهذا يؤدي إلى تحقيق الردع العام.(Cullen & Agnew, 2003, p265).

وقد ترتب على تأسيس أفكار هذه المدرسة على فكرة العدالة التفكير في مبدأ تناسب كيفية تنفيذ العقوبة والظروف الشخصية للمحكوم عليه، ولكن بصورة محدودة حيث كان ذلك نتيجة لما طالب به أنصار هذه المدرسة من وجوب التعويل على مدى ما يتوافر فقط لدى الجاني من المسئولية الشخصية المؤسسة على حرية الاختيار، وذلك في المرحلة القضائية. (عبد الفتاح،1414).

أما مدرسة الردع الخاص فقد تزعم اتجاهها الثلاثي المقدس في علم الجريمة وهم:سيزارلومبروزو(1835-1899)، انريكو فيري(1856-1929)، وروفائيلي جاروفالو(1852-1934). وكانت نقطة البداية في فكر هذه المدرسة أن الجريمة حقيقة إنسانية اجتماعية، لذا يجب التركيز على شخصية الجاني تركيزا كليا دون النظر إلى المسئولية الأدبية، وأن رد الفعل الاجتماعي ينبغي أن ينحصر في التدابير الاحترازية دون العقوبات التقليدية، وبناءا على ذلك يجب أن يهدف تنفيذ التدابير الاحترازية الممثلة للجزاء الجنائي إلى مجابهة العوامل التي أدت إلى وقوع الجريمة، سواء ما كان منها متعلقا بشخص الجاني ، أو بعوامل أخرى خارجية . لذا فان الهدف الذي ينبغي أن تعمل المؤسسات العقابية على تحقيقه يتمثل في استئصال هذه العوامل بالعلاج والتهذيب،أو بالاستئصال من المجتمع كلية إذا لزم الأمر وكان العلاج غير مجد.(عبد الفتاح،1414).

وبذلك فان الردع الخاص يتخذ الطابع الفردي، فهو موجه إلى شخص المجرم بهدف إصلاحه عن طريق علاج الخطورة الإجرامية له والتي أبرزها إلى المجتمع عند ارتكابه لجريمته. فالردع الخاص يهدف إلى أن يكون السلوك المستقبلي لهذا المجرم متفقا مع قيم المجتمع ومعاييره ومن ضمنها القوانين الجزائية، بحيث لا يعود هذا المجرم إلى ارتكاب جريمة أخرى مستقبلا.(ربيع، 1991).

ويتم تحقيق الردع الخاص عن طريق الوسائل التالية:

أ- **الاستبعاد أو السجن:** ويعني استبعاد المجرم وعزله عن المجتمع بحيث يتم منعه من ارتكاب الجريمة مرة أخرى، ويتم هذا الاستبعاد عن طريق إيقاع عقوبة السجن على هذا المجرم.

ب- **الإنذار:** فمن أهداف الحكم على المجرم إنذاره وتحذيره من العودة إلى الجريمة مرة أخرى بغض النظر عن طبيعة أو شكل هذا الحكم الذي قد يكون عقوبة سالبة للحرية طويلة أو قصيرة المدة، أو أن يكون هنالك وقف تنفيذ لهذه العقوبة أو الغرامة أو غير ذلك، فهذا الحكم يعني إنذارا نهائيا لهذا المجرم بالكف عن إتباع طريق الجريمة مستقبلا.

ج- **الإصلاح:** ويهدف ذلك إلى تأهيل المجرم للعودة إلى الحياة الطبيعية والتكيف مع مجتمعه.(الوريكات،2004).

لقد تميزت تلك المدارس في إظهار العقوبات كسلطة اجتماعية مقرونة بتطبيق مبادئ العدالة، لكنها في نفس الوقت لم تراع كون المجرم فردا يمكن تعديل أنماطه السلوكية وتحويله إلى مواطن صالح مرة أخرى. لقد كان للتغيرات السريعة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين خاصة في التغيرات المادية وما وصل إليه المجتمع من رقي في وسائل الإنتاج أثر واضح على التفكير البشري.(الضحيان، 2001، ص24).

أما مدرسة الردع أولا والإصلاح ثانيا فقد تشكلت في نهاية مرحلة المدرسة الوضعية،وقبل حلول القرن العشرين نشطت حركات كثيرة للإصلاح العقابي، حيث تم إنشاء عدة إصلاحيات للمسجونين من أهمها إصلاحية نيويورك التي أنشأها بروكوا، حيث حاول تطبيق الأفكار الإصلاحية وفقا للمبادئ التالية:

1- أن المجرم شخص يقبل التقويم والإصلاح.
2- أن التقويم والإصلاح هو حق للفرد وواجب على المجتمع.
3- أن تعويد الفرد على التعاون مع الجماعة عامل هام من عوامل تحقيق الإصلاح.
4- أن هذا التعاون لا يتأتى إلا إذا كان من حق إدارة المؤسسة العقابية، فهي التـي تتحكم في مدة العقوبة إيجابا وسلبا حسب مدى تجاوب وحسن سلوك المحكـوم عليه داخل المؤسسة العقابية.
5- أن الإصلاح ينبغي أن يركز على التهذيب والتربية.
6- أن من الأهمية بمكان أن يتعلم النزيل حرفة خلال فترة وجوده فـي المؤسـسة العقابية.
7- أن كل سجين لا بد وأن يلقى العلاج الملائم لحاجاته والمتفق مع شخصيته قبـل العمل على إعادة تأهيله للاندماج في المجتمع. ومع نهاية القرن التاسـع عـشر استقر في الأذهان أن هدف العقوبة هو الردع أولا ثم الإصلاح ثانيـا، بحيـث تسير الرهبة مع العقاب مع الرغبة في الإصلاح وإعـادة التأهيـل جنبـا إلـى جنب.(عبد الفتاح،1414).

إن تلك المبادئ التي خرجت بها تلك المدرسة تعني الكثير، فالمبدأ الأول يعد نقلة كبيرة في النظرة إلى نزلاء المؤسسات العقابية تتمثل في أن أولئـك النـزلاء يمكن أن يستقيموا مرة أخرى في المجتمع. كما أن كون عملية التقـويم والإصـلاح مسئولية المجتمع تعني تضافر جهـود مؤسـسات المجتمـع التعليميـة والمهنيـة والاجتماعية في مجال مساعدة المؤسسات العقابية على تمكينها من تنفيذ عمليـات التقويم والإصلاح لنزلائها، وعلى الرغم من ذلك التغير الكبير في مفهـوم التقـويم والإصلاح إلا أنه كان يأتي بعد العقاب، أي أن العقاب كهدف ما زال قويا في تلـك الفترة من الزمن.

أما مدرسة الإصلاح فلعل أهم ما يميزها النقلـة الواضـحة فـي مفهـوم الإصلاح، فبعد أن كان يأتي بعد العقاب أصبح يأتي في المقدمة. إن تلـك الموجـة الجديدة والتي بدأت تنال الاعتراف من سائر المجتمعـات كانـت نتيجـة لاهتمـام

المجتمع وقدرته على إعادة التأهيل، ولقد نال هذا الاتجاه اهتمام المجتمع الأمريكي خاصة بعد الحرب الأهلية.(الضحيان،2001، ص27).

ولقد قامت هذه المدرسة على مبدأين أساسيين:

1- التعامل مع النزيل للعمل على إعادته فردا صالحا إلى المجتمع مرة أخرى.

2- احتفاظ النزيل بكل حقوقه واحتفاظه بكيانه شخصيته.(Bartollas, 1985, p6).

وتعد هذه المدرسة محاولة في التوفيق بين الاتجاه التقليدي والاتجاه الوضعي، فأخذت من الاتجاه التقليدي مبدأ المسئولية الجنائية الشخصية المؤسسة على حرية الاختيار.وأخذت من الاتجاه الوضعي فكرة التدابير الاحترازية والتركيز على شخصية الجاني، فجمعت بين العقوبة بمعناها التقليدي البحت وبين التدابير الاحترازية لتوقع على الشواذ والمعتادين على الإجرام والأحداث بحكم طبيعتهم. كما أوضح أنصار هذا الاتجاه التوفيقي أن العقوبة لا تزال هي الوسيلة الفعالة للردع العام لإعادة التوازن إلى الشعور الجماعي الذي تأذى بالجريمة. كما أكدت تلك المدرسة على أهمية القضاء على خطورة الانحراف في شخصية الجاني وضرورة تفريد الجزاء في المراحل التشريعية والقضائية والتنفيذية لتحقق العقوبة أغراضها المتعددة والمتمثلة في الردع والتطهير وإصلاح الجاني وتحقيق التدابير أغراضها المتمثلة في العلاج والتهذيب ثم التأهيل.(الضحيان، 2001، ص28).

وعلى الرغم من عناية هذا الاتجاه التوفيقي بالهدف الإصلاحي للعقاب والعمل على الأخذ بأساليب العلاج والتأهيل في المؤسسات العقابية، إلا أنه غالى إلى جانب ذلك بأخذه بالردع العام الذي سعى إلى تحقيقه بالعقوبات التقليدية وأهمها عقوبة الحبس.(عبد الفتاح،1414).

ومما لا شك فيه أن ذلك التحول في مفهوم العقاب باتجاه الإصلاح ساهم في تحسين ظروف النزلاء في المؤسسات العقابية بحيث لم يعودوا مجرد أفراد معاقبين على ما اقترفوه من أفعال بل فرد بحاجة إلى علاج وتأهيل ليكون قادرا على الاندماج في المجتمع مرة أخرى.

وأخيرا مدرسة الإصلاح وإعادة التوافق الاجتماعي وتعد هذه المدرسة امتداد طبيعي لأفكار العلاج وإعادة التأهيل على اعتبار أن الإصلاح لن يتحقق بمجرد

العلاج وإعادة التأهيل، بل إن تمكين نزلاء المؤسسات العقابية من إعـادة التوافـق الاجتماعي مع مجتمعهم سوف يكفل في أكثر الحالات عدم التفكير في العودة إلـى الجريمة مرة أخرى. ويعد فكر هذه المدرسة من أرقى ما وصل إليه الفكر البـشري من حيث أن دور المؤسسات العقابية يتمثل في العلاج وإعادة التوافق الاجتمـاعي، هذا الفكر يعكس حقيقة هامة تتمثل في أن أي فرد يرتكب عملا إجراميا مـا كـان ليقوم به لولا أن هناك ظروفا فردية ومجتمعية خارجة عن إرادته ساهمت في دفعه لارتكاب ذلك العمل، أي أن المجتمع مسئول مسؤولية مباشرة عن معالجة أخطائـه، وهذه الأفكار تلتقي مع نظرية الوصم في علم الجريمة.(الضحيان،2001).

وبناءا على ذلك يمكن القول بأن الجزاء الجنائي ما زال قائما، إلا أن ذلك لا يعني أنه هو الوسيلة الوحيدة المطبقة في المؤسسات العقابية. لقد أحتل الإصـلاح مكانا واسعا في الفكر المؤسسي العقابي، حيـث أن المعاملـة العقابيـة فـي تلـك المؤسسات أصبحت هدفا يركز بالدرجة الأولى على العناية بالكشف عن الخطـورة الإجرامية لدى المحكوم عليه، والعمل على القضاء عليها بالعلاج ثم التأهيل لإعـادة التوافق الاجتماعي، غير أنه يجب مراعاة عدد من المبادئ لتحقيق ذلك الهدف ومنها تنمية الشعور بالمسئولية لدى المحكوم عليه، والحفاظ على ما لديه من مبادئ وقـيم صالحة وإمكانات بدنية وذهنية والعمل على تنميتها، إضافة لمراعاة الإقـلال بقـدر الإمكان من الآثار الضارة لمنع الحرية، ووجود خطة من الدولة لرعايـة المفـرج عنهم للعودة إلى المجتمع صالحين.(عبد الفتاح،1414،ص66).

تطور الفكر العقابي

ترى الدراسات الاجتماعية أن العقوبة هي رد فعل المجتمع تجاه الجريمـة ، ورد الفعل هذا اتسم بالنسبية والتغير على مدى رحلة التطور الإنساني ، فقد اختلفت العقوبة اختلافا واضحا باختلاف المجتمعات وتطورها سواء من ناحية شكل العقوبة أو مضمونها أو الهدف منها ، وهذا يعني اختلاف السياسات العقابية وتنوعها بـين المجتمعات والحضارات المختلفة ، واختلافها وتنوعها في المجتمع الواحد باختلاف الزمن ، إلا أن هذه السياسات لم تخرج عن كونها ردود فعل تهدف إلى الانتقام من

الجاني وإنزال العقاب عليه أو تطبيقـا لبـرامج الإصـلاح علـى هـذا الجـاني .(السمالوطي، 1987، ص30).

ويمكن التوسع أكثر في الحديث عن الأفكار السابقة من خـلال اسـتعراض المراحل التي مر بها العقاب كالتالي :

أولا: مرحلة العصور القديمة (الانتقام):

كانت العقوبة في العصور القديمة تقوم على فلسفة العقاب لمجرد الانتقام ممن خالف تعاليم وتقاليد المجتمع ، ولقد كان الانتقام يتم بصورة فردية ثم تحـول إلـى الجماعة ومن ثم إلى المجتمع ، ولقد تمثل العقاب في أشكال متنوعة منهـا وضـع الجاني في سجون لمجرد منعه من الاتصال بالمجتمع وذلك لسلب حريته كرد فعـل لما قام به من فعل وذلك تمهيدا لإيقاع العقوبات البدنية القاسية عليـة .(الـضحيان، 2001، ص18).

ونظرا لأن الفكر البشري السائد آنذاك لم يصل إلى أفكار التأهيل والإصلاح وأهمية الإدماج والتكيف مع المجتمع فكانت العقوبات تتصف بالطابع البدني الـذي يشكل صورة للانتقام وبالتالي لم يكن هناك حاجة إلى مؤسسات عقابيـة كمـا فـي الوقت الحاضر ، فسلب الحرية آنذاك كان هدفه مجرد التحفظ على من حكم عليـه بالعقوبات البدنية لحين تنفيذ تلك العقوبات والتي كانت في أغلبها طقوس تنفـذ فـي مناسبات معينه.

ثانيا: مرحلة العصور الوسطى (التكفير والتطهير من الذنوب):

هدفت العقوبة في هذه المرحلة إلى أن يعاني المنحرف مشقة العقوبة للتكفير عن انحرافه أي التعبير عن الندم والاعتذار(محمد، 1995، ص50).

ويعتبره البعض انتقالا من مرحلة العداوة مع الجاني كخصم إلى مرحلة التالف مـع المجتمع على أساس أن المجتمع ساهم في الجريمة من خلال الظروف الاقتـصادية والاجتماعية.(Abadinsky, 1977, p9-10).

وهذا يعني تغيرا في أهداف العقاب فأصبح هنالك جانب نفعي يشمل حمايـة النظام العام في الدولة وذلك بإنزال العقوبات الرادعة على المجرمين فـالألم الـذي تنطوي عليه العقوبة يؤدي إلى تكفير الجاني عن خطأه إضافة إلى ردع غيره ممـن

تسول لهم أنفسهم الجريمة وكان ذلك مرتبط بدور الكنيسة المسيطرة علـى الحيـاة الاجتماعية .

وقد انعكس الفكر العقابي في هذه المرحلة على صور العقوبة المطبقة بالفعل أيامئذ، ففي فرنسا على سبيل المثال إبان العصور الوسطى كان يوثق المحكوم عليه فـوق مقعد ويسحب شيئا فشيئا نحو نار مشتعلة حتى يموت حرقا ، ومن أشهر العقوبـات التكفيرية كذلك عقوبة الجلد بالسوط ، فالعقوبات بقيت على قسوتها.(عبـد المـنعم، 2003،ص412).

ثالثا: العصور الحديثة(مرحلة النفعية):

هنا تم توظيف العقوبة لخدمة المجتمع بناءا على تطـور الحيـاة مـن الناحيـة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفكرية ، وترتبط هذه المرحلة بتحول الاقتـصاد من زراعي إلى صناعي بحيث تم استثمار الموارد الطبيعية بشكل جديد وتزايـدت أهمية الأيدي العاملة، بالتالي تم الاتجاه إلى استثمار القدرات البدنية للمحكومين فـي الصناعة بدلا من تعطيلها بالعقوبات البدنية وتناقصت أعـداد الجـرائم المـستوجبة للإعدام لنفس السبب ، واستبدلت بعقوبات السجن الطويل المدة مع الأشغال الـشاقة للمساهمة في النشاط الاقتصادي .(عبد المنعم ،2003، ص418).

وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر شهد الفكر الإنساني تطورات هائلـة أدت إلى بروز أفكار جديدة تعلي من قيمة الإنسان ، وكان من أبرز آثارهـا علـى العقوبات أنها أدت إلى الحد من قسوة العقوبات وبالتالي انـدثار العقوبـات البدنيـة إضافة إلى تغيير أساليب التنفيذ العقابي وأصبحت أكثر رحمة وذلك حتى في تنفيـذ عقوبة الإعدام حيث أصبح يتم تنفيذ هذه العقوبة بشكل يضمن السرعة وعدم تعرض المحكوم عليه بها إلى الألم والتعذيب ، كما وأدت إلى نبذ أفكـار الانتقـام كأسـاس للعقاب وجاءت مرحلة الإصلاح والتأهيل ، وأصبح المجتمع يرى المجرم شـخص عادي لكنه غير منضبط أخلاقيا يحتاج إلى العلاج والإصلاح .

ويمكن القول هنا أن مراحل تطور العقوبات مراحل متداخلة مع بعـضها الـبعض وكذلك أغراضها وكان تطورها يتفاوت حسب الظروف الاجتماعيـة والاقتـصادية السائدة في كل زمان ومكان ولا يزال التطور مستمر حتى الآن في ظـل الأنظمـة

الموجودة حاليا ، ولا تزال في بعض المناطق في العالم تأخذ أنظمتها بالثأر والانتقام الفردي والجماعي، ولا تزال هنالك رواسب للعقوبات البدنية رغم ذلك التطور.

وكان لتلك التطورات التي حدثت على صعيد العقوبة آثارهـا الواضـحة على صعيد العقوبات السالبة للحرية (عقوبة السجن) فشهدت العديد مـن التغيـرات عبر الزمن ، وانعكس ذلك على المؤسسات العقابية ونظم إدارتها وأساليب المعاملـة العقابية فيها كما سنرى ضمن تطور العقوبات السالبة للحرية.

تطور المؤسسات العقابية في الأردن

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية دولة حديثة التأسيس ، فقد كانت ضمن المنـاطق الواقعة تحت الحكم العثماني حتى قرر الحلفاء"فرنسا وبريطانيا" فـي عـام 1920م وضع مناطق بلاد الشام تحت الانتداب ، فوقعت المنطقة المعروفـة بـشرق نهـر الأردن تحت الانتداب البريطاني ، وبعد قيام الثورة العربية الكبـرى ، ووصـول الأمير عبدا لله تم تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921م، ومع قيام هذه الإمـارة بدأت التنظيمات الإدارية والقانونية بالظهور إلى حيز الوجود ، ومن هذه القـوانين قانون الجيش العربي لسنة 1927م ، وهذا القانون الذي أعطـى الجـيش الطـابع الشرطي ، حيث نص على تقسيم الجيش إلى ثلاثة أقسام هـي : شـرطة المـدن ، شرطة الأرياف ،وحرس السجون.(أبو نوار،2000) .

وقد تطورت مراكز الإصلاح والتأهيل فـي الأردن تطـورا سـاير تلـك التطورات التي مرت بها العقوبات بشكل عام والعقوبات الـسالبة للحريـة بـشكل خاص.

ويمكن الحديث عن تطورات مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من خلال المراحل التالية :

المرحلة الأولى:

لم يكن هنالك سجون بالمعنى الدقيق ،فلم تخصص لها الدولة أبنية مجهزة بل اختيرت لها مصادفة ،وقد كانت تلك المباني تخلو من المرافق الضرورية ،ولم يكن هنالك أي تمييز بين مرتكبي الجرائم الخطيرة ومرتكبي الجرائم البسيطة، كمـا لـم

تكن هنالك أي رعاية صحية أو تعليمية بالمفهوم الحديث للمساجين فيها. (العمـرات ،1998،ص 157).

بدأت هذه المرحلة منذ تأسيس إمارة شرق الأردن ،وكانت بعـض الـسجون مبنية أثناء العهد العثماني ،وكان أول سجن عثماني في عمان يقع في وسط المدينـة قرب سوق الخضار القديم ،وكان مبنيا من حجارة الآثار والطين ،وفي عام 1927م تم بناء ثكنة كبيرة من "الزينكو"والحجر القديم ،وكان يـصرف للـسجين سـروال وجاكيت وحذاء ،وكان غالبية طعامهم من البرغل والعدس ،أما مادة اللحمـة فقـد كانت تصرف لهم مرة واحدة في الأسبوع .(المبسلط ،1982،ص3).

وفي عام 1933م تم إنشاء سجن جديد في منطقة المحطة فـي العاصـمة عمان حيث عرف هذا السجن باسم "سجن المحطة "والذي كان في بداية الأمر عبارة عن ثكنتين كانتا تستعملان من قبل فرقة موسيقى الجيش ،ومن ثم فقد توسـع هـذا السجن حيث كان يضاف إليه بعض المباني بين فترة وأخرى وحسب الحاجة ،أمـا المحافظات والمقاطعات فقد كان فيها السجون الموروثة من الحقبة العثمانية ،وفـي المجمل لم تكن هناك سياسة عقابية محددة تقوم هذه السجون بتنفيذها ،فهذه السجون كانت فقط أماكن يتم فيها تنفيذ العقوبات السالبة للحرية دون أية سياسـة أو بـرامج واضحة .

وفي سنة 1953م صدر قانون السجون الأردني رقم 1953/23م ، وقد ربط هذا القانون مصلحة السجون بوزير الدفاع مباشرة ، ونظم طرق التنفيـذ العقـابي داخل السجون وبين نظام الانضباط للسجناء وحدد كيفية إدخالهم إلى السجن وكيفية إطلاق سراحهم منه ، وبجانب ذلك فقد أعطى هذا القانون لوزارة الـصحة أمـور الإشراف على الرعاية الصحية للمساجين ، وبين أيضا الأمـور الخاصـة بإطعـام المساجين وزياراتهم.(العمرات،1998، ص157).

وفي عام 1955م صدر نظام مراكز الإصلاح والتأهيل الذي حدد تـصنيفا مراكـز الإصلاح والتأهيل في المملكة إلى ثلاث أصناف:

1- السجن الرئيسي في العاصمة عمان

2- سجون المناطق

3- سجون المقاطعات

وحدد هذا النظام الكثير من المسائل المتعلقة بالسجون شملت تـشغيل النـزلاء ومعاملتهم وأمور الرعاية الصحية والزنزانات إضافة إلى واجبات مأموري الـسجن والعاملين فيه.

ومع صدور قانون الأمن العام رقم 1965/38م ربطت السجون بمديرية الأمن العام التي تم إنشاؤها بموجب هذا القانون وترتبط بوزير الداخلية.(قانون الأمن العام رقم 1965/38م،مادة 4).

وبالرغم من صدور هذا القانون "قانون الأمن العام "إلا أن وضع السجون في الأردن استمر على نفس الحال حتى عام 1972 .

المرحلة الثانية:

حيث بدأت مديرية الأمن العام عام 1972م بالتطبيق الجزئي لقواعـد الحـد الأدنى لمعاملة المذنبين التي أقرتها الأمم المتحدة عام 1955م ، وبدأت السجون في الأردن تتحول من مكان لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية إلى نواة لمراكـز إصـلاح وتأهيل السجناء ، حيث تم إيقاف العمل بالأشغال الشاقة منها وتم إدخال الخـدمات الاجتماعية إلى السجون ، وإدخال برامج محو الأمية فيهـا بالتعـاون مـع وزارة التربية والتعليم ، حيث تم اعتماد الشهادات الصادرة عن السجون والاعتراف بهـا من قبل وزارة التربية والتعليم . (المجالي، 1987)

وتم في هذه المرحلة لأول مرة تجنيد أخصائيين اجتماعيين للعمل في السجون، وأتيحت للسجين فرصة التدرب على مهنة يحترفها ليغطي نفقات معيـشته وأسـرته تمهيدا لتطبيق أفكار الرعاية اللاحقة، كما تم في هذه المرحلة تطوير تدريب العاملين في هذه المراكز ، كما تم عقد دورات تدريبية وتعليميـة للنـزلاء. (العمـرات ، 1998، ص159).

المرحلة الثالثة:

وبدأت هذه المرحلة اعتبارا من1-1- 1986،حيث أعيد تنظـيم إدارة مراكـز الإصلاح والتأهيل كإدارة مركزية ذات مهام محددة لتمارس إشـرافا كـاملا "فنيـا وإداريا "على المراكز التابعة لها .(العمرات ،1998م،ص 160).

وقامت مديرية الأمن العام بتطوير عملية التنفيذ العقابي وأساليب المعاملة العقابية ،فقامت بإعادة تنظيم الهيكل التنظيمي والإداري لإدارة السجون التي أصبحت تعرف بإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل والتي قامت بإعادة النظر في هدف ومضمون السياسة العقابية ،حيث تبنت سياسة الإصلاح والتأهيل وتم تغيير المسميات القديمة ،فأصبح يطلق على السجن مركز إصلاح وتأهيل والسجين أصبح نزيل .(الجلابنة ،2004م).

وباستحداث إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل أصبحت هذه الإدارة تمارس صلاحياتها بالأشراف الإداري والفني على المراكز التابعة لها كإدارة مركزية تتبع لمديرية الأمن العام ،وتقوم بأداء مهمتها بمتابعة العمل في هذه المراكز وتحقيق مبادئ الإصلاح والتأهيل والتكفل بتقديم كافة أساليب الرعاية لنزلاء تلك المراكز.

وتتوزع مراكز الإصلاح والتأهيل جغرافيا بالشكل الذي يخدم السياسات العقابية والإصلاحية المعتمدة وهي على النحو التالي:

1- مركز الإصلاح والتأهيل /سواقة ،ويقع في منطقة سواقة ويبعد (70) كم إلى الجنوب من عمان وقد افتتح عام 1988 م ، وهو معد للمحكومين من الذكور ويتسع إلى (2450) نزيلا.

2- مركز الإصلاح والتأهيل / جويدة ،ويقع جنوب عمان وافتتح عام 1986ومعد للمحكومين من الذكور ويتسع إلى (1294)نزيلا.

3- مركز الإصلاح والتأهيل /قفقفا ويقع شمال محافظة جرش ومعد للمحكومين والموقوفين من الذكور وافتتح عام 1987، ويتسع إلى (1170)نزيلا.

4- مركز الإصلاح والتأهيل /بيرين ، ويقع غرب مدينة الزرقاء /محافظة الزرقاء وهو مخصص للمحكومين والموقوفين من الذكور ، وافتتح عام 1988 ويتسع إلى(608) نزلاء.

5- مركز الإصلاح والتأهيل /معان ويقع في محافظة معان (مركز المدينة) وهو مخصص للمحكومين والموقوفين من الذكور .وافتتح عام 1985، ويتسع إلى (134) نزيل.

6- مركز الإصلاح والتأهيل/ الكرك :يقع في مدينة الكـرك /محافظـة الكـرك، مخصص لاستقبال المحكومين والموقوفين من الذكور ، وافتـتح عـام 1998 ، ويتسع إلى (94) نزيلا.

7- مركز الإصلاح والتأهيل /البلقاء : ويقع في مدينة السلط /محافظة البلقاء وهـو مخصص لاستقبال المحكومين والموقوفين من الذكور ،وافتـتح عـام 2001، ويتسع إلى (430) نزيلا ، وفي 38-12- 2002 تم افتتاح جناح في هذا المركز مخصص لتوقيف الذكور من مرتكبي حوادث السير في محافظة العاصمة عمان والبلقاء .

8- مركز الإصلاح والتأهيل /العقبة :ويقع هذا المركز في مدينة العقبة /محافظـة العقبة ،وهو مخصص لاستقبال المحكومين والموقوفين من الذكور ويعد الأحدث بين مراكز الإصلاح والتأهيل حيث افتتح عام 2004، ويتسع إلى (192) نزيلا.

9- مركز توقيف الأجانب : ويقع في منطقة القويسمة شرق مدينة عمان افتتح عام 1999 وهو مخصص لتوقيف الأجانب الذكور المبعدين أو المطلوبين لمديريات الشرطة.

10- مركز الإصلاح والتأهيل /النساء :يقع بالقرب من مركز الإصلاح والتأهيـل الجويدة ،افتتح عام 2000 ومخصص لاسـتقبال النـزيلات مـن المحكومـات والموقوفات وسعته (450) نزيله.

11- مركز الإصلاح والتأهيل /الزرقاء : يقع في مدينة الزرقاء/ محافظة الزرقاء ومخصص لاستقبال الموقوفين من الذكور من أفراد القوات المسلحة الأردنيـة .(العمرات ،1999)،(إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل ،تقرير عن إسـتراتيجية عمل الإدارة ،2004).

وكانت آخر التطورات في السياسة العقابية المطبقة في الأردن ما جـاء بـه قانون مراكز الإصلاح والتأهيل المؤقت رقم (40) لسنة 2001،والذي ادخل عليـه مجلس الأمة بعض التعديلات الطفيفة وأصبح هذا القانون ساري المفعـول ويحمـل الرقم 9-2001، هذا القانون أضاف إبعادا جديـدة لـسياسة الإصـلاح والتأهيـل وتركزت هذه الإبعاد فيما يلي:

1- نص هذا القانون صراحة على تبني أهداف الإصلاح والتأهيل للنزلاء وتـأمين الرعاية اللازمة لهم عن طريق تنفيذ برامج إصلاحية وتأهيلية (مادة 4).
2- ادخل هذا القانون معيارا جديدا لتصنيف النزلاء وهو معيار درجـة الخطـورة (المادة 11).
3- أشار القانون إلى طريقة معاملة النزيلة الأنثى الحامل (المادة 15).
4- ادخل القانون نظام الخلوة الشرعية "اختلاء النزيل /النزيلة بزوجة خلوة شرعية في مكان ملائم لذلك داخل المركز (المادة 20).
5- أجاز القانون للنزلاء المعالجة في المستشفيات الخاصة إذا تعذر العـلاج فـي المستشفيات الحكومية (مادة 6).
6- كلف القانون وزارة التنمية الاجتماعية واجب تقديم الرعاية الاجتماعية والرعاية اللاحقة للنزلاء (مادة 30).(الجلابنة،2004).

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى شمول نزلاء المراكز الإصلاحية مؤخرا فـي الأردن ضمن مظلة الضمان الاجتماعي.

ماهية العقوبات السالبة للحرية:

العقوبة السالبة للحرية هي الأثر الذي يرتبه القانون على ارتكاب الجريمـة بناءا على حكم قضائي يتضمن نزع المحكوم عليه من وسطه الاجتمـاعي العـادي وإيداعه في مؤسسة عقابية يمنع من مغادرتها خلال فترة محددة.(الناشف، 2000).

بالتالي فهي علاقة تقوم بين الدولة والمحكوم عليه بموجب الحكم القـضائي، وهناك نظريتان في بيان طبيعة هذه العلاقة:

النظرية الأولى: تجعل من هذه العلاقة علاقة تبعية وإذعان من جهة المحكوم عليـه للدولة، ويتم خلالها تحديد وتقييد حقوق المحكوم عليه، ويكيف مركز المحكوم عليه في هذه النظرية كمستخدم لمرفق عام وهو المؤسسة العقابيـة. وقـد سـادت هـذه النظرية في الفقه الألماني وهي إلى حد مـا نظريـة مهجـورة.(وزيـر، 1978م، ص77).

النظرية الثانية: تجعل العلاقة بين المحكوم عليه والدولة علاقة قانونية تنفيذية تنـشأ بموجبها رابطة قانونية تتضمن حقوق والتزامات متبادلـة. وهـي الأكثـر ذيوعـا وقبولا.(السحماوي،د.ت،ص13).

تتميز العقوبة بعناصر تميزها عن أي ألم أو مشقة يتعرض لها الشخص، وأهم هذه العناصر عنصر الإيلام والمشقة، وعنصر الإكراه، إضافة إلـى عنـصر قصد الإيلام،كذلك توافر الصلة بين الإيلام والجريمة، وارتباط العقوبـة بـالمحكوم عليه.كما وتتميز العقوبة السالبة للحرية عن غيرها من العقوبات بتوافر عنـصري المكان(وهو المكان المعد خصيصا لإيداع المحكوم عليه فيه للإقامة وممارسة النشاط داخله،مما يؤكد مفهوم سلب الحرية) إضافة لعنصر المدة(وهي المدة التي تتحدد من خلال الحكم القضائي الصادر بحق المحكوم عليه وتكون متواصـلة دون انقطـاع أثنائها. وبتوافر تلك العناصر تكون العقوبة السالبة للحرية قادرة على أداء ما وجدت لأجلـه ،سـواء لحمايـة المجتمـع وإصـلاح المـذنبين المحكـومين بهـا. .(Walker, 1995, p116)

كما وتمتاز العقوبات السالبة للحرية بمجموعة من الخصائص أبرزها قانونية هذه العقوبات حيث لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص القانون، كذلك تمتاز بالشخـصية فلا تطبق إلا على شخص الجاني، كذلك تعتبر هذه العقوبات قضائية فحق إيقاعهـا ملك للقضاء فقط، كما وتمتاز أيضا بالعدالة فهي تسري على الجميع دون تفريق أو تمييز.(الشاذلي،2000،ص95).

أما أنواع العقوبات السالبة للحرية المتعارف عليها في أغلب القوانين الجزائيـة فهي:

1- **الأشغال الشاقة:** وهي أشد أنواع العقوبات من حيث الجسامة وقد تكون مؤبـدة فيحكم على الشخص بتنفيذها طيلة حياته، ومع ذلك يجري العمل على الإفـراج عن المحكوم عليه بعد قضاء عشرين عاما (نظام الإفراج الشرطي) أما الأشغال الشاقة المؤقتة فتتراوح مدتها بين حد أدنى قدره ثلاث سنوات وحد أقصى قدره خمس عشر سنة.

2- **السجن:** وهي عقوبة تتوسط الأشغال الشاقة المؤقتة والحبس، فهي أخف من الأولى وأشد من الثانية وتتفق مع عقوبة الأشغال الشاقة من حيث المدة (ما بين ثلاث سنوات وخمس عشر سنة) ومن حيث كونها مقررة للجنايات.

3- **الحبس:** وهي عقوبة سالبة للحرية مقررة للجنح والمخالفات فقط دون الجنايات وتتراوح مدتها بين حد أدنى مقداره أربعه وعشرين ساعة وحد أقصى مقداره ثلاث سنوات الا اذا نص القانون على خلاف ذلك . (عبد المنعم،2003، ص457 وما بعدها).

ومع كثرة الانتقادات والنتائج الضارة التي أثيرت وترتبت على التوسع في تطبيق العقوبات السالبة للحرية ، حرصت كثير من التشريعات الجنائية الحديثة على الأخذ ببدائل متعددة لهذه العقوبات .

وجأرت الدول بالشكوى من عقوبة السجن ، وحفلت المؤتمرات الدولية الخمسية بتلك الشكاوى ، فأوصت بأن يكون الحكم بالسجن هو الملاذ الأخير مع البحث عن بدائل للعقوبات السالبة للحرية ، وليس معنى ذلك إلغائها ، وإنما التقليل من الحالات التي تستوجب الحكم بها، إما عن طريق التشريع " التفريد التشريعي للعقاب " أو عن طريق القضاء " التفريد القضائي للعقاب " ، وذلك بإحلال جزاءات أو تدابير مجتمعية تنفذ خارج المؤسسات العقابية كالصلح والوساطة والشفاعة لدى المجني عليه والحجز المنزلي والمراقبة000الخ. ولا شك في أن ذلك سيزيد عبء الشرطة بالنسبة للمحكوم عليهم بالإدانة إذ ستكون هنالك معاملة داخلية للتأهيل في السجون ورعاية للنزلاء بعد الخروج ، ورقابة لمن تفرض عليهم جزاءات مجتمعية بدلا من إدخالهم المؤسسات العقابية (عوض ، 2001م، ص202).

كما أوصى المؤتمر الخامس للأمم المتحدة في شؤون الوقاية من الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في جنيف سنة 1975م، وهو بصدد تناول موضوع "معاملة المجرمين داخل السجون في رحاب الجماعة "بالبحث عن بدائل الحبس تطبق كجزاء للجناة في المجتمع الحر.(كامل، 1999م، ص13).

وإذا كان التخلي عن العقوبات السالبة للحرية غير ممكن من الناحية العملية فأن حسن انتقاء السياسة الجنائية يستلزم اللجؤ إلى بدائل لهذه العقوبات كلما كان

تحقيق إصلاح وتأهيل المحكوم علية ممكن دون الحاجة لسلب حريته .وقـد كانـت الدعوة إلى بدائل العقوبات السالبة للحرية محل اهتمام المؤتمرات الدولية كمـؤتمر الأمم المتحدة الثالث للوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين المنعقد في استكهولم عام 1965م ،والرابع في طوكيو عام 1970م،والخامس في جنيف عام 1975م الـسابق ذكره ،والسادس في كراكاس عام 1980م.(بهنام،1983م).

كذلك توصيات هيئات دولية أخرى منها الحلقـة العربيـة الأولـى للـدفاع الاجتماعي المنعقد في القاهرة عام 1961م .(أنور،1986م،ص93).

وكذلك المؤتمر العربي الثالث عشر لرؤساء المؤسسات العقابيـة والإصـلاحية المنعقد في تونس في النصف الأول من عام 2006م.

أما عن تطور العقوبات السالبة للحرية بشكل خـاص فمـن المعـروف أن الجريمة ظاهرة صاحبت المجتمعات منذ القدم ، وعليـه فالعقوبـة هـي رد فعـل المجتمع في مواجهة الجريمة ، وتطورت ردة الفعل هذه مع تطـور المجتمعـات، واتخذت الكثير من الأشكال والصور ، والعقوبات السالبة للحرية كصورة من صور العقاب تطورت مع مراحل تطور العقاب التي سبق ذكرها وتدرجت مـن الانتقـام حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن.

ففي العصور القديمة كما سبق وذكر كانت العقوبة تقوم على مجرد الانتقـام ممن خالف تعاليم وتقاليد المجتمع ولقد تمثل العقاب في أشكال متنوعة منها وضـع الجاني في سجون لمجرد منعه من الاتصال بالمجتمع وذلك لسلب حريته كرد فعـل لما قام به من فعل إلى أن يتم تنفيذ العقوبات البدنية بحقه. وهذا يشير إلى أن العقوبة السالبة للحرية لم تكن موجودة آنذاك وذلك لأن السجن وجد فقط من أجل الـتحفظ على المذنبين ومنعهم من الهرب إلى أن يتم تنفيذ العقوبة البدنية بهم ، بالتالي سلب الحرية لم يكن ضمن ثقافة المجتمع في ذلك الوقت ، فالسجون كانت فقـط للإيـواء حتى يتم التنفيذ.(الضحيان ،2001، ص 18).

وفي مرحلة العصور الوسطى جاءت مرحلة الاقتصاص "التطهيـري" مـن الذنوب والخطايا، وهذه فكرة كنسية بحته حيث أن الكنيسة كانت هي المسيطرة على الحياة الاجتماعية بصورة شبه تامة رغم أنه في هذه المرحلة وقع بعـض التحـسن

على حالـة الـسجون والجنـاة ولكـن بـصورة جزئيـة غيـر كافيـة وغيـر مرضية.(طالب،1998،ص180).

ومع تطور التفكير البشري تغيرت نظرة المجتمعات وخاصة فـي أوروبـا لمفهوم العقاب ، وأصبح حجز الجاني دون مصاحبة ذلك للعقوبة البدنية مـن أهـم التحولات التي ظهرت في العصور الوسطى.(الضحيان،2001، ص19).

وفي القرن السابع عشر بقيت مهمة السجون هي أنها أماكن لتنفيذ العقوبـات للجرائم غير الخطيرة ، أما الجرائم الخطيرة فكانت عقوبتها بدنية قاسية ، وقد تـم إلغاء العقوبات البدنية فيما بعد واستبدلت بعقوبة السجن، ولكن التشريعات أرادت أن تكون عقوبة السجن المستحدثة والبديلة للعقوبات البدنية تظهـر بمظهـر العقـاب الصارم القاسي الذي يناسب خطورة الإجرام، فلجأوا إلى إجراءات تزيد من قـسوة السجن كالجلد والتقييد بالسلاسل والحبال والتعذيب البدني والإيداع في مكان مظلم ، أما المجرمون الخطرون فكانوا يرسلون إلى السجون الخاصة، وكانت تلك السجون سيئة وفي الغالب لا تتبع للدولة ، كما كانت مكدسة بالنزلاء مما يترتب عليه تفشي الأمراض وانتشار الأفعال اللااخلاقية بينهم.(القهوجي، 1988، ص276).

ولقد شهدت السجون في القرن الثامن عشر تطورا ملموسا تحت تأثير كتابات المفكرين الفرنسيين أمثال روسو وفولتيير ومونتيسيكو والتي كان لها أثرا كبيرا في تطور الفكر السياسي الأوروبي وكان لهذه الأفكار أثرا بـارزا فـي قيـام الثـورة الفرنسية عام 1789م والتي كانت مبادئها " الحرية والإخاء والمساواة " وقد صـدر عنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن الذي يعتبر نقطة تحول كبرى فـي الفكر السياسي، فالتطور الهام في هذا القرن هو التوسع في استخدام العقوبات السالبة للحرية على حساب العقوبات البدنية ، إلا أن النظرة بقيت سلبية للمحكوم عليه بهذه العقوبة على أنه شخص سيء ومن الدرجة الثانية.(الناشف،2000، ص114).

ثم في القرن التاسع عشر تطورت النظرة إلى المجرم وأصبح شخص يحتاج إلى الإصلاح والمساعدة ، وذلك لأنه وقع في شراك الجريمة بدفع من المجتمـع ، وعلى المجتمع أن يساهم في إصلاحه وإعادة اندماجه في المجتمع صالحا فعـالا ، وانعكس ذلك أيضا على أنظمة السجون وأبنيتها وأساليب المعاملـة العقابيـة فيهـا

لتتماشى مع مفهوم الإصلاح ، وأصبح ذلك من واجب الدولة ومسؤوليتها، وأصـبح سلب الحرية وسيلة للإصلاح لا غاية بحد ذاته.

أما في القرن العشرين ونتيجة لما ساد في القرن التاسع عشر مـن دعـوات المساواة والإصلاح واحترام حقوق الإنسان وحرياته ابتعدت الأنظمة العقابية عـن أساليب التعذيب، وأصبح التركيز موجه إلى الإصلاح والتأهيـل، وهـذا صـاحبه تعديلات شملت مراكز الإصلاح والمؤسسات العقابية، وذلك لتكـون قـادرة علـى التفاعل مع هذه التوجهات الجديدة.(العمرات، 1992م،ص158).

وفي مرحلة لاحقة طبقت أفكار أخرى في مجال مراكز الإصلاح والتأهيـل تقوم على فكرة الجمع بين المسجونين نهارا والعزل بينهم ليلا، وكان يفرض علـى كافة النزلاء الصمت المطلق في كافة الأوقات، وقد ظهر في ايرلنـدا نظـام آخـر يتجنب مساوئ هذان النظامان بحيث يمر المحكوم عليه بعقوبة الحبس لمدة طويلـة بمراحل ثلاثة، الأولى: مرحلة العزل التام، والثانية:مرحلة العمل الجماعي، والثالثة: مرحلة الإفراج المشروط . وفي هذه المرحلة على المحكوم عليه أن يثبـت حـسن سلوكه واستقامته، ووفقا لهذا النظام لا ينتقل المحكوم عليه من مرحلة إلى أخرى إلا إذا حصل على درجة مرضية في السلوك والاستقامة، وفي المرحلة الـسابقة وبعـد تطبيق هذا النظام تبين أنه يوفر التعاون بين النزلاء من جهة والقائمين على الإدارة العقابية من جهة أخرى، وقد أحرز هذا النظام نجاحا كبيرا فحاز على قبول أغلـب المختصين في علم العقاب.(عبيد، 1998م، ص253).

وتميزا القرن الماضي بالكثير من التطورات على مراكز الإصلاح والتأهيـل كمكان تطبق فيه العقوبات السالبة للحرية، وشملت التطـورات مجـالات المعاملـة العقابية وبرامج التأهيل المتنوعة مهنيا وحرفيا و نفسيا واجتماعيـا، إضـافة إلـى تصنيف النزلاء ومراعاة الظروف الخاصة بهم، والتركيز على أهمية التخصص في إدارة هذه المراكز.

هذا على الرغم من أن السجن بالمفهوم الحديث لم يظهر إلا أواخـر القـرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، كذلك فان العقوبة السالبة للحريـة(عقوبـة السجن) لم تقنن إلا في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عـشر فـي

أوروبا، حيث دخلت العقوبة السالبة للحرية (أوعقوبة الحبس) المشروعية القانونية وتنوعت أشكالها، وتغيرت صورها إلى أن وصلت إلى صورها التي نعرفها في وقتنا الحاضر.(طالب،1992، ص34).

وقد كان للمصلح الانجليزي هوارد(Howard, 1720-1790)دورا كبيرا في ظهور السجون بالمفهوم الحديث كما كان له دورا كبيرا في إصلاح وتحسين إدارة وتنظيم وضعية السجون بصورة عامة في كل من بريطانيا وأوروبا. وكان هوارد من الأوائل الذين ذهبوا إلى وصف الأوضاع الاجتماعية القائمة في السجون بالتفصيل الدقيق (مجتمع السجن) وما يترتب على تلك الأوضاع من نتائج وترسبات سلبية لدى النزلاء.(طالب، 2000، ص44).

ومن بعد هوارد أسهم الفيلسوف الانجليزي بنثام في نمو الوعي والاهتمام بالسجون عندما وضع مشروعا لسجن مثالي من الناحية الهندسية ، يجب أن يراعى في بناءه وتنظيمه الداخلي مجموعة من الشروط . ثم بعد بنثام ظهرت المدرسة السجونية التي أنشأها(شارل لوكا) في فرنسا والتي أصدرت مجلة متخصصة عن السجون سنة 1877م وبفضل جهود هؤلاء الرواد استمر الاهتمام بالسجون وبحقوق الإنسان.(غنام، 1994م، ص7).

أما بالنسبة لنزلاء المؤسسات العقابية فقد رافق تطور العقوبات تطورات مماثلة بالنسبة لهم، حيث لم يكونوا يملكون أية حقوق، وكان النظام المطبق عليهم قاسيا قائما على الانتقام والإذلال دون مراعاة الظروف الصحية والأسرية أو أية ظروف أخرى، ثم بعد ذلك بدأت أفكار العناية بظروفهم وعلاقتهم بالمجتمع الخارجي وبحقوقهم بالظهور ابتداءا من القرن السابع عشر ثم أكدها هوارد في أواخر القرن الثامن عشر، وخلال القرن التاسع عشر أكدت المدرسة العقابية الأوروبية وبعض المشتغلين بعلم العقاب من الأمريكيين وبخاصة المؤتمر الدولي المنعقد في سنسناتى(Cincinati) سنة 1869م بأن نزلاء السجون ما هم إلا بشر وبالتالي يجب أن يتمتعوا بحقوقهم كما أوصت الجمعية العامة للسجون المنشأة بباريس سنة 1875م ولا تزال قائمة حتى الآن بمعاملة نزلاء السجون معاملة حسنة،

ولكن هذه الصيحات لم تجد صدى لهـا فـي القـوانين الوضـعية المعمـول بهـا آنذاك.(عوض،1413، ص200).

وفي فترة ما بعد الحربين العالميتين زاد الاهتمام بنزلاء المراكـز العقابيـة وذلك لامتلاء السجون بالنزلاء والتوسع في تطبيق هذه العقوبة، مما أدى إلى لفـت الانتباه إلى هؤلاء النزلاء ، واستمر ذلك الاهتمام إلى صدور قواعد الحـد الأدنـى لمعاملة المذنبين التي صدرت عن الأمم المتحـدة لـسنة 1957م . إضـافة إلـى الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والتي انعكست على القوانين الوطنية ودساتير الـدول المختلفة، وجميعها نصت على وجوب احترام الكرامة الإنسانية لهـذه الفئـة مـن الأشخاص ، واستبعاد أفكار القسوة والتعذيب في معاملتهم ، ومنها الاتفاقية الدوليـة لحقوق الإنسان المدنية والسياسية لسنة 1966م ، واتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب والعقوبات أو المعاملات غير الإنسانية الحاطة بالكرامة لسنة 1984م ، والإعـلان العالمي لحقـوق الإنـسان 1948م وغيرهـا مـن الاتفاقيـات علـى المـستوى الإقليمي.(عوض،1413، ص202).

وبهذا يمكن القول أن عقوبة السجن أوالعقوبة السالبة للحرية (كعقوبة قائمـة بذاتها) هي مفهوم وإجراء قانوني حديث نسبيا، رغـم أن الـبعض مـن أشـكالها وجذورها تضرب بعيدا في التاريخ.(طالب،2000، ص38).

أما في الوقت الحاضر فالعقوبة السالبة للحرية أو عقوبة السجن هي ظـاهرة اجتماعية هادفة، تبتعد عن فكرة مجرد إيداع النزيل وعزله عن مجتمعه فقط ، بـل تهدف إلى تقويم وتعديل سلوكه حتى يكون قادرا على الاندماج مع مجتمعه بـشكل سوي بعد تنفيذها بما فيها من آليات وسياسات إصلاحية وتأهيلية.

جدوى العقوبات السالبة للحرية

ونتساءل هنا: هل أدى السجن وظيفته الإصلاحية والوقائية ؟ هـل صـحيح أن السجون تفسد المحكوم عليهم أكثر مما تصلحهم؟

للإجابة على تلك الأسئلة نشير إلى أن دائـرة معـارف الخدمـة الاجتماعيـة الصادرة عن الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين عام 1977م. أوضحت أن المفكرين في علم الجريمة والقانون والقائمين على المؤسسات العقابية قد أعربوا عن

قناعتهم بأن هناك كثيرا من العيوب والأضرار ترتبط بالمؤسسات العقابية.(غـانم، 1985م، ص9).

كما وقد أثيرت الشكوك حول أداء السجن لوظيفته الإصـلاحية والوقائيـة ، حتى أن البعض يتساءل عما إذا كانت عملية التأهيل ممكنة واقعيا، أم أنهـا مجـرد تصورات ورغبات يحول دون تحقيقها واقع الحياة فـي الـسجن والجـو النفـسي المسيطر عليها، وفقدان السياسة العقابية والإصلاحية، واكتفاء الإدارة العقابية بحفظ الأمن داخل السجون،والحول دون هرب السجناء . (العوجي، 1993م،ص123).

وفي تقرير صادر عن الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحـدة الثـامن لمنـع الجريمة ومعاملة المذنبين، المنعقد في مدينة هافانا (كوبا) عام 1990م، أشير إلـى أن هنالك زيادة عامة في معدلات الجرائم على مستوى دول العالم، وأن صـورتها ستزداد سوءا في المستقبل، حيث تشير التنبؤات إلى أن معدل الجريمة سيزداد بشكل كبير. وفي المسار ذاته أوضحت نتائج مسح منظمة الأمم المتحدة الرابع لاتجاهـات الجريمة في دول العالم خلال الفترة من سنة 1986م إلى سنة 1990، أن الجريمـة تتزايد معدلاتها بنسبة 5%في معظم الدول الصناعية منذ الحرب العالمية الثانية، أما على صعيد الدول النامية(والدول العربية كلها) فقد تراوح ارتفاع معدل الجريمة بها ما بين 6-8%سنويا. هذا كله يوقع التوجهات الإصلاحية في كثيـر مـن الحـرج، ويضعها في موضع التساؤل، ويقود بالحتم إلى ضـرورة البحـث عـن العوامـل والأسباب التي أدت وما زالت تؤدي حتى الآن إلى إخفاق المؤسسات العقابية فـي أداء رسالتها بشكل فاعل.(بدر،د.ت، ص282).

وقد ساعدت في بروز الشكوك حول أداء السجن لوظيفته الإصلاحية والوقائية نسبة التكرار المرتفعة بين المفرج عنهم، فترجمت على أنها مؤشـر علـى فـشل البرامج الإصلاحية والعلاجية.

ويذهب توكنز إلى القول بأن السجن كوسيلة انتقام فـشل، وكوسـيلة ردع مجد فشل، وكحام للمجتمع لم يكن فعالا، وكمطور للفرد فشل، وكوسيلة علاج فشل، وكعامل إعادة اندماج اجتماعي لم يعط سوى نتائج ضئيلة. ويرد أسباب الفشل إلـى عوامل ثلاثة: أولها أن الآمال التي عقدت على السجن كانت غير واقعية،إذ أنتظـر

منه أكثر مما يمكنه أن يعطي. وثانيها: أريد بلوغ أهداف متناقضة وهي من جهـة حفظ النظام، ومن جهة ثانية تطوير الشخصية الإنسانية من خلال تـدريبها علـى العلاقات الإنسانية السليمة. وثالثها:كانت الاعتمادات المالية ضئيلة، وكذلك الوسائل البشرية والتجهيزات الفنية وحتى الأمكنة ذاتها لم تكن متوافقة مع متطلبات التأهيـل الاجتماعي.(Tulkens, 1988, p8).

بالتالي نرى أن عقوبة السجن لا تكفي منفردة لردع المجـرمين ولا لتعـديل سلوكهم، وإنما تحتاج لبرامج وأساليب تأهيلية متنوعة لتكون قادرة على إعادة هؤلاء النزلاء إلى المجتمع أسوياء قابلين للاندماج.

وفي شأن التكرار والعودة إلى السلوك الإجرامي فان عقوبة السجن تؤدي إلى أن المذنبين والمجرمين يصبحون أكثر خبرة وليس أكثر ردعية من حيث أن العقوبة في ذاتها أو نتيجة لما تسببه من آلام مختلفة (نفسية وبدنية وغيرها) قد لا تؤدي إلى أن المجرم أو المذنب يصبح "يفكر مرتين" قبل الشروع في الفعل الإجرامـي، كمـا يذهب إليه "دونالد كريسي" وحتى وان فكر مرتين في نتائج السجن العقابية فانـه لا يتخلى عن الفعل الإجرامي لأنه لم يتعض فعلا بسبب كونه لم يتلق التأهيل والتهذيب المناسبين في السجن. ومن ثم يصبح فعلا يفكر مـرتين لا كيـف يتجنـب الفعـل الإجرامي، بل كيف يستمر في الفعل الإجرامي بتجنب العقوبة، أي كيـف يتجنـب اكتشاف فعله الإجرامي، وكيف يتجنب الوقوع في شباك رجال الأمن العـام وهـو يتعلم ذلك فعلا من زملائـه النـزلاء(المحتـرفين) فـي المؤسـسة الإصـلاحية (السجون). (Volk man & Creseey, 1962, p12)

وفي الأردن بلغ تعداد إجمالي السجناء علم 2001م (5600) سجين وأجمالي تعداد السكان (6900000) نسمه وكان معدل تعداد السجناء لكل 100 ألف من تعداد السكان هو (80) سجين .(الزيني،2003، ص 123).

أن تكدس السجون بالمحكومين والموقوفين يؤدي مباشرة إلى اقتـسام عـدد كبير من الأشخاص المحتاجين للخدمات الضرورية التي توفرهـا الـسجون وفـي مقدمتها الغذاء والكساء والسكن والتعليم والصحة والتدريب المهني وفنون وبـرامج الخدمة الاجتماعية والإرشاد الديني والترفيه وشغل أوقات الفراغ وربـط النـزلاء

بالأهل والمجتمع الخارجي والسعي لتشغيلهم بعد الإفراج . وبقدر ما تضيق قاعـدة الخدمات بالسجون تتسع احتمالات تأزم الوضع.(محمود، 1993، ص285).

ومثال ذلك ما يذكره براون (Brown) مـدير المعهـد القـومي للـسجون بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يشير إلى تعاظم المشكلة وخطورتهـا، وآثارهـا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المدمرة على المستوى القومي، واصفا لها بأنهـا (أزمة سكانية بالسجون) ، وينبه إلى ما يعانيه السجناء غير الخطيرين مـن حيـاة قاسية بالسجون، وأن 60% من سكان السجون ينتظرون المحاكمة، وبينما نجـد أن نسبة عالية من المحكوم عليهم بالسجن من ذوي المخالفات البسيطة، فإنهم عرضـة للاختلاط الضار مع أنواع خطرة من المحكوم عليهم من المدانين في جرائم العنف، أضف إلى ذلك الصعوبات العديدة التي يواجهها ضباط السجون وحراسها وكوادرها الفنية، إذ يمثلون سلطة المجتمع التي تنفذ العقوبة على الجـانحين ويتحملـون عـن المجتمع سخط المـسجونين، ويتعرضـون لـضغوط هائلـة تـورثهم الأمـراض والأسقام.(Brown, 1985).

ويؤكد ذلك على سبيل المثال ما جاء في تقرير الحكومـة الـسويدية حـول السجن وعقوبة السجن ككل ونتائجها في المجال الوقائي لسنة 1982م أن الاعتقـاد بتحسين الفرد وإصلاح سلوكه من خلال سلب حريته ووضعه في السجن هو مجرد وهم، وعلى العكس لقد أصبح مقبولا مؤخرا بأن مثل هذه العقوبة (عقوبة الـسجن) تعطي نتائج إصلاحية ضعيفة، ويكون من نتائجها العودة إلى الجريمة بدرجة أكبر، ولها مفعول تحطيمي على الشخصية.(طالب، 1998، ص220).

كما أن من الأسباب التي دعت إلى فشل هذه العقوبة في أداء وظيفتها تلـك الآثار المترتبة عليها، فعلى الرغم من أن أنواع العقاب البدني كالـضرب والجلـد والمعاملة الفظة التي كانت تسود السجون منذ قرنين قد خفـت، إلا أنهـا لا زالـت موجودة، وهذه المعاملة بالإضافة إلى أن الضغط النفسي والشخصي الذي يقع علـى السجين وكبت الدوافع العادية تنتج الحقد والبغضاء بين السجناء والمشرفين علـيهم من الضباط وغيرهم، خاصة أولئك الذين يسجنون للمرة الأولى فان السجن لـديهم يكون بمثابة الصدمة يستيقظ بعدها وهو في حالة هشة نفسيا تستجيب لجميع الحالات

خيرة كانت أم شريرة، فلا يجد إلا القسوة والحقد ومن ثم يؤدي السجن به إلى إفساد خلقه،بدلا من أن يعالجه، أيضا ما يؤدي إليه السجن مـن ضـعف الرابطـة بـين الشخص والمجتمع الخارجي.(غانم،1999م،ص19).

كما تجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن جدوى عقوبة السجن ترتبط أيضا بمقدار تكلفة هذه العقوبة، وما تحتويه من كفاءات إدارية و فنيه و كوادر متخصـصة ذات تدريب متخصص قادرة على التعامل مع سياسة هذه العقوبة وأهدافها الإصـلاحية، وذلك ليس فقط من الناحية العددية وإنما التركيز هنا يكون علـى الجانـب المهنـي والفني المتخصص.

ويشير هنا المسح الدولي الثاني للجريمة في العالم إلى أن الـدول المتقدمـة صناعيا تبلغ نسبة الشرطة العاملة بها 77% ونـسبة العـاملين بالـسجون 19%، وبالقضاء 4%من مجموع العاملين بأجهزة العدل الجنائي. أما البلدان الناميـة فـان الشرطة تمثل 94% والسجون 5% والقضاء 1% من موظفي العدل الجنائي، وهي نسب تعكس مدلولات عديدة، ومنها أن موظفي السجون يجدون اهتماما أكبـر مـن ناحية القوة العددية والتدريب في العالم المتقدم صناعيا بالمقارنة مع بلـدان العـالم الثالث الذي يزداد فيما يبدو اعتمادا على الشرطة العامة غيـر المتخصـصة فـي السجون كجهاز لمقاومة الجريمة من جهة، ولتولي مسؤوليات اجتماعية أصـلاحية من جهة أخرى تتعلق بمهام تربوية المحتوى من حيث معاملة الجـانحين وتـأهيلهم لإعادتهم أشخاصا أسوياء في المجتمع العريض، ولا شك أن اتـساع الفجـوة بـين ازدياد الحاجة إلى الهيئة الإدارية والإصلاحية لإدارة السجون وبين النقص الماثـل في عدديتها ومستوى تدريبها يشكل موضوعا خطيرا.(محمود،1993م،ص279).

كخلاصة لمدى جدوى عقوبة السجن وحدها على إصلاح حال النزلاء يمكن القول أن هذه العقوبة وحدها لا تكفي للإصلاح والتهذيب، وذلك لأنها تركـز علـى هدف المجتمع المتمثل بعزل المذنبين دون التركيز على معالجة أسباب انحـرافهم. وحتى نعيد لهذه العقوبة (عقوبة السجن) الاعتبار كمؤسسة إصلاحية يجب أن نحدد أهدافها بشكل منطقي وواقعي بعيدا عن الطموحات والآمال، خاصة وأن هذه العقوبة تواجه مختلف الأعمار والأجناس والخلفيات، وتتعامل معهم كـل حـسب ظروفـه

ومتطلبات إصلاحه فتنجح مع بعضهم وتفشل مع البعض الآخر بسبب الكثير من العوامل التي قد تعطل آليتها.

وبالرغم من الكثير من الانتقادات البناءة التي وجهت لهذه العقوبة(سلب الحرية) وأماكن تنفيذها(السجون) إلا أنها تحتل الصدارة في القانون الجنائي، كأداة لمحاربة الجريمة، والقول بالتخلص منها لصالح العديد من العقوبات البديلة تعوزه الواقعية، فلا مجال لالغاءها لكونها العقوبة الأكثر دورا في تذكير كل من تسول له نفسه الاعتداء على أمن المجتمع أنها بانتظاره. والحل يكمن في الحد من التوسع في تطبيقها بحيث تقتصر على الجرائم الخطيرة.

2.2 الدراسات السابقة وذات الصلة

هنالك مجموعة من الدراسات السابقة وذات الصلة الاردنية والعربية والاجنبية التي تناولت موضوع هذه الدراسة ، ومن ضمن الدراسات الاردنية دراسة (الرواشدة والناصر،1992) ومن ضمن الدراسات العربية دراسة (غانم ،19991985) أما الدراسات الاجنبية فكان من ضمنها دراسة ووكر(Walker, 1983)وسميث وزملائه (Smith et al, 2002)، وسبوهن وهوليرين(Spohn & Holleran, 2002) ، وهيرش وزملائه (Hirsch et al, 1999)،ولويس(Lewis, 1986)، وبيبر(Pepper, 2003)، وكوبرس(Kupers, 1999)، وكينج(King, 1991)، وريتشارد(Ritchard, 1978)، وجيبونز(Gibbons, 1977)، وسايكس(Sykes, 1958)، ومانيور(Minor et al, 2003)، ومارتنسون(Martinson, 1974). علما أنه لم يتم العثور على الكثير من الدراسات السابقة التي تتحدث عن نفس موضوع الرسالة في حدود علم الباحثة.

الدراسات العربية :

دراسة عطية مهنا بعنوان الآثار الاجتماعية للحبس القصير المدة على المحكوم عليه وأسرته عام 1999م. والتي أجريت على عينه من المحكومين بعقوبات سالبة للحرية قصيرة المدة في جمهورية مصر العربية وأشارت أن هذه العقوبة تؤدي إلى

انتزاع المحكوم عليه من المجتمع وحرمانه من حريته وهذا كمظهر مـن مظـاهر قسوة العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة بالنسبة إلى 86% من أفراد العينة.

كما انتهت كذلك إلى أن 36% من أفراد العينة كان لديهم خوف من الوصمة التي لحقت بهم نتيجة للعقوبة وأن 88% منهم كان لديهم خوف ورهبه من الـسجن قبل تنفيذ العقوبة ومن أخطر نتائج هذه الدراسة زوال هذا الخـوف والرهبـة مـن دخول السجن لدى المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية، وهو ما يؤدي إلـى تزايـد احتمالات عودتهم إلى درب الجريمة مرة أخرى.كذلك من نتائج هـذه الدراسـة أن 41% من أفراد العينة لديهم شعور بقسوة العقوبة الموقعة عليهم بينما أكد 26% من أفراد العينة تعرضهم لأضرار بالغة نتيجة العقوبة وهو ما يؤدي لشعورهم الـداخلي بالظلم وعدم عدالة العقوبة وعدم تناسبها مع ما اقترفوه من ذنب.

كما وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن 15% من أفراد العينة قـد اكتـسبوا مهارات وأساليب جديدة للإجرام من خلال الاختلاط أثناء تنفيذ العقوبة بـالمجرمين الخطيرين، وبالتالي اكتسابهم لمعايير وقيم فاسدة.

وأجرى غانم دراسة بعنوان تأثير السجن على سلوك النزيـل عـام 1999م، شملت ثلاث دول عربية (مصر، تونس، الأردن).

وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير السجون على سلوك النزيل ومحاولـة الوصول إلى العوامل المختلفة التي تحدد أنواع التأثير ومداه ، والتعرف إلى نظـم الضبط وبناء القوة في السجون العربية والتعرف على ثقافة السجن ومـدى تـأثيره على سلوك النزيل وعلاقات النزلاء وتأثير ذلك على سلوكهم.

وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن (25%) من إجمالي النزلاء بـسجون دول البحث عائدون للسجن، وأن نسبة (1%)عائدون أكثر من مره،كما أن (75%) مـن النزلاء لديهم اتجاهات ايجابية نحو العودة إلى الجريمة بعد الإفراج عنهم، كمـا أن (49%) ارتكبوا السرقة ممن سجنوا لأول مره تحولوا إلى ارتكاب جـرائم أخـرى كالعنف والإيذاء والجرائم الأخلاقية والقتل، وأن (29%) ممـن ارتكبـوا الجـرائم الأخلاقية قد عادوا إلى السجون لارتكابهم جرائم مخدرات،كما بينـت نتـائج هـذه

الدراسة أهمية التنظيم غير الرسمي للسجن بمجتمعه وثقافته وعدم الانتباه لهـا مـن قبل رجال الشرطة والإدارة بالسجون كمخططين ومنفذين لعمليات التأهيل.

وأشارت هذه الدراسة إلى أهمية التوسع في تدريب السجناء علـى الحـرف والمهارات ، وأهمية الفصل بين النزلاء العائـدين للجريمـة ومرتكبـي الجـرائم الأخلاقية من ناحية ونزلاء جرائم الصدفة الذين يودعون السجن لأول مرة وإجـراء المزيد من الدراسات الخاصة بالتنظيمات غير الرسمية بالسجون لخطـورة دورهـا وتأثيرها السلبي على النزلاء، وذلك لكونها تساهم بشكل واضح في تكـريس ثقافـة الجريمة في نفوس النزلاء بتوريط كثيرين منهم في أنشطة ممنوعة داخـل الـسجن مثل بيع المخدرات وممارسة الشذوذ الجنسي والمقامرة.(غانم،1999).

وأجرى الرواشدة والناصر دراسة عام 1992 بعنوان "مجتمع السجون فـي الأردن"دراسة اجتماعية ميدانية ،حيث قام الباحثان بوصف مجتمـع الـسجون فـي الأردن (سجن اربد وسجن قفقفا)،وأشارا إلى أن نسبة (58%)من أفراد العينة يميلون إلى مخالفة أنظمة السجون كرد فعل لسؤ معاملة المسئولين لهم فـي سـجن اربـد، وكانت النسبة في سجن قفقفا(61%).

توصلت هذه الدراسة إلى أن (67%)من النزلاء لا يتحدثون عن أسـرارهم للآخرين وأن (6%) يتحدثون بأسرارهم إلـى أصـدقائهم فقـط و(5%) يتحـدثون للخاصة من أصدقائهم ، كما أن نسبة (61%)من العينة يعترفون بأن علاقتهم بباقي النزلاء داخل السجن جبرية لا خيار لهم فيها و(25%)يصفوها بأنها علاقة صـداقة فقط. وأن نسبة (7%)يفكرون معظم وقتهم وهم فـي الـسجن بأسـرهم وأولادهـم و(19%) يفكرون بأنفسهم. واستنتجت الدراسة وجود بعض المصطلحات الغريبـة داخل السجن خاصة في حالات الشذوذ الجنسي بين لنزلاء ، وأن نسبة (73%) من العينة يفضلون أن يصنفوا وفقا لجرائمهم ، و(67%)يروا أن عدد الزيارات كـافي وجيد ، وأن (66%)من أفراد العينة يتعاملون مـع زملائهـم بـشكل ايجـابي وأن (68%) ينظرون إلى المسئولين نظرة ايجابية ، وأن نسبة (68%) يبلغون المسئولين عن أية مخالفات قد تحدث في المركز، وأن نسبة (52%)من أفراد العينة يرتـاحون عند مشاركتهم بالعمل والخدمة داخل المركز.(الرواشدة ،الناصر،1992).

كما وأجرى (غانم ، 1985) دراسة على سجن الرجال فـي الإسـكندرية ، واعتمد الطريقة الانثروبولوجية المعتمدة عل الملاحظة والمعايشة ومشاركة السجناء حياتهم لأكثر من عام والحصول على بيانات إحصائية ، وقد قام بتوزيـع اسـتبيان على عينة الدراسة والتي بلغت (100) سجين وقد كان عدد النزلاء (1332) نزيل ، وبلغت العينة المختارة نسبة (7%) من عينة الدراسة .

وكان من ابرز نتائج هذه الدراسة أن النزلاء يتعاطون المخدرات والمغيبـات بسبب استجلاب النوم ونسيان المشاكل والهموم وهروبا من الواقع الذي يعيشون فيه داخل السجن ، وأظهرت الدراسة أن (11%) من النـزلاء يتعـاطون المخـدرات و(80%) من العينة بدأوا بتعاطيها بعد دخولهم السجن ، كما أن نسبة (77%) مـن العينة يود التعاطي تقليدا للنزلاء الآخرين . وبينت الدراسة أن العامل الاقتـصادي بالغ الأهمية في اكتساب القوة في السجن ، كما أن (60%) من العينة يروا أن النقود وحدها تمثل أساس القوة داخل السجن ، وأن (24%) يروا أن النقود والقوة البدنيـة تمثل أساس القوة ، وأن (84%) من النزلاء يروا أن النزيل يجب أن يمتلـك نقـود كافية ليصبح معلما بالسجن، كما أن (12%) من العينة ترى أن اعتياد الإجرام يمكن أن يضع النزيل في مكان مرموق في السجن عن طريق ممارسة العنف والعـدوان والقسوة لاحتلال مرتبة المعلم أو الصفوة بالسجن. وأوضحت الدراسة أن الـصفوة لهم دور كبير في التأثير على حياة السجن حيث أوضح (60%) من أفراد العينة أن للمعلم دور هام بمجتمع السجن وأنهم يلعبون دورا هاما في تنظيم الحياة اقتـصاديا وأمنيا وأن (31%) من أفراد العينة يرون بأن لهم دور سلبي وأنهم مصدر للمشاكل وأحداث العنف بالسجن، وأوضحت الدراسة أن الشك والعنف موجود فـي مجتمـع السجن وأن نسبة (57%) من العينة لا يسكتوا على حقهم و(8%) تسيطر الأنانيـة على النزلاء.(غانم، 1985).

الدراسات الأجنبية

من الدراسات الأجنبية دراسة سميث وزملائه (Smith and et al, 2002) حيث قاموا بإجراء تحليل ل (111) دراسة كندية بحثت في العلاقة ما بين مختلـف أشكال العقوبة والعود إلى الجريمة، وشملت هذه الدراسات عينات مكونة من حوالي

000،442 من المذنبين البالغين والأحداث الذكور والإناث. وقد خاص سميث إلـى أن العقوبات القاسية بجانب أنها ليس لها تأثيرا ايجابيا على العود إلـى الجريمـة ، فأنها قد تسبب ارتفاع معدل العود بنسبة 3%. وأشار لوجود علاقة طردية ما بـين العقوبات السالبة للحرية طويلة المدة والعود إلى الجريمة . فالعقوبات التي تقوم على سلب الحرية لمدة تزيد على سنتين تؤدي إلى زيادة معدل العود إلى الجريمة بنـسبة 7% في مقابل أن العقوبات قصيرة الأمد التي لا تزيد على 6 أشهر لـيس لهـا أي تأثير (سلبي أو ايجابي) على معدل العود.

أما دراسة سبوهن وهوليرين (Spohn & Holleran, 2002) التي أجريت عام 1993 في ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وهدفت إلـى تقيـيم تأثير الردع على عقوبة السجن ، حيث قارنت بين معدلات العـود إلـى الجريمـة بالنسبة إلى المجرمين الذين صدر بحقهم أحكام بالسجن مع معـدلات العـود إلـى الجريمة بالنسبة إلى المجرمين الذين صدر بحقهم حكما بالوضـع تحـت الاختبـار القضائي. ووجدت الدراسة عدم توفر أي دليل على أن عقوبة السجن تعمـل علـى التقليل من احتمالية المحكومين بها للعود إلى الجريمة، وعلى العكس من ذلـك فقـد وجدت أن هناك دليلا قويا على أن معدل العود للمجرمين الذين صدر بحقهم أحكـام بالسجن أعلى وأسرع من معدل العود بالنسبة للموضوعين تحت الاختبار القضائي.

وأجرى هيرش وزملائه (Hirsch and et al, 1999) دراسة تحليلية لعـدد من الدراسات التي أجريت في بريطانيا وأمريكا في الفترة مـا بـين 1981-1996 حول العلاقة التبادلية ما بين شدة العقوبة والردع . وقد فحصت هذه الدراسة العلاقة الإحصائية ما بين تأكيد العقوبة من جهة وشدتها من جهة أخـرى وعلاقتهمـا مـع معدلات الجريمة. وتوصلت نتائجها إلى وجود ارتباط عكسي كبير ما بين احتماليـة الإدانة (كمقياس لتأكيد العقوبة) ومعدلات الجريمة، فكلما زاد معدل احتمالية الإدانـة انخفض معدل الجريمة ولكن العلاقة التأثيرية التبادلية ما بين قسوة العقوبة ومعدلات الجريمة كانت غير ملحوظة.

كما وتوصل مكتب إحصاءات العدالة الجنائية التابع لوزارة العدل الأمريكيـة الذي درس العود إلى الجريمة بالنسبة إلى النزلاء الذين أطلق سراحهم عـام 1994

في خمسة عشر ولاية أمريكية ، ووجدت هذه الدراسة أن 67% من هؤلاء النـزلاء ارتكبوا على الأقل واحدة من الجرائم الخطرة خلال ثلاث سنوات من تاريخ الإفراج عنهم ، وهذا المعدل يعتبر أعلى من المعدل الذي تم تسجيله في العام 1983 بمقدار 5% . وقد أظهرت هذه الدراسة أيضا أن 15% من هـؤلاء المـساجين خـضعوا لبرامج تعليمية أو تأهيلية أثناء وجودهم داخل السجون . كما أشارت هذه الدراسة أن السنة الأولى التي تلي الإفراج عن المساجين تعتبر فترة حرجة لنجاح هؤلاء المفرج عنهم في التكيف مع مجتمعاتهم والعودة إلى الحياة الطبيعية ، فثلثي المفـرج عـنهم الذين عادوا إلى الجريمة عادوا إليها في الأشهر الاثني عشر الأولى بعـد الإفـراج عنهم.

وأضافت هذه الدراسة أن معدل 67% للعود يتشابه مع المعدل الذي سـجلته الدراسات التي أجريت في ستينات القرن الماضي ، وذلك المعدل يقارب ثلثي عـدد المساجين المفرج عنهم في أول ثلاث سنوات تلي الإفراج ، وهذا المعدل أي الثلثين فقد سجل بالرغم من أن تلك الفترة شهدت تحولا في السياسة العقابية من الإصـلاح إلى الردع. فمعدل العود بقي ثابتا مع إتباع كلا السياستين الردع والإصلاح.

وأشار زامبل (Zamble &Porporino, 1988) في دراسة أجراها إلى أن هنالك انحراف في الوجود الجسدي والعاطفي والعقلي للسجناء ، كما أشار إلى وجود خلل في الوظائف العقلية مثل فقدان الذاكرة وضبابية فـي الاسـتيعاب والتفكيـر، ومشاكل عاطفية مثل (البلادة والتعاطف الزائد) ومشاكل الترابط مـع الآخـرين (العدوانية) وظهور الخصائص النفسية مثل فقدان التواصل مع الواقع (التوحد) .

وقد تم استخدام مقاييس تقليدية لمعرفة أثر فترات الـسجن الطويلـة ومنهـا مقياس احترام الذات فبعضهم وجد زيادتها بعد السجن ، والبعض الآخر وجد نقصها بعد السجن.

وأجرى لويس (Lewis, 1986) دراسة حول الأثر التأهيلي للعقوبات طويلة المدة وعلاقة هذه المدة بالعود إلى الجريمة . وارتكزت دراسته على إجراء تحليـل إحصائي للعلاقة بين العدد الكلي للجرائم التـي ارتكبـت فـي الولايـات المتحـدة الأمريكية في الفترة 1960-1970 ، وأشارت هذه الدراسة إلى وجود تأثير ايجـابي

للأحكام طويلة المدة على معدل الجرائم المسجلة في أمريكا في تلك الفترة الزمنية ، وفي دراسته هذه أجرى لويس دراسة تحليلية لثمانية عشر دراسة أمريكية درسـت تأثير طول مدة العقوبة السالبة للحرية على معدل الجريمة ، وخلص إلى أن خمـس عشر دراسة من هذه الدراسات توصلت إلى أن العقوبة طويلة المدة تعد آلية رادعة مقابل دراسة واحدة فقط رفضت نتائجها القول أن العقوبة طويلة الأمد تشكل ردعـا للجريمة ، بينما كانت نتائج دراستين متأرجحة ما بين قبول أو رفض القول بفائـدة العقوبة طويلة الأمد في الردع.

أيضا دراسة ووكر (Walker, 1983) عن الآثار الايجابية للإيداع بالسجون الأمريكية حيث توصلت إلى أن أحد النتائج السيئة للمجهودات الطموحـة والمكلفـة التي تستهدف تحقيق تغيرات ايجابية في خصائص وصفات النزلاء تتمثل في أن هذه الجهود تؤدي إلى نتائج وتأثيرات غير مرغوبة وأن البيئة الاجتماعية التي يوضـع فيها النزيل داخل السجن لها تأثير قياسي وقوي على سلوكه.(Walker, 1983) .

كما أجرى (Flanagan, 1980) دراسة حول أكثر الأمور التـي يعتبرهـا السجناء أكثر حرمانا من غيرها وخاصة ضمن فئات السجناء الذين قضوا مدة عشر سنوات فأكثر وكان من أهمها خمسة أمور مرتبة من الأكثر إلى الأقل أهمية وهي : فقدان شخص ما ، فقدان الحياة الاجتماعية ، والقلق حول كيفيـة التعامـل وتـدبر الأمور بعد الخروج من السجن ، والشعور بضياع الحيـاة والعمـر ، والاكتئـاب والضيق الجنسي . وعندما طلب منهم اختيار أكثر المشاكل التي تـسبب الحرمـان داخل السجن أجاب الجميع أنها فقدان العلاقات العائلية والأصدقاء خـارج الـسجن، وقد قام العديد من السجناء بقطع تلك العلاقات من ذاتهم وذلك لتجنب القلق والبؤس والذي يرافقه الانعزال والفصل. أما الفئة التي لم تتخذ ذلك الطريق فـان العلاقـات العائلية مع المجتمع الآخر أصبحت سلاح ذو حدين عبر السنوات ، وتشمل التزويد والدعم ولكن في الوقت نفسه تجعل من الصعب انقضاء الوقت .

كما كشفت نتائج هذه الدراسة إلى أن السجن يهدد الوجود العاطفي للنـزلاء بشكل قوي ، مما يؤدي إلى مشاكل في الصحة العقلية للسجناء وأشارت النتائج إلى

أن الطريقة المفضلة للتعامل مع أشد المشاكل بين السجناء هي الاحتفاظ بها بـشكل شخصي .

ومن الدراسات ذات الصلة دراسة بيبر (pepper, 2003) دراسـة بعنـوان العنف ضد العاملين بالسجن في سجن ماغري في ايرلندا، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة وأجرى مقابلة مع العاملين بالسجن، حيث اهتمت الدراسـة بـالعنف الواقع ضد العاملين بالسجن من قبل النزلاء ، وأوضحت الدراسة وجود عنف مـن قبل النزلاء ضد العاملين بالسجن ، واهتمت هذه الدراسة بتأثير العنف على أخـلاق ودافعية العاملين بالسجن وفيما إذا كانوا يعتمدوا على تطبيق وسائل الأمن والحماية بالسجن ، وقد تم إجراء هذه الدراسة من خلال ثلاث مراحل اسـتخدمت خلالهـا استبانه مسحية لربع الموظفين العاملين في السجن ،كما اشتملت الدراسة على تحليل تقارير الانضباط ضد النزلاء إضافة إلى سلسلة من المقابلات مع عدد من السجناء. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين العاملين بالسجن والنـزلاء علاقـة سيئة تمثلت في كـره النـزلاء للـضباط والعـاملين بالـسجن.(pepper,2003,. pp35-42)

أجرىماينور وزملائه (Minor and et al, 2003) دراسة عن العود إلـى الجريمة بالنسبة إلى السجناء المفرج عنهم والموضوعين تحـت المراقبـة، حيـث اشتملت العينة على 200 سجين من السجناء الذين أفرج عنهم من سـجون ولايـة كنتاكي الأمريكية في الأول من كانون الثاني عام 1996 وتم وضعهم تحت المراقبة حتى حزيران 1999، وكانت نسبة 68% من العينة من الذكور وقد وجدت الدراسة أن 5،69% لم يعودوا إلى السجن خلال أول سنتين من وضعهم تحت المراقبة ، فهم لم يخالفوا شروط المراقبة ولم يرتكبوا أي جريمة أخرى . فـي حـين أن 5،31% كانوا قد عادوا إلى السجن لارتكابهم جرائم خلال أول سنتين من فترة المراقبة.

كما أجرى كوبرس (Kupers, 1999) دراسة عن الانتحار بالسجون ، أشار من خلالها كوبرس إلى أن السجن يمكن أن يسبب الأمراض العقلية المزمنـة بـين النزلاء بسبب وحشية السجن والازدحام مما يدفعهم إلى إيذاء أنفسهم ثم الانتحـار، حيث من الممكن أن يؤثر على النزلاء حتى لو لم يكن لهم ماض أو سـوابق فـي

الأمراض العقلية، وأشارت الدراسة إلى أن هناك الكثير من النزلاء يعـانون مـن الاكتئاب بعد الإيداع بالسجن ويصبحوا مجرمين ، وأن السجن قـد لا يكـون فقـط مؤثرا على الظروف النفسية ، بل يمكن أن يقود إلى أكثر من ذلك من خلال هـدم العقل السليم للنزيل ويقوده بالتالي إلى ارتكاب العنف وقد يؤدي به إلى الانتحـار . وكشفت الدراسة بأنه في عام 1998 وفي مؤسسة جفرسون للإصلاح (Jefferson Correctional institution) ارتكبت عدة نزيلات الانتحار بسبب معاناتهن من الظروف النفسية السيئة داخل المؤسسة العقابية وأن النزيل قد يكـون هادئا داخل السجن ثم يتحول إلى شخص عدواني وعنيـف ثـم يـشرع بمحاولـة الانتحار، وقد أوصت هذه الدراسة بأهمية النظر إلى عمليات الشروع بالانتحار في السجون على محمل الجد. (Kupers, 1999, pp:15-18).

وأجرت لجنة العقوبات في ولاية تنسي الأمريكية بالاشـتراك مـع مركـز التحليل الإحصائي التابع لمكتب التحقيقات الجنائية في الولاية عام 1994 دراسة عن تأثير طول مدة العقوبة المحكوم بها على النزلاء داخل السجن على معدل العود إلى الجريمة بالنسبة إلى النزلاء الذين تم الإفراج عنهم من سجون الولاية فـي الفتـرة الواقعة بين الأول من شهر تموز 1989 إلى الثلاثين من حزيران عام 1991. وقد تم تحويل 67.5%من العينة من السجن إلى نظام البارول و21.9% إلـى الوضـع تحت الاختبار القضائي و10.6% تم الإفراج عنهم بعد انتهاء مدة الحكم. وتوصلت الدراسة أن 13.6%قد تم اعتقالهم وأن 39.2%ارتكبوا جريمة أخـرى خـلال أول سنتين من تاريخ الإفراج عنهم، ووجدت أيضا أن المساجين الذين تم تحويلهم مـن السجن إلى الاختبار القضائي قد سجلوا أقل معدل للاعتقال مرة ثانية أوالعود إلـى الجريمة وبنسبة بلغت 47.3%في مقابل أن الذين تم تحويلهم إلى نظام البارول (وهو نظام أقسى من الوضع تحت الاختبار القضائي) فقد سجلوا أعلى معدل للعود وبنسبة 55.1%.

وأجرى كنج (King, 1991) دراسة عن احباطات الحياة وعلاقتها بمستوى العنف في أحد السجون الأمريكية ، واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة ، وبينت نتائج هذه الدراسة انخفاض معدلات العنف والاعتداء في سجن أمريكي شـديد الحراسـة

مقارنة بسجن آخر في انجلترا ، وكشفت أن العامل الحاسم في ذلك هو أن الـسجن الأمريكي يركز على زيادة النشاط خارج الزنزانـة وتكـرار الزيـارات وتـوفير التلفونات داخل الزنزانة ، وبينت الدراسة أيضا أن السلوك يتحسن لـيس فقـط لأن نوعية الحياة في السجن ميسرة وهادفة ولها فائدة ولكن أيضا لتوفر الفـرص أمـام النزلاء لشغل أوقات الفراغ . (King, 1991. p 20).

وأجرى ريتشارد (Ritchard, 1978) دراسة حول الضغوط والإرشاد التي يتعرض لها نزلاء المدد الطويلة داخل السجن، وقام بإجراء دراسته بواسطة عينتين، الأولى لمن قضى أكثر من 18 شهرا بالسجن، والثانية ممن قضوا 8 أعوام فـأكثر، وتوصلت نتائج الدراسة لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في مجال المشاكل النفسية والحجز بالسجن وأشارت إلى وجود آثارا عدة يتركها السجن على النزلاء منها زيادة الميول الإجرامية وارتكاب العنف عما كان لديه قبل الإيداع بالسجن .(موثق في غانم، 1999، ص55).

أما جيبونز(Gibbons, 1977) فيشير إلى وجود دراسـتين أجريتـا علـى سجنين من السجون الأمريكية (سجن النساء وسجن الرجال) في فرجينيـا الغربيـة والآخر في سجن كاليفورنيا ، حيث اجريت (Ross gillabardo) دراسة مقارنـة على سجن النساء في ولاية فرجينيا الغربية وتوصلت الباحثة في دراسـتها بـسجن النساء إلى ما انتهى إليه الباحثون في دراستهم عن سجن الرجال حيث بينت دراستها أن المشاكل الإدارية وصراعات الأدوار بسجن النساء تماثل تلك التي وجدت بسجن الرجال، وأكدت أن العاملين بالمؤسسات الإصلاحية الفيدرالية كانوا معادين للبرامج التي قدمت لهم والتي استهدفت إصلاح شأن النزلاء والنزيلات ، وأشارت الدراسـة إلى ألم السجن والآثار السلبية التي يتركها السجن على النزيلات ، كمـا وأشـارت الدراسة إلى أن النزلاء في كلا السجنين يشكون من انعدام الحرية وأنهم يسكنون في أماكن بعيدة عن السجن ، إضافة إلى قلة الزيارات ونقص السلع وعدم الثقة ببـاقي النزلاء واللصوصية والمعاناة الجنسية (Gibbons, 1977, p445).

وفي إحدى الدراسات المشهورة في مجال تقييم فعالية برامج التأهيل علاقتها بالعود غالى الجريمة فأن روبرت مارتنسون (R.Martinson. 1974) ذهب إلـى

القول في هذه الدراسـة: مـا العمـل؟ أسـئلة وإجابـات حـول الإصـلاح فـي الـسجون. (What works? Questions and answers about prisons reform) وأشار إلى أن "لا شئ يعمل". هذه الدراسة التي أعطت مرحلة سبعينيات القرن الماضي اسم "فترة لا شئ يعمل" عملت على تسهيل التخلي عن سياسة التأهيل في الولايات المتحدة الأمريكية لصالح سياسة الردع القائمة على العقوبات القاسية . وفي دراسته هذه فقد قام مارتنسون بمراجعة وعادة تحليل 231 دراسـة أمريكيـة بحثت في فعالية وأثر برامج التأهيل على معدل العـود للجريمـة ، وقـد خلـص مارتنسون إلى أن برامج الإصلاح والتأهيل ليس لها أية فعالية في التقليل من معدل العود إلى الجريمة .

كما وأجرى سايكس (Sykes, 1958) دراسة على سـجن "New jersey" للرجال بعنوان الآم السجن(The pains of imprisonment) حيـث دخـل إلـى النزلاء السياسيين والأشخاص المستقيمين وأشار إلى أن النظـام الاجتمـاعي فـي السجن فريدا من نوعه بسبب طبيعة الحياة التي يعيشها النزلاء داخل الـسجن كمـا تحدث عن نوعين من المشاكل أحدهما مع النزلاء والآخر مع الإدارات.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن النزلاء يلجأون إلى سؤ السلوك للتكيـف مـع الآم السجن وخضوعهم لعدد كبير من الأوامر والقواعد كذلك العيش في مجموعـة من القتلة واللصوص مما يدفعهم إلى الشعور بانعدام الأمن والطمأنينـة والخـوف الدائم مما يؤثر على سلوكهم داخل السجن وبعد الخروج منه، كما وأظهرت الدراسة أن معظــم النــزلاء مجبــرون علــى تعلــم لغــة الــسجن وثقافتــه. (Sykes, 1967, pp105-140)

3.2 خلاصة الفصل الثاني

تناول هذا الفصل تتبع تطور الفكر العقابي بشكل عام من مراحـل الانتقـام حتى أفكار الإصلاح والتأهيل في العصر الحديث، ثم تم تتبع تطور العقوبات السالبة للحرية وما رافقه من تطور في المؤسسات العقابية كمكان لتنفيذ العقوبـات الـسالبة للحرية، كذلك ما طرأ من تغيرات رافقت ذلك على صعيد نزلاء تلك المؤسـسات، كما تم استعراض تطورات المؤسسات العقابية في الأردن على مراحلها المختلفة.

وتناول هذا الفصل ماهية العقوبات السالبة للحريـة ومناقـشتها مـن حيـث عناصرها، خصائصها، أنواعها، وأغراضها، كما تناول مـدى جـدوى العقوبـات السالبة للحرية في التطبيق ، وهل نجحت هذه العقوبات في تحقيق أهدافها أم فشلت ، وماهي أسباب ذلك الفشل؟

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وتصميمها

يتناول هذا الفصل وصفا لمنهجية الدراسة، حيث يبين وصفا لمجتمع وعينة الدراسة، ومن ثم البحث في أداة الدراسة وطريقة بنائها. ويتطرق أيضا إلى إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في معالجة البيانات، وفيما يلي وصفا لمفردات التصميم والمنهجية:

1.3 منهجية الدراسة:

تعتمد المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على المسح الاجتماعي الذي تضمن مسحا مكتبيا بالرجوع إلى المصادر والمراجع الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة، والاستطلاع الميداني لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة وتحليلها إحصائيا للإجابة على فرضيات الدراسة. ومن المعروف أن منهج المسح الاجتماعي من أكثر المناهج استخداما في علم الاجتماع وذلك لقدرته على إلقاء الضوء على الحياة العامة في المجتمع الإنساني، ومعرفة العلاقة السببية بين المتغيرات ، كما أنه لا يرتبط فقط بمعرفة الصفات الديموغرافية بل بمواضيع تتجاوز ذلك.(العم، 1996).

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع هذه الدراسة من جميع النزلاء المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن الذين صدر بحقهم أحكاما قضائية نهائية وتم إدخالهم إلى أحدى المؤسسات العقابية الأردنية، كما تكون مجتمع هذه الدراسة من (363) عاملا من الضباط والأفراد الذين يعملون داخل مركز إصلاح وتأهيل سواقة . منهم (45) من الضباط و(318) من الأفراد والشرطة العاملين داخل المركز.

3.3 عينة الدراسة:

تم اختيار مركز إصلاح وتأهيل سواقة كعينة قصديه والسبب يعود إلى أن مركز إصلاح وتأهيل سواقة يعد الأحدث من بين المراكز الأخرى من حيث البرامج

والسياسات المتبعة داخله ، إضافة إلى أنه يضم العدد الأكبر من النزلاء . حيث بلغ عدد النزلاء داخل هذا المركز(1974) نزيلا منهم (1887) من المحكومين و(85) موقوفين قضائيا و(2) موقوفين أداريا .

تم اختيار عينـة عـشوائية بـسيطة (Simple Random Sample) مـن المحكومين في مركز إصلاح وتأهيل سواقة بلغ تعدادها(250) مفردة، وبما يـشكل نسبة(12.7%)من مجتمع المحكومين، وقد تم توزيع ما مجمـوع(250) اسـتبانة، استرجع منها(214) استبانه بنسبة استرجاع بلغت (85.6%)، وقد تم اسـتبعاد(14) استبانه لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك خضعت للتحليل(200) استبانه تـشكل مـا نسبته (93.5%) من الاستبيانات المسترجعة، وما نسبته(80%) من عينة الدراسة، وما نسبته(10.1%) من مجتمع الدراسة الخاص بالنزلاء، وهـي نـسبة مقبولـة لأغراض البحث العلمي.

وتم سحب عينة عشوائية بسيطة من العاملين في مركز إصلاح وتأهيل سواقة بلغ تعدادها(100) مفردة، وبما يشكل نسبة(27.5%)من مجتمع العاملين، وقـد تـم توزيع ما مجموع(100) استبانه، استرجع منها(85) استبانه بنسبة استرجاع بلغـت (85%)، وقد تم استبعاد(5) استبيانات لعدم صلاحيتها للتحليـل، وبـذلك خـضعت للتحليل(80) استبانه تشكل ما نسبته(80%) من عينة الدراسة، وما نسبته(22.4%) من مجتمع الدراسة الخاص بالعاملين وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

1. خصائص عينة الدراسة للنزلاء.

جدول رقم (1)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب بعض المتغيرات

المتغير		العدد	النسبة المئوية
العمر	أقل من 25 سنة	32	16.0
	من 25 سنة – 34 سنة	95	47.5
	من 35 – 44 سنة	49	24.5
	من 45 – 55 سنة	18	9.0
	55 سنة فما	6	3.0
المستوى التعليمي	لا يقرأ ولا يكتب	21	10.5
	يقرأ ويكتب	9	4.5
	ابتدائي	31	15.5
	إعدادي	53	26.5
	ثانوي	63	31.5
	جامعي فأعلى	23	11.5
مكان الاقامة	ريف	38	19.0
	حضر	142	71.0
	بادية	20	10.0
المهنة قبل دخول السجن	لا يعمل	12	6.0
	عامل	94	47.0
	موظف قطاع عام	25	12.5
	موظف قطاع خاص	65	32.5
	متقاعد	4	2.0
الدخل الشهري قبل دخول السجن	أقل من 150دينار	109	54.5
	من 151 – 350 دينار	59	29.5
	من 351 – 550 دينار	17	8.5
	من 551 – 750 دينار	4	2.0
	أكثر من 751 دينار	11	5.5
الحالة الاجتماعية	أعزب	98	49.0
	متزوج	93	46.5
	أرمل	-	-
	مطلق	9	4.5

الديانة	مسلم		197	98.5
	مسيحي		3	1.5
كم يبلغ عدد أفراد الأسرة	1		36	18.0
	2		65	32.5
	3		76	38.0
	4		23	11.5

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) بأن أعلى نسبة من المبحوثين أعمـارهم من25-34 بنسبة (47.5%)، أما بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي فقد بلغـت النـسبة الأكبر للثانوية العامة (31.5%) ، وحسب مكان الإقامـة يلاحـظ بـان غالبيـة المبحوثين من المحكومين مكان إقامتهم في المناطق الحضرية بنسبة(71%).

كما يلاحظ من بيانات الجدول بان أعلى نسبة من المحكومين مهنتهم عمـال بنسبة بلغت (47%)، وكذلك أن النسبة الأكبر منهم دخولهم متدنية حيث بلغت مـن دخولهم اقل من 150 دينار (54.5%)، أما حسب الحالة الاجتماعية فيلاحظ تقارب نسبتي المتزوجين والعزاب بنسب بلغت (46.5 % ، 49%).

وحسب الديانة للمبحوثين يلاحظ بان الغالبية العظمى من المبحوثين مسلمين بنسبة (98.5%) ، وحسب عدد أفراد اسر المحكومين فيلاحظ بان النسبة الأعلى من المبحوثين ينتمون لأسر قليلة العدد فقد بلغت نسبة ممن عدد أفراد أسرهم فردين آو ثلاثة أفراد (70.5%).

2- متغيرات مرتبطة بالجريمة

جدول رقم (2)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب بعض المتغيرات

	المتغير	العدد	النسبة المئوية
ما نوع الجريمة التي سجنت بسببها	هتك عرض	25	12.5
	احتيال	3	1.50
	اختلاس	5	2.50
	اساءة ائتمان	2	1.00
	اضرام حرائق	1	0.5
	اغتصاب	13	6.50
	التنقيب عن الذهب	1	0.5
	الرشوة	1	0.5
	السرقة	43	21.50
	الشروع بالاغتصاب	1	0.5
	الشروع بالسرقة	1	0.5
	الشروع بالقتل	14	7.00
	تزوير	5	2.50
	تزييف عملة	2	1.00
	تغيير أقوال	1	0.5
	جريمة سياسية	1	0.5

حادث سير تسبب بالوفاة	4	2.00
شيك بدون رصيد	16	8.00
عقد زواج فاسد	1	0.50
القتل	47	23.50
مخدرات	13	6.50

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) بأن أعلى نسبة من المبحوثين لنوع الجريمة التي سجن بسببها كانت جريمة القتل(23.5%)، يليها السرقة بنسبة(21.5%) ، يليها هتك العرض بنسبة(12.5%)، يليها شيك بدون رصيد بنسبة(8%)، يليها الاغتصاب والمخدرات جاءت بالتساوي بنسبة(6.5%).

جدول رقم (3)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب بعض المتغيرات

المتغير		العدد	النسبة المئوية
مدة المحكوميه	اقل من سنة	6	3.0
	1-3	90	45.0
	4-6	45	22.5
	7 فاكثر	59	29.5
هل سبق وان دخلت السجن قبل ذلك	نعم	67	33.5
	لا	133	66.5
اذا كانت الاجابة نعم كم مرة دخلت السجن	لأول مرة	80	40
	2	23	11.5
	3	18	9.0
	4 مرات فأكثر	13	6.5
هل سبق لأحد إفراد أسرتك أن دخل السجن	نعم	25	12.5
	لا	175	87.5
هل ترى ان الحكم عليك بالسجن من وجهة نظرك	قاسيا	170	85.0
	بسيطا	4	2.0
	متناسبا مع الجريمة	26	13.0
ما موقفك بعد الخروج من	سأعود حتما للجريمة	12	6.0

السجن	لن أعود مطلقا	116	58.0
	حسب الظروف	19	9.5
	لا أعلم	53	26.5
ما مدى رضاك عن حياة السجن	راضي جدا	13	6.5
	غير راضي	49	24.5
	غير راضي على الإطلاق	138	69.0
كيف تصنف علاقتك بالنزلاء الآخرين داخل الإصلاحية	طبيعية	82	41.0
	متوترة نوعا ما	70	35.0
	متوترة جدا	11	5.5
	سيئة للغاية	37	18.5
كيف تصنف علاقتك بالعاملين والمسئولين داخل الإصلاحية	طبيعية	124	62.0
	متوترة نوعا ما	41	20.5
	متوترة جدا	10	5.0
	سيئة للغاية	25	12.5
ما موقفك من العائد الى الجريمة	العائد شخص مسكين	56	28.0
	محايد	50	25.0
	العائد شخص شرير	94	47.0

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) بأن أعلى نسبة من المبحوثين مدة العقوبة المحكومين بها من 7 سنوات فأكثر بلغت بنسبة (29.5%)، أما بالنسبة لمتغير الدخول للسجن قبل ذلك فقد بلغت نسبة الإجابات (66.5%) ، وحسب كم مرة دخلت السجن فيلاحظ ان الذين دخلوا مرة واحدة كانت نسبتهم(4%).بينما من دخلوا أكثر من 4 مرات كانت نسبتهم (6.5).

وحسب دخول احد أفراد الأسرة السجن كانت أعلى إجابات لا بنسبة(87.5%)،أما كيف ترى الحكم عليك بالسجن من وجهة نظرك فكانت الإجابة قاسيا فقد بلغت بنسبة (85%)، أما موقف المبحوثين بعد الخروج من السجن كانت إجاباتهم لن أعود مطلقا بنسبة (58%)، أما مدى رضاك عن حياة السجن فكانت غير راضي على الإطلاق بنسب بلغت (69%).

وحسب تصنف علاقتك بالنزلاء الآخرين داخل الإصلاحية يلاحظ بأنها متوترة نوعا ما بنسبة(35%) ،

وحسب تصنيف العلاقة بالعاملين والمسئولين داخل الإصلاحية فيلاحظ بأنها طبيعية بنسبة(62%). وحسب موقف المبحوثين من العائد إلى الجريمة فاجابو بان الشخص العائد شرير بنسبة(47%).

3. الخصائص العامة للعاملين:

جدول رقم (4)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب بعض المتغيرات

المتغير		العدد	النسبة المئوية
العمر	أقل من 25 سنة	25	31.3
	من 25 – 29 سنة	19	23.8
	من 30 – 34 سنة	20	25.0
	من 35 – 39 سنة	10	12.5

	من 40 – 44 سنة	6	7.6
	يقرأ ويكتب	4	5.0
	إعدادي	4	5.0
	ثانوي	55	68.8
	جامعي فأعلى	17	21.3
مكان الاقامة	ريف	29	36.3
	حضر	47	58.8
	بادية	4	5.0
الديانة	مسلم	80	100
الحالة الاجتماعية	أعزب	30	37.5
	متزوج	50	62.6
الدخل الشهري	أقل من 200 دينار	9	11.3
	من 200 – 399 دينار	56	70.0
	من 400 – 599 دينار	15	18.8
الرتبة	شرطي	26	32.5
	عريف	6	7.5
	وكيل	15	18.8
	رقيب	8	10.0
	نقيب	8	10.0
	ملازم1	8	10.0
	رائد	9	11.3
مدة الخبرة	3-1	34	42.5
	7-4	20	25.0
	10-8	18	22.5
	11 فاكثر	8	10.0

توضح بيانات الجدول رقم (4) خصائص المبحوثين حسب بعض المتغيرات المختارة، فيلاحظ بأن غالبية المبحوثين من الذين عمرهم اقل من 25 سنة بنسبة (31.3%) أما بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي فقد بلغت النسبة الأكبر ثانوية عامة فما دون (68.8%) ، واما النسبة لمتغير مكان الاقامة فقد بلغت النسبة الاكبر للذين يسكنون الحضر بنسبة(58.8%)وحسب الديانة فكانت جميع المبحوثين مسلم بنسبة (100%)وحسب الحالة الاجتماعية فان النسبة الاكبر للمتزوجين بنسبة (61.3%)وحسب الدخل الشهري فان الذين دخلهم 200-300(70%)، وحسب الرتبة للمبحوثين فلوحظ بان اعلى نسبة الذين رتبتهم شرطي بنسبة(32.5%). أما توزيع المبحوثين حسب الخبرة فأن الذين خبرتهم من 1-3بنسبة (42.5%).

4.3 إجراءات الدراسة

تم سحب عينة عشوائية بسيطة من النزلاء المحكومين داخل مركز إصلاح وتأهيل سواقة، بعد أن تم أخذ موافقة مديرية الأمن العام لإجراء الدراسة ، وتم توزيع الاستبيانات على النزلاء الذين وقع الاختيار عليهم عشوائيا وذلك بمساعدة مجموعة من الضباط داخل المركز ، بعد أن تم شرح أهداف الدراسة وكيفية تعبئة الاستبانات لهم جميعا، وقد طلب من النزلاء تعبئة الاستبانات بما ينطبق وحالتهم ، أما بالنسبة للنزلاء الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة فقد تم شرح الأسئلة لهم وتعبئتها حسب اختياراتهم وذلك من قبل الضباط والأفراد الموجودين داخل المركز .

أما بالنسبة إلى استبيانات العاملين داخل المركز فقد تم توزيعها عليهم وكان التوزيع يتم بطريقة عشوائية.

وبعد ذلك تم استبعاد الاستبيانات التي لم تكن تصلح للتحليل الإحصائي بسبب النقص الكبير في إجابات المبحوثين حيث أنها لم تكن تحتوي إلا على إجابات الأسئلة الخاصة بالمتغيرات الشخصية فقط . وكان العدد النهائي للاستبيانات المعتمدة للتحليل 200 للنزلاء و80 للعاملين .

5.3 أداة الدراسة:

تم التوصل إلى بناء أداة الدراسة بعد الاطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة وذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تكونت الاستبانة الخاصة بالنزلاء مما يلي :

1. المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة (العمر ، الديانة ، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة ، مكان الإقامة ، عدد أفراد الأسرة، نوع الجريمة ، ومدة العقوبة) وقيست بالأسئلة من 1 إلى 11 .
2. الاتجاه نحو العود إلى الجريمة، وقيس بالأسئلة (12- 14 – 18 – 21).
3. الاتجاه نحو الآثار الاجتماعية للعقوبة السالبة للحرية وقيس بالأسئلة (19 الفقرات من 29 إلى 39).

4. الاتجاه نحو الآثار الاقتصادية للعقوبة الـسالبة للحريـة وقـيس بالأسـئلة (19 الفقرات من 40 - 44).
5. الاتجاه نحو الآثار النفسية والعضوية للعقوبة السالبة للحريـة وقـيس بالأسـئلة (19 الفقرات 45 – 54 وس 26).
6. الاتجاه نحو أساليب المعاملة العقابية وقيس بالأسئلة (28 + 19 الفقـرات مـن (19 – 28).
7. الاتجاه نحو ثقافة السجن وقـيس بالأسـئلة (15+16+17+19 الفقـرات مـن 1– 18 +25).
8. الاتجاه نحو البرامج الإصلاحية وقيس بالأسئلة (22+32+24).
9. الاتجاه نحو بدائل العقوبات السالبة للحرية وقيس بالسؤال (29).

أما استبانه العاملين فتكونت من العناصر التالية :

1. المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الديانة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).
2. الاتجاه نحو ثقافة السجن وقيس بالأسئلة (9+10+11+12).
3. الاتجاه نحو العود وقيس بالأسئلة (13+25).
4. الاتجاه نحو العقوبة السالبة للحرية وقيس بالأسئلة (14).
5. الاتجاه نحو أساليب المعاملة العقابية وقيس بالأسئلة (16+21+22+23).
6. الاتجاه نحو البرامج الإصلاحية والتأهيلية وقيس بالأسئلة (17+18+19).
7. الاتجاه نحو آثار العقوبة السالبة للحرية وقيس بالأسئلة (20).
8. الاتجاه نحو تطبيق بدائل للعقوبة السالبة للحرية وقيس بالأسئلة (24).

3. 6 صدق أداة الدراسة

لقد تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من أساتذة علـم الاجتمـاع والجريمة في جامعة مؤتة، للتحقق من صدق فقرات الاستبانات وتم الأخـذ بجميـع ملاحظاتهم، وإجراء التعديلات اللازمة وإعادة صياغة بعض الفقرات بمـا يحقـق التوازن داخل الاستبانات. كما تم عرض الاستبانات على عدد من الضباط العاملين داخل مراكز الإصلاح والتأهيل والضباط المختصين في مجال الدراسات الاجتماعية

الخاصة بالسجون ضمن مديرية الأمن العام، وتم الأخذ بملاحظاتهم.

3. 7 ثبات أداة الدراسة

جرى التأكد من ثبات الأداة بطريقـة الاختبـار وإعـادة الاختبـار (-test retest) وذلك بتوزيعها على عينة مكونة من(20) مبحوثـاً مـن خـارج عينـة الدراسة، وبفارق أسبوعين بين مرات التطبيق، حيث جرى استخراج معامل الثبات، للأداة بصيغتها النهائية الكلية، ولكل بعد من أبعاد الدراسة ، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (5) الآتي:

جدول رقم (5)

قيمة نتائج الاختبار وإعادة الاختبار للأداة ككل

البعد	معامل الثبات	
	Test-Retest	Alpha
الكلي للاستبانة	0.90	0.92
أستبانة النزلاء	0.88	0.86
أستبانة العاملين	0.89	0.87

يلاحظ من الجدول رقم (5) أنه باستخدام معامل ارتباط بيرسون فإن معامل الثبات للأداة ككل بلغ(0.90) وباستخدام معادلة كرونباخ الفا (Cronbach Alpha Equation) فقد جاءت معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة حيث بلغ معامل الثبات لكافة فقرات الأداة(الفا=0.92) وهي نسبة ثبات عالية ومقبولة لأغراض إجراء الدراسة.

3. 8 أسلوب تحليل البيانات:

بعد أن تم تفريغ البيانات من الاستبانات إلى الحاسوب ، استخدمت الدراسة الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات ، من خـلال اسـتخدام مقـاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتمادا على النسب المئوية ، وكذلك تم استخدام معامل الارتباط الأسمي، وقـيم مربع كاي لإجراء فحص العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسـة بمختلـف أبعادهـا المستقلة والتابعة، ولإيجاد الفروقات فقد تم استخدام التباين (Univariate Analysis of Variance) وتحليل التباين الأحادي(One Way Anova).

9.3 خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل منهجية الدراسة وتصميمها حيث أجريت هذه الدراسة على عينة من النزلاء في مركز إصلاح وتأهيل سواقة ، بلغ حجمها 200 نزيل ، وعينة أخرى من العاملين في نفس المركز بلغ عددها 80 عاملا . وأجريت بطريقة العينة العشوائية البسيطة ، وتم بناء استبانه للنزلاء وأخرى للعاملين لجمع بيانات هذه الدراسة شملت المتغيرات التالية (المتغيرات الديموغرافية والاتجاه نحو العود والآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والعضوية للعقوبة السالبة للحرية والاتجاه نحو أساليب المعاملة العقابية وثقافة السجن والبرامج الإصلاحية وبدائل العقوبة السالبة للحرية) بالنسبة للنزلاء.

كما تم بناء استبانه أخرى شملت (المتغيرات الديموغرافية والاتجاه نحو العود وثقافة السجن وأساليب المعاملة العقابية والبرامج الاصطلاحية والآثار المترتبة على العقوبة السالبة للحرية وبدائل السجن) بالنسبة للنزلاء، وفي تحليل بيانات هذه الدراسة فقد تم اللجوء إلى الحزمة الإحصائية (SPSS) من خلال استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي اعتمادا على النسب المئوية وتكراراتها، ومعامل الارتباط الأسمي، وقيم مربع كاي لإجراء فحص العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة بمختلف أبعادها المستقلة والتابعة، ولإيجاد الفروق فقد تم استخدام التباين (Univariate Analysis of Variance) وتحليل التباين الأحادي(One Way Anova).

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

تناول هذا الفصل عرضاً لنتائج أسئلة الدراسة والإجابة عن فرضيات الدراسة، وللإجابة عن أسئلة الدراسة فقد استخراج النسب المئوية وتكراراتها وقيمة

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية لجميع أبعاد الدراسة، والفقرات المكونة لكل بعد، وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من(3.50) فيكون مستوى الاتجاه إيجابياً وبدرجة مرتفعة، وهذا يعني موافقة أفراد المجتمع على الفقرة، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي(2.5-3.49) فإن مستوى الاتجاه إيجابياً وبدرجة متوسطة، وإذا كان المتوسط الحسابي أقلّ من(2.49) فيكون مستوى الاتجاه سلبياً وبدرجة منخفضة. لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام التباين (Univariate Analysis of Variance) وتحليل التباين الأحادي(One Way Anova) ومربع كاي(Chi-Square)، ومعامل الارتباط الأسمي.

1.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما هي اتجاهات المبحوثين من النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية؟

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات الاتجاهات نحو العقوبة السالبة للحرية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	السجن مكان لتنفيذ العقوبة	3.21	1.47	38	متوسط
2	السجن مكان للإصلاح والتأهيل	2.58	1.49	52	متوسط
3	السجن له دور بارز في الحد من ارتكاب الجرائم	3.26	1.51	36	متوسط
4	قسوة العقوبة تمنع الشخص من العودة لارتكاب الجريمة	2.50	1.46	53	متوسط
5	العقوبات طويلة المدة تحد من العود لارتكاب الجرائم	2.48	1.36	54	منخفض
6	العقوبات قصيرة المدة تحد من العودة لارتكاب الجرائم	3.28	1.47	35	متوسط
7	أعداد النزلاء في المهاجع كبيرة	4.04	1.25	16	مرتفع
8	لا توجد في الإصلاحية أماكن مناسبة للزيارات	3.29	1.45	33	متوسط
9	لا يوجد في الإصلاحية تصنيف للنزلاء يمنع اختلاطهم بالخطيرين منهم	3.54	1.50	27	مرتفع
10	توجد أوقات فراغ طويلة داخل الإصلاحية	4.09	1.23	10	مرتفع
11	هنالك وجود للمخدرات والكحوليات داخل الإصلاحية	3.71	1.45	22	مرتفع
12	توجد في الإصلاحية صفوة مفضلة من النزلاء	3.88	1.29	18	مرتفع
13	لا يوجد تطبيق للخلوة الشرعية داخل الإصلاحية	3.67	1.49	25	مرتفع

14	تتسم ثقافة السجن بفسادها عادة	3.64	1.33	26	مرتفع
15	علي التخلي عن بعض صفاتي الشخصية وأساليب تعاملي مع الآخرين أثناء فترة العقوبة لأكون قادرا على التكيف مع مجتمع السجن	4.11	1.25	9	مرتفع
16	أفضل الاندماج بثقافة السجن واكتسابها	2.78	1.54	50	متوسط
17	أفضل البقاء منعزلا عن ثقافة السجن والتعامل معه بحياد	3.77	1.36	20	مرتفع
18	اختلاطي بالنزلاء الخطيرين أدى إلى اكتسابي خبرات إجرامية جديدة منهم	3.47	1.60	30	متوسط
19	ظروف السجن تدفعني إلى إساءة معاملة زملائي والإدارة	3.07	1.55	42	متوسط
20	يعد السجن المسئول الوحيد عن عودة المفرج عنهم إلى الجرائم مرة أخرى	3.25	1.51	37	متوسط
21	هنالك عدالة في المعاملة العقابية بين النزلاء من قبل المسئولين في الإصلاحية	2.82	1.54	49	متوسط
22	يقوم المسئولين والعاملين داخل الإصلاحية بأعمالهم على أكمل وجه	2.89	1.50	46	متوسط
23	توجد في الإصلاحية معاملة إنسانية تحترم حقوق الإنسان	2.87	1.55	47	متوسط
24	تعمل الإدارة على تلبية مطالب النزلاء والاستماع لهم	3.03	1.51	43	متوسط
25	تتدخل الإدارة ورجال الشرطة بعمل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين داخل الإصلاحية	3.32	1.38	31	متوسط
26	يملك العاملين داخل الإصلاحية الكفاءة والتأهيل اللازمين للعمل في مجال الإصلاح والتأهيل	3.12	1.49	40	متوسط
27	تعمل الإدارة على تعزيز السلوك الحسن للنزلاء داخل الإصلاحية	3.03	1.53	44	متوسط
28	السجن والمعاملة العقابية بداخله قادرا على الإصلاح وإعادة دمج النزلاء مع المجتمع	2.68	1.55	51	متوسط
29	أدت هذه العقوبة إلى العديد من الآثار السلبية على أسرتي وعائلتي	4.36	1.19	2	مرتفع
30	أدت العقوبة إلى انحراف أحد أفراد أسرتي	2.87	1.68	48	متوسط
31	أفسدت هذه العقوبة علاقتي بزوجتي وأولادي	3.29	1.18	34	متوسط
32	أدت هذه العقوبة إلى فتور علاقتي بوالداي وأفراد عائلتي	3.71	1.51	23	مرتفع
33	أدت هذه العقوبة إلى انقطاع أبنائي عن الدراسة	3.09	1.07	41	متوسط
34	أدت هذه العقوبة إلى سؤ علاقة أسرتي بالجيران	3.49	1.51	29	متوسط
35	عقوبة السجن أفسدت علي حياتي	4.27	1.19	3	مرتفع
36	لن يمنحني المجتمع فرصة عادلة للتعامل معه بعد الخروج من الإصلاحية	3.86	1.40	19	مرتفع
37	أشعر بوصمة العار بسبب العقوبة	3.77	1.47	21	مرتفع
38	إن الأشخاص الذين أعرفهم قبل السجن ستبقى علاقتي بهم بعد الخروج منه	2.96	1.51	45	متوسط
39	لن يكون المستقبل جيدا بعد الخروج	3.54	1.41	28	مرتفع
40	زادت أعباء أسرتي المالية بسبب سجني ونفقات التواصل بي وتأمين حاجاتي	4.44	0.99	1	مرتفع
41	انقطع بسجني مورد أسرتي المالي	4.05	1.31	14	مرتفع
42	عدم قدرتي على تأمين حاجاتي داخل الإصلاحية أدى إلى تبعيتي للنزلاء ذوي النفوذ المادي	3.13	1.59	39	متوسط
43	أدت هذه العقوبة إلى فقداني لعملي	4.14	1.32	6	مرتفع
44	ستؤثر هذه العقوبة سلبيا على فرص العمل المتاحة لي بعد الخروج من السجن	4.20	1.31	5	مرتفع

45	أعاني داخل السجن من المشاكل النفسية	4.05	1.34	15	مرتفع
46	يعاني النزلاء من الحرمان الجنسي	4.07	1.25	12	مرتفع
47	أدت هذه العقوبة إلى اكتسابي لخبرات وقيم انحرافية فاسدة	3.32	1.57	32	متوسط
48	أدت هذه العقوبة إلى عدم تلبية احتياجاتي النفسية والعضوية	4.03	1.28	17	مرتفع
49	أشعر بالإحباط والاهانة وفقدان الاعتبار الاجتماعي بسبب هذه العقوبة	4.23	1.31	4	مرتفع
50	أدى سجني إلى معاناتي من أمراض نفسية واكتئاب وقلق	4.09	1.28	11	مرتفع
51	لست راض عن المجتمع وأشعر بخيبة الأمل وكراهية الذات	3.71	1.42	24	مرتفع
52	أعاني من اضطراب في النوم بسبب هذه العقوبة	4.12	1.20	7	مرتفع
53	لم اعد أشعر بشهية للطعام بسبب هذه العقوبة	4.07	1.23	13	مرتفع
54	انخفضت قدرتي على العمل بسبب عقوبة السجن	4.12	1.17	8	مرتفع
الكلي		3.52	0.53	-	مرتفع

يظهر من الجدول رقم(6) أن المتوسط العام لاتجاهات المبحوثين من النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية جاءت إيجابية وبدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.52) وانحراف معياري(0.53)، وقد احتلّت الفقرة رقم(40) والتي تشير (زادت أعباء أسرتي المالية بسبب سجني ونفقات التواصل بي وتأمين حاجاتي) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.44)، يلي ذلك الفقرة رقم(29) والتي تشير(أدت هذه العقوبة إلى العديد من الآثار السلبية على أسرتي وعائلتي) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ(4.36)، يلي ذلك الفقرة رقم(35) والتي تشير(عقوبة السجن أفسدت علي حياتي) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ(4.27)، وجاء في المرتبة الرابعة الفقرة رقم(49) والتي تشير(أشعر بالإحباط والاهانة وفقدان الاعتبار الاجتماعي بسبب هذه العقوبة) بمتوسط حسابي بلغ(4.23)، وجاء في المرتبة الخامسة الفقرة رقم(44) والتي تشير(ستؤثر هذه العقوبة سلبيا على فرص العمل المتاحة لي بعد الخروج من السجن) بمتوسط حسابي بلغ(4.24)، يلي ذلك الفقرة رقم(43) والتي تشير(أدت هذه العقوبة إلى فقداني لعملي) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ(4.14)، في حين جاءت الفقرة رقم(5) (العقوبات طويلة المدة تحد من العود لارتكاب الجرائم) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (2.48).

السؤال الثاني: ما هي اتجاهات المبحوثين من النزلاء نحو العقاب داخل السجن والبرامج الإصلاحية:

جدول رقم (7)

التوزيع النسبي للمبحوثين من النزلاء حسب الاتجاهات نحو العقاب داخل السجن والندم على ارتكاب الجريمة

المتغير		العدد	النسبة المئوية
هل سبق وان تعرضت لعقوبة بدنية داخل الإصلاحية	نعم	109	54.5
	لا	91	45.5
هل كنت سترتكب الجريمة لو كنت تعلم ما ستواجهه في السجن	نعم	30	15.0
	لا	170	85.0
هل تشعر بالندم لمخالفة القانون	نعم	165	82.5
	لا	35	17.5
هل كنت ستقلع عن الجريمة لو لم يقبض عليك وتحاكم بهذه العقوبة	نعم	152	76.0
	لا	48	24.0

توضح بيانات الجدول رقم (7) خصائص المبحوثين حسب بعض المتغيرات المختارة، فيلاحظ بأن غالبية المبحوثين من الذين تعرضت لعقوبة بدنية داخل الإصلاحية اجابو بنعم بنسبة (54.5%) أما بالنسبة هل سترتكب الجريمة لو كنت تعلم ما ستواجهه في السجن كانت الإجابة لا بنسبة (85%) ، وحسب الشعور بندم لمخالفة القانون كانت نسبة الذين شعرو بندم (82.5%)، وحسب الإقلاع عن الجريمة لو لم يقبض ويحاكم بهذه العقوبة كانت إجاباتهم نسبتهم (76%).

جدول رقم (8)

اتجاهات النزلاء نحو مدى تأثير البرامج الإصلاحية

المتغير	العدد	النسبة المئوية

محو الأمية	تأثير ايجابي	17	8.5
	تأثير سلبي	53	26.5
	بدون تأثير	130	65.0
تعليم مدرسي	تأثير ايجابي	10	5.0
	تأثير سلبي	53	26.5
	بدون تأثير	137	68.5
تدريب مهني	تأثير ايجابي	11	5.5
	تأثير سلبي	53	26.5
	بدون تأثير	136	68.0
تأهيل ديني	تأثير ايجابي	12	6.0
	تأثير سلبي	54	27.0
	بدون تأثير	134	67.0
تأهيل أخلاقي	تأثير ايجابي	14	7.0
	تأثير سلبي	73	36.5
	بدون تأثير	113	56.5

توضح بيانات الجدول رقم (8) خصائص المبحوثين حسب بعض المتغيرات المختارة، فيلاحظ بأن غالبية المبحوثين من الذين لم يتاثرو بمحـو الأميـة بنـسبة (65%) أما بالنسبة لتدريب المهني لم يتاثرو بنـسبة (68%) ، وحـسب التـأثير التأهيل الديني كانت بدون تأثير نسبة (67%)، وحسب التأهيـل الأخلاقـي كانـت إجاباتهم بدون تأثير نسبتهم (56.5%).

السؤال الثالث: ما هي اتجاهات النزلاء نحو اسلوب المعاملة داخل السجن وتقييمهم للبرامج

جدول رقم (9)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب بعض المتغيرات

المتغير		العدد	النسبة المئوية
هل يسمح لك بإبداء رأيك في البرنامج أمام المسئولين	نعم	58	29.0
	لا	74	37.0
	إلى حد ما	68	34.0
كيف ترى الاسلوب الذي يقدم به البرنامج	متوسط	49	24.5
	ضعيف	56	28.0
	جيد	74	37.0
	جيد جدا	21	10.5
هل هناك تقييم للبرنامج من قبل الادارة	نعم	71	35.5
	لا	47	23.5
	إلى حد ما	82	41.0
الحصول على عمل بعد الخروج من السجن	نعم	57	28.5
	لا	100	50.0
	إلى حد ما	43	21.5
سرعة التكيف مع المجتمع بعد الإفراج	نعم	52	26.0
	لا	89	44.5
	إلى حد ما	59	29.5
زيادة معدل الدخل الشهري	نعم	34	17.0
	لا	106	53.0
	إلى حد ما	60	30.0
ارتفاع مستوى المهارات المهنية لديك	نعم	65	32.5
	لا	80	40.0
	إلى حد ما	55	27.5

توضح بيانات الجدول رقم (9) خصائص المبحوثين حسب بعض المتغيرات المختارة، حسب متغير إبداء رأيي في البرنامج أمام المسئولين اجابوا بـلا بنسبة (37%) أما بالنسبة لتدريب المهني لم يتاثرو بنسبة (37%) ، وحسب الأسلوب

الذي يقدم به البرنامج كانت الاجابه جيدة نسبة (67%)، وحسب تقييم للبرنامج مـن قبل الإدارة كانت إجاباتهم إلى حد ما نسبتهم (41%)، وحسب الحصول على عمـل بعد الخروج من السجن كانت الإجابات لا بنسبة(50%)، أما التكيف مع المجتمـع بعد الإفراج فكان ضعيف بنسبة(44%)، وحسب زيادة معدل الدخل الشهري بعـد الخروج من السجن فهو قليل بنسبة(53%)،وحسب ارتفاع المهارات عند المبحوثين ضعيفة بنسبة (40%).

السؤال الرابع: ما هي اتجاهات النزلاء نحو الخبرات السلوكية الانحرافية المكتسبة أثناء تنفيذ العقوبة

جدول رقم (10)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الخبرات السلوكية الانحرافيه المكتسبة أثناء تنفيذ العقوبة

الرقم	الخبرات السلوكية	نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
أ	تناول الدخان	142	71	58	29
ب	تناول المخدرات	77	38	123	61
ج	لعب القمار	64	32	136	68
د	العدائية تجاه المجتمع	118	59	82	41
هـ	تناول الكحول	51	25	149	74

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (10) بان أكثر الخبرات السلوكية الانحرافيـه المكتسبة أثناء تنفيذ العقوبة هي التدخين بنسبة(71%)، ثم العدائية اتجاه المجتمـع بنسبة (59%)، أما اقل الخبرات السلوكية الانحرافية فكانت تناول الكحـول بنـسبة (25%).

جدول رقم (11)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب التغيرات النفسية بعد دخول السجن

المتغيرات النفسية	نعم		لا		إلى حد ما	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
السكوت على الظلم	90	45	79	39.5	31	15.5
كتمان الحقيقة	90	45	80	40	30	15
الكذب	68	34	99	49.5	33	16.5
ممالأة الأقوياء والتعدي على الضعفاء	51	25.5	124	62	25	12.5
كراهية الآخرين	67	33.5	93	46.5	40	20
كثرة الشك بالآخرين	94	47	60	30	46	23
الاستسلام والتشاؤم	66	33	85	42.5	49	24.5

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (11) بان أكثر التغيرات النفسية بعد دخـول السجن كانت كثرة الشك بالآخرين بنسبة (47%)، ثم السكوت على الظلم وكتمـان الحقيقة بنسبة (45%) لكل منهما، أما اقل التغيرات النفسية فكانت ممالأة الأقويـاء والتعدي على الضعفاء بنسبة (25.5%).

السؤال الخامس: ما هي اتجاهات النزلاء نحو الزيارات الاسرية للنزلاء؟

جدول رقم (12)

الزيارات الأسرية للسجناء وطرق الاتصال الخارجي من داخل السجن

المتغير		**العدد**	**النسبة المئوية**
الزيارات الأسرية	نعم	180	90.0
	لا	20	10.0
العلاقة بالزائرين	الزوجة والأبناء	61	33.9
	الوالدين والأشقاء	4	61.1
	الأصدقاء والجيران	61	2.2
	زملاء العمل	4	2.8
وسائل الاتصال مـن داخل السجن	المراسلة	19	9.5
	الهاتف	146	73.0

الصحف	3	1.5
التلفاز	32	16.0

توضح بيانات الجدول رقم (12) خصائص المبحوثين حسب الزيارات الأسرية للسجناء وطرق الاتصال الخارجي من داخل السجن ، فيلاحظ بأن السجناء الذين اسرهم تزورهم كانت إجاباتهم نعم بنسبة (90%) أما بالنسبة لعلاقة السجناء بالزائرين فكانت للوالدين والاشقاء بنسبة(61.1%) ، وحسب وسائل الاتصال من داخل السجن فكانت وسيلة الهاتف هي الاكبر بنسبة (73%).

السؤال السادس: ما هي اتجاهات النزلاء نحو علاقة السجناء بالأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين داخل السجن

جدول رقم (13)

علاقة السجناء بالأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين داخل السجن

المتغير		العدد	النسبة المئوية
وصف العلاقة مع الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين داخل السجن	جيدة جدا	18	9.0
	جيدة	43	21.5
	مقبولة	100	50.0
	سيئة	39	19.5
هل أنت راضي عن دورهم في المركز	نعم	44	22.0
	لا	79	39.5
	إلى حد ما	77	38.5

توضح بيانات الجدول رقم (13) علاقة السجناء بالأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين داخل السجن فكانت العلاقة بين السجناء والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين مقبولة بنسبة(50%)، أما بالنسبة للرضى عن دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في المركز كانت إجاباتهم **لا** بنسبة(39.5%).

السؤال السابع: ما هي اتجاهات النزلاء نحو العقوبة البديلة للعقوبة السالبة للحرية

جدول رقم (14)

النسب المئوية وتكراراتها للعقوبة البديلة للعقوبة السالبة للحرية

المتغير		العدد	النسبة المئوية
هل تؤيد تطبيق عقوبة بديلـة للعقوبة السالبة للحرية(السجن)	نعم	200	100
	لا	0	0
بدائل عقوبة السجن	الغرامة	89	44.5
	الاختبار القضائي	4	2.0
	العمل لمصلحة المجتمع	45	22.5
	إيقاف التنفيذ	28	14.0
	الإخضاع الجبري للعلاج الطبي	4	2.0
	الوضع تحت المراقبة	30	15.0

توضح بيانات الجدول رقم (14) خصائص المبحوثين حـسب تأييـد بـدائل عقوبة السجن والبدائل المقترحة، فيلاحظ بأن جميع النزلاء يؤيدون تطبيـق بـدائل للعقوبة السالبة للحرية، وكانت أكثر الاقتراحات هي الغرامة بنسبة (44.5%) ويليها العمل لمصلحة المجتمع بنسبة (22.5%) .

السؤال الثامن: ما هي اتجاهات العاملين نحو العقوبة السالبة للحرية والنزلاء

جدول رقم (15)

أجابات المبحوثين العاملين نحو العقوبة السالبة للحرية والنزلاء

المتغير		العدد	النسبة المئوية
هل تري ان العقوبة السالبة للحرية	قاسية	11	13.8
	بسيطة	2	8.8
	متناسبة مع الجرائم المرتكبة	62	77.5
ما مدى رضاك عن حياة النزلاء داخل الإصلاحية	راض جدا	52	71.3
	غير راض	9	11.3
	غير راض على الإطلاق	14	17.5
كيف تصنف علاقتك بالنزلاء داخل الإصلاحية	طبيعية	52	71.3
	متوترة نوعا ما	13	16.3
	سيئة	10	12.5
كيف تصنف علاقة النزلاء مع بعضهم البعض	طبيعية	25	31.3
	متوترة نوعا ما	33	41.3
	متوترة جدا	3	3.8
	سيئة للغاية	19	23.8
ما تصورك لمواقف النزلاء بعـد الخـروج مـن الإصلاحية	سيعودوا للجريمة	14	17.5
	لن يعودوا للجريمة	16	20.0
	محايد	50	62.5
إن عادوا فهل تعتقد أن للإصلاحية وطبيعة الحياة فيها دور في تلك العودة	نعم	38	47.5
	لا	42	52.5
ما موقفك من العائد إلى الجريمة	شخص مسكين	9	11.3
	شخص شرير	43	53.8
	محايد	28	35.0
هل موقفك من العائد يعد مـؤثر علـى طبيعـة	نعم	39	48.8

المعاملة العقابية التي يتعرض لها العائدون إلى الإصلاحية	لا	41	51.3
هل سبق أن استخدمت أو استخدم أحد زملائك في العمل عقوبة بدنية ضد النزلاء	نعم	25	31.3
	لا	55	68.8

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (15) وجود اتجاهات ايجابية نحو العقوبة السالبة للحرية بشكل عام حيث بلغ متوسط الإجابات الكلي على فقرات مقياس الاتجاهات متناسبة مع الجرائم المرتكبة بنسبة (77.5%) أما مدى رضا عن حياة النزلاء داخل الإصلاحية فكانت الإجابة راض جدا بنسبة(71.3%) والنسبة لتصنف علاقتهم بالنزلاء داخل الإصلاحية فكانت الإجابة متوترة نوعا ما بنسبة(41.3%) وحسب تصورهم لمواقف النزلاء بعد الخروج من الإصلاحية فكانت الإجابة محايد بنسبة(62.5%)وحسب رأيهم إذا عادوا أن للإصلاحية وطبيعة الحياة فيها دور في تلك العودة فكانت الإجابة لا بنسبة"(52.5%) أما النسبة لموقفهم من العائد إلى الجريمة فكانت الإجابة شخص شرير بنسبة(53.8%)وحسب ما اذا كان موقفهم من العائد يعد مؤثر على طبيعة المعاملة العقابية التي يتعرض لها العائدون إلى الإصلاحية فان الإجابة كانت لا بنسبة(51.3%) ام بخصوص استخدام عقوبة بدنية ضد النزلاء كانت الإجابة لا بنسبة (68.8%).

السؤال التاسع: ما هي اتجاهات المبحوثين العاملين نحو السجن والعقوبة.

جدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات الاتجاهات نحو السجن والعقوبة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
أ	السجن مكان لتنفيذ العقوبة فقط	3.80	1.26	5	مرتفع
ب	السجن مكان للإصلاح والتأهيل	4.16	1.06	1	مرتفع
ج	السجن له دور بارز في الحد من ارتكاب الجرائم	4.14	1.14	2	مرتفع
د	قسوة العقوبة تمنع الشخص من العودة للجريمة بعد الخروج	3.99	1.05	3	مرتفع
هـ	العقوبات طويلة المدة تحد من العودة لارتكاب الجرائم	3.86	1.20	4	مرتفع
و	العقوبات قصيرة المدة تحد من العودة لارتكاب الجرائم	2.80	1.32	6	متوسط
	الكلي	3.79	0.67	---	مرتفع

يظهر من الجدول رقم(16) أن المتوسط العام لاتجاهات المبحوثين العـاملين نحو السجن والعقوبة جاءت إيجابية وبدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.79) وانحراف معياري(0.67)، وقد احتلّت الفقرة(السجن مكـان للإصـلاح والتأهيـل) المرتبة الأولـى بمتوسط حسابـي بلغ (4.16)، يلي ذلك الفقرة(السجن له دور بارز في الحد من ارتكاب الجرائم) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابـي بلغ(4.14)، يلي ذلك الفقرة (قسوة العقوبة تمنع الشخص من العودة للجريمة بعد الخروج) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابـي بلغ(3.99)، وجاء في المرتبة الرابعـة الفقـرة(العقوبـات طويلة المدة تحد من العودة لارتكاب الجرائم) بمتوسط حسابـي بلغ(3.86)، وجـاء في المرتبة الخامسة الفقرة(السجن مكان لتنفيذ العقوبة فقـط) بمتوسـط حـسابـي بلغ(3.80)، في حين جاءت الفقرة (العقوبات قصيرة المدة تحد من العودة لارتكـاب الجرائم) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حـسابي بلـغ (2.80) وبدرجة متوسطة.

السؤال العاشر: ما هي اتجاهات المبحوثين العاملين أسلوب معاملة العاملين النـزلاء فـي الإصلاحية؟

جدول رقم (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات العاملين على فقرات اسلوب معاملة النزلاء

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
أ	هنالك عدالة في المعاملة العقابية للنزلاء داخل الإصلاحية من قبل المسؤلين والعاملين	4.45	0.78	4	مرتفع
ب	يقوم المسئولين والعاملين داخل الإصلاحية بواجباتهم على أكمل وجه	4.55	0.63	3	مرتفع
ج	توجد في الإصلاحية معاملة إنسانية تحترم حقوق الإنسان	4.60	0.59	1	مرتفع
د	تعمل الإدارة على تلبية مطالب النزلاء والاستماع لهم	4.56	0.71	2	مرتفع
	الكلي	4.54	0.54	---	مرتفع

يظهر من الجدول رقم(17) أن المتوسط العام لاتجاهات المبحوثين العاملين نحـو اسلوب معاملة النزلاء جاءت إيجابية وبدرجة مرتفعة، وبمتوسط حـسابي بلـغ (4.54) وانحراف معياري(0.54)، وقد احتلّت الفقرة(توجد في الإصلاحية معاملة إنسانية تحتـرم

حقوق الإنسان) المرتبة الأولـى بمتوسط حسابـي بلغ (4.60)، يلي ذلك الفقـرة(تعمـل الإدارة على تلبية مطالب النزلاء والاستماع لهم) في المرتبة الثانية بمتوسـط حـسابـي بلغ(4.56)، يلي ذلك الفقرة (يقوم المسئولين والعاملين داخل الإصلاحية بواجباتهم علـى أكمل وجه) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابـي بلغ(4.55)، في حين جاءت الفقرة (هناك عدالة في المعاملة العقابية للنزلاء داخل الإصلاحية من قبل المـسؤلين والعـاملين) فـي المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (4.45).

السؤال الحادي عشر: ما هي اتجاهات المبحوثين العاملين نحو تأثير البرامج على النزلاء

جدول رقم(18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات الاتجاهات نحو تأثير البرامج على النزلاء

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
1	محو الأمية	2.84	0.49	1	متوسطة
2	تعليم مدرسي	2.83	0.55	2	متوسطة
3	تدريب مهني	2.82	0.55	3	متوسطة
4	تأهيل ديني	2.80	0.56	4	متوسطة
5	تأهيل أخلاقي	2.74	0.65	5	متوسطة
	الكلي	2.81	0.47	---	متوسطة

يظهر من الجدول رقم(18) أن المتوسط العام لاتجاهات العاملين نحو تـأثير البرامج الإصلاحية على النزلاء جاءت إيجابية وبدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.81) وانحراف معياري(0.47)، وقد احتلّت برامج محـو الأميـة المرتبـة الأولـى بمتوسط حسابـي بلغ (2.84)، يلي ذلك برامج التعليم المدرسي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابـي بلغ(2.83)، يلي ذلك برامج التدريب المهني فـي المرتبـة الثالثة بمتوسط حسابـي بلغ(2.82)، في حين جاءت برامج التأهيل الأخلاقـي فـي المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (2.74).

جدول رقم (19)

تأثير البرامج على النزلاء بعد خروجهم من السجن من وجهة نظر العاملين

اثر البرنامج على النزلاء	نعم		لا		إلى حد ما	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة

1.حصول النزيل على عمل بعد الخـروج مـن الإصلاحية	71	88.8	-	-	9	11.3
2.سرعة التكيف مع المجتمع بعد الخروج مـن الإصلاحية	44	55.0	15	18.8	21	26.3
3.زيادة معدل الدخل الشهري	50	62.5	10	12.5	20	25.0
4.ارتفاع مستوى المهارات المهنية لدى النزلاء	72	90.0	4	5.0	4	5.0

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (19) تأثير البرامج على النزلاء بعد خروجهم من السجن من وجهة نظر العاملين فقد بلغت أعلى نسبة اجابت بنعم على الفقرة رقم 4 والتي تشير الى ارتفاع مستوى المهارات المهنية لدى النزلاء ، أما ادنـى نـسبة اجابات بنعم فكانت على الفقرة رقم2 والتي تشير الى دور، سـرعة التكيـف مـع المجتمع بعد الخروج من الإصلاحية

السؤال الثاني عشر: ما هي اتجاهات المبحوثين العاملين نحو تقييم البـرامج المقدمـة للنزلاء من وجهة نظر العاملين

جدول رقم (20)

تقييم برامج مراكز الاصلاح من وجهة نظر العاملين

المتغير		العدد	النسبة المئوية
هل تقوم الإدارة بتقييم أداء تلـك البرامج	نعم	75	93.8
	لا	5	6.3
كيف تصنف الأسلوب الذي تقدم به البرامج للنزلاء	جيد جدا	55	68.8
	جيد	12	15.0
	متوسط	13	16.3

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (20) تقييم برامج مراكز الاصلاح من وجهة نظر العاملين فقد بلغت أعلى نسبة اجابت بنعم بنسبة(93.8%) والتي تشير الى هل تقوم الإدارة بتقييم أداء تلك البرامج ، أما كيف تصنف الأسلوب الـذي تقـدم بـه البرامج للنزلاء فكانت الاجابة جيد جدا ينسبة(68.8%).

السؤال الثالث عشر: ما هي اتجاهات المبحوثين العاملين نحو الاثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية من وجهة نظر العاملين

جدول رقم (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات الاتجاهات نحو الآثار السلبية نحو العقوبة السالبة للحرية على النزلاء

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
أ	أدى السجن إلى اكتساب النزلاء لخبرات سلوكية فاسدة كالتدخين والمخدرات	3.14	1.38	5	متوسط
ب	أدى السجن إلى تعرض النزلاء للعديد من التغيرات والاضطرابات النفسية والعضوية	3.35	1.30	3	متوسط
ج	ظروف السجن تدفع النزلاء إلى التخلي عن بعض صفاتهم ومبادئهم الشخصية ليكونوا قادرين على التعايش مع حياة وثقافة السجن	3.25	1.36	4	متوسط
د	إيداع النزيل السجن يودي إلى سؤ علاقته بأسرته والمجتمع ككل	2.65	1.24	6	متوسط
هـ	إيداع النزيل السجن يؤدي إلى تدني وضعه ووضع أسرته الاقتصادي	3.83	1.22	1	مرتفع
و	إيداع النزيل السجن سيؤثر على إمكانية حصوله على عمل بعد الخروج منه	3.64	1.30	2	مرتفع
	الكلي	3.31	0.80	---	متوسط

يظهر من الجدول رقم(21) أن المتوسط العام لاتجاهات المبحوثين العاملين نحو الآثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية على النزلاء جاءت إيجابية وبدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.31) وانحراف معياري(0.80)، وقد احتلّت الفقرة(إيداع النزيل السجن يؤدي إلى تدني وضعه ووضع أسرته الاقتصادي) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.83)، يلي ذلك الفقرة(إيداع النزيل السجن سيؤثر على إمكانية حصوله على عمل بعد الخروج منه) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ(3.64)، يلي ذلك الفقرة (أدى السجن إلى تعرض النزلاء للعديد من التغيرات والاضطرابات النفسية والعضوية) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ(3.35)، في حين جاءت الفقرة (إيداع النزيل السجن يودي إلى سؤ علاقته بأسرته والمجتمع ككل) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (2.65).

السؤال الرابع عشر: ما هي اتجاهات المبحوثين العاملين نحو العوامل المؤثرة على قدرة الاصلاحية في اداء دورها

جدول رقم (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات الاتجاهات نحو العوامل المرتبطة بقدرة الإصلاحية على أداء دورها الإصلاحي بفعالية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
1	هنالك أعداد كبيرة من النزلاء في المهاجع	3.64	1.23	3	مرتفع
2	لا توجد في الإصلاحية الأماكن المناسبة للزيارات	2.40	1.14	11	منخفض
3	هنالك تدخل من الإدارة ورجال الشرطة بعمل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين	2.10	0.92	17	منخفض
4	يسمح للنزلاء الاختلاط معا وبدون تصنيف	2.18	1.06	16	منخفض
5	لا يوجد تصنيف مناسب للنزلاء الخطيرين	2.23	1.20	15	منخفض
6	لا توجد عدالة في معاملة النزلاء داخل الإصلاحية	2.44	1.31	10	منخفض
7	تتوافر في العاملين داخل الإصلاحية الكفاءة والخبرة المناسبة للعمل الإصلاحي	3.78	1.24	2	مرتفع
8	لا يوجد تعزيز من الإدارة للسلوك الحسن للنزلاء	2.38	1.12	13	منخفض
9	يعاني الكثير من النزلاء من المشاكل النفسية داخل الإصلاحية	3.25	1.37	7	متوسط
10	يعاني النزلاء في الإصلاحية من الحرمان الجنسي مما يدفعهم إلى سلوك الانحراف الجنسي	3.63	1.24	4	مرتفع
11	توجد أوقات فراغ طويلة داخل الإصلاحية	3.90	1.16	1	مرتفع
12	تنتشر المخدرات والكحوليات داخل الإصلاحية	3.03	1.42	8	متوسط
13	توجد في الإصلاحية صفوة مفضلة من النزلاء ذوي النفوذ المادي	3.29	1.38	6	متوسط
14	يوجد إهمال من قبل السجن تجاه مشاعر النزلاء وظروفهم	2.40	1.28	12	منخفض
15	عدم تطبيق الخلوة الشرعية يلقي بآثار سلبية على النزلاء	3.53	1.40	5	مرتفع
16	ثقافة السجن السائدة فيه تتسم بالفساد غالبا	3.01	1.51	9	متوسط
17	الأوضاع الصحية للنزلاء تتسم بالسؤ	2.26	1.30	14	منخفض
	الكلي	2.91	0.64	---	منخفض

يظهر من الجدول رقم(22) أن المتوسط العام لاتجاهات المبحوثين من العاملين نحو العوامل المرتبطة بقدرة الإصلاحية على أداء دورها الإصلاحي بفعالية جاءت إيجابية وبدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.91) وانحراف معياري(0.64)، وقد احتلّت الفقرة رقم(11) والتي تشير (توجد أوقات فراغ طويلة داخل الإصلاحية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.90)، يلي ذلك الفقرة

رقم(7) والتي تشير(تتوافر في العاملين داخل الإصلاحية الكفاءة والخبرة المناسـبة للعمل الإصلاحي) المرتبة الثانية بمتوسط حسابـي بلغ(3.78)، يلي ذلـك الفقـرة رقم(1) والتي تشير(هنالك أعداد كبيرة من النزلاء في المهـاجع) المرتبـة الثالثـة بمتوسط حسابـي بلغ(3.64)، وجاء في المرتبة الرابعة الفقـرة رقـم(10) والتـي تشير(يعاني النزلاء في الإصلاحية من الحرمان الجنسي مما يـدفعهم إلـى سـلوك الانحراف الجنسي) بمتوسط حسابـي بلغ(3.63)، وجاء في المرتبة الخامسة الفقرة رقم(15) والتي تشير(عدم تطبيق الخلوة الشرعية يلقي بآثار سلبية علـى النـزلاء) بمتوسط حسابـي بلغ(3.53)، يلي ذلك الفقرة رقم(13) والتي تـشير توجـد فـي الإصلاحية صفوة مفضلة من النزلاء ذوي النفوذ المادي) المرتبة السادسة بمتوسـط حسابـي بلغ(3.29)، في حين جاءت الفقرة رقم(35) (هنالك تـدخل مـن الإدارة ورجال الشرطة بعمل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين) في المرتبة الأخيرة بـين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (2.10).

السؤال الخامس عشر: ما هي اتجاهات المبحوثين العاملين نحو دور مراكز الإصلاح في إصلاح النزلاء

جدول رقم(23)

اتجاهات العاملين نحو دور مراكز الإصلاح في إصلاح النزلاء

المتغير		العدد	النسبة المئوية
هل أنت راض عن دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في الإصلاحية	نعم	31	38.8
	لا	27	33.8
	إلى حد ما	22	27.5
هل تعتقد أن السجن والمعاملة العقابية بداخله سيكون قادرا على إصلاح النزلاء وإعادتهم للمجتمع قادرين عل التفاعل السليم معه	نعم	44	0،55
	لا	11	13.8
	إلى حد ما	25	31.3
هل تؤيد تطبيق عقوبة بديلة للعقوبة السالبة للحرية	نعم	80	100
أي البدائل تفضل بدل العقوبة السالبة للحرية	الغرامة	30	37.5
	الاختبار القضائي	11	13.8
	العمل لمصلحة المجتمع	17	21..3
	إيقاف تنفيذ العقوبة	3	3.8
	الإخضاع الجبري للعلاج الطبي	-	-
	الوضع تحت المراقبة	19	23.8
Q25	1	18	22.5
	2	51	63.8
	3	11	13.8

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (23) الاتجاهات نحو دور مراكز الاصلاح في إصلاح النزلاء فقد بلغت أعلى نسبة أجابت بنعم بنسبة(38.8%) والتي تشير إلى هل أنت راض عن دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في الإصلاحية، أما كيف تعتقد أن السجن والمعاملة العقابية بداخله سيكون قادرا على إصلاح النزلاء وإعادتهم للمجتمع قادرين عل التفاعل السليم معه فقد بلغت أعلى نسبة أجابت بنعم بنسبة(55%) وحسب البدائل تفضل بدل العقوبة السالبة للحرية بلغت أعلى نسبة أجابت الغرامة بنسبة(37.5%)،

2.4 اختبار فرضيات الدراسة:

أولاً : الفرضيات المتعلقة بعينة النزلاء

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفـراد الأسرة).

جدول رقم(24)

نتائج تحليل التباين (Univariate Analysis of Variance) لاختبار الفروق في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة سالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
العمر	0.834	4	0.208	*0.725	0.576
الديانة	0.103	1	0.103	*0.357	0.551
التعليم	2.031	5	0.406	*1.436	0.213
الدخل الشهري	0.579	4	0.145	*0.501	0.735
الحالة الاجتماعية	1.057	2	0.529	*1.864	0.158
المهنة	0.917	4	0.229	*0.798	0.528
مكان الإقامة	0.164	2	0.082	*0.284	0.753
عدد أفراد الأسرة	0.262	3	0.087	*0.302	0.824

* قيم (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

أشارت النتائج في الجدول رقم (24) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحـصائية في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية (العمـر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة لهذه المتغيرات علـى التـوالي(0.725، 0.357، 1.436، 0.501، 1.864، 0.798، 0.284، 0.302) وهـي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$). مما يقتضي قبول الفرضـية الـصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الـدخل

الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة).

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب نوع الجريمة.

جدول رقم(25)

نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفروق في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب نوع الجريمة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
نوع الجريمة	بين المجموعات	4.948	20	0.247	*0.852	0.648
	داخل المجموعات	51.971	179	0.290		
	الكلي	56.919	199			

* قيم (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

أشارت النتائج في الجدول رقم (25) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب متغير نوع الجريمة. حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة ($F = 0.852$) في مستوى دلالة ($\alpha = 0.648$) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب نوع الجريمة.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب مدة العقوبة.

جدول رقم(26)

نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفروق في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب مدة العقوبة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
مدة العقوبة	بين المجموعات	1.551	2	0.776	*2.759	0.066
	داخل المجموعات	55.368	197	0.281		
	الكلي	56.919	199			

* قيم (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

أشارت النتائج في الجدول رقم (26) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب متغير مدة العقوبة، حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة ($F = 2.759$) في مستوى دلالة ($\alpha = 0.066$) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب مدة العقوبة.

3- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في الاتجاهات نحو الآثار الاجتماعية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء

جدول رقم(27)

نتائج تحليل التباين (Univariate Analysis of Variance) لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الآثار الاجتماعية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات للنزلاء

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
العمر	2.079	4	0.520	*0.772	0.544
الديانة	0.033	1	0.033	*0.048	0.826
التعليم	4.235	5	0.847	*1.273	0.277
الدخل الشهري	4.247	4	1.062	*1.605	0.175
الحالة الاجتماعية	1.637	2	0.818	*1.225	0.296
المهنة	2.184	4	0.546	*0.812	0.519
مكان الإقامة	0.471	2	0.236	*0.350	0.705
عدد أفراد الأسرة	1.723	3	0.574	*0.856	0.465

* قيم (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

أشارت النتائج في الجدول رقم (27) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو الآثار الاجتماعية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة لهذه المتغيرات على التوالي(0.772، 0.048، 1.273، 1.605،

1.225، 0.812، 0.350، 0.856) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة(α≥ 0.05). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فـروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو الآثار الاجتماعية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية(العمر، الديانة، المـستوى التعليمـي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامـة، عـدد أفراد الأسرة).

5- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في الاتجاهات نحـو الآثـار الاقتـصادية المترتبة على لعقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء

جدول رقم(28)

نتائج تحليل التباين (Univariate Analysis of Variance) لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الآثار الاقتصادية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
العمر	7.918	4	1.980	2.037*	0.091
الديانة	0.001	1	0.001	0.000*	0.985
التعليم	4.274	5	0.855	0.859*	0.510
الدخل الشهري	4.937	4	1.234	1.250*	0.291
الحالة الاجتماعية	3.185	2	1.592	1.615*	0.202
المهنة	2.628	4	0.657	0.657*	0.622
مكان الإقامة	0.636	2	0.318	0.318*	0.728
عدد أفراد الأسرة	2.262	3	0.754	0.757*	0.519

* قيم (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة (α≥ 0.05)

أشارت النتائج في الجدول رقم (28) إلى أنه لا توجـد فـروق ذات دلالـة إحصائية نحو الآثار الاقتصادية المترتبة على العقوبـة الـسالبة للحريـة حـسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالـة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة لهذه المتغيرات على التوالي(2.037، 0.000، 0.859، 1.250، 1.615، 0.657، 0.318، 0.757) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة(α≥ 0.05). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فـروق

ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو الآثار الاقتصادية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية(العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة).

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو الآثار النفسية والعضوية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء

جدول رقم(29)

نتائج تحليل التباين (Univariate Analysis of Variance) لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الآثار النفسية والعضوية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
العمر	5.944	4	1.486	*1.609	0.173
الديانة	0.065	1	0.065	*0.069	0.793
التعليم	0.343	5	0.069	*0.072	0.996
الدخل الشهري	1.848	4	0.462	*0.489	0.744
الحالة الاجتماعية	0.081	2	0.041	*0.043	0.958
المهنة	2.541	4	0.635	*0.675	0.610
مكان الإقامة	0.400	2	0.200	*0.212	0.809
عدد أفراد الأسرة	1.111	3	0.370	*0.393	0.758

* قيم (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

أشارت النتائج في الجدول رقم (29) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو الآثار النفسية والعضوية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة لهذه المتغيرات على التوالي(1.609، 0.069، 0.072، 0.489، 0.043، 0.675، 0.212، 0.393) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو الآثار النفسية والعضوية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية(العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة

الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة).

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو مدى تأثير برامج الإصلاح على سلوك النزيل حسب المتغيرات الديموغرافية.

جدول رقم(30)

نتائج تحليل التباين (Univariate Analysis of Variance) لاختبار الفروق في مدى تأثير برامج الاصلاح على سلوك النزيل حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
العمر	1.175	4	0.294	*1.480	0.210
الديانة	0.020	1	0.020	*0.098	0.754
التعليم	0.535	5	0.107	*0.528	0.755
الدخل الشهري	1.896	4	0.474	**2.433	0.049
الحالة الاجتماعية	0.760	2	0.380	*1.913	0.150
المهنة	0.416	4	0.104	*0.514	0.725
مكان الإقامة	0.193	2	0.096	*0.478	0.621
عدد أفراد الأسرة	0.787	3	0.262	*1.316	0.270

* قيم (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

** قيمة (F) المحسوبة دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

أشارت النتائج في الجدول رقم (30) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تأثير برامج الإصلاح على سلوك النزيل حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة لهذه المتغيرات على التوالي(1.480، 0.098، 0.528، 1.913، 0.514، 0.478، 1.316) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$). ويبن الجدول أعلاه أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تأثير برامج الإصلاح على سلوك النزيل حسب متغيرات (الدخل الشهري). حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة (2.433) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية جزئياً فيما يتعلق بالفروقات في مدى تأثير برامج الإصلاح على سلوك النزيل حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الحالة

الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة)، ورفـضها فيما يتعلق بمتغير الدخل الشهري.

7- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في الاتجاهات نحو أساليب المعاملة العقابية في مراكز الإصلاح والتأهيل حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء.

جدول رقم(31)

نتائج تحليل التباين (Univariate Analysis of Variance) لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو أساليب المعاملة العقابية في مراكز الإصلاح والتأهيل حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
العمر	1.852	4	0.463	*0.602	0.661
الديانة	2.873	1	2.873	*3.821	0.052
التعليم	12.922	5	2.584	**3.611	0.004
الدخل الشهري	1.236	4	0.309	*0.400	0.808
الحالة الاجتماعية	3.286	2	1.643	*2.180	0.116
المهنة	2.201	4	0.550	*0.717	0.581
مكان الإقامة	0.101	2	0.051	*0.066	0.936
عدد أفراد الأسرة	2.459	3	0.820	*1.076	0.360

* قيم (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

** قيمة (F) المحسوبة دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

أشارت النتائج في الجدول رقم (31) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحـصائية لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو أساليب المعاملة العقابية في مراكز الإصلاح والتأهيل حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة لهذه المتغيرات على التـوالي(0.602، 3.821، 0.400، 2.180، 0.717، 0.066، 1.076) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$). ويبن الجدول أعـلاه أن هنالـك فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو أساليب المعاملـة العقابيـة فـي مراكـز الإصلاح والتأهيل حسب متغيرات (المستوى التعليمي). حيث بلغت قيمة(ف) المحـسوبة (3.611) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$). مما يقتضي قبول الفرضـية الصفرية جزئياً فيما يتعلق بالفروقات في الاتجاهات نحو أساليب المعاملة العقابيـة فـي مراكز الإصلاح والتأهيل حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، الدخل الشهري،

الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة)، ورفضها فيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي.

8- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في الاتجاهات نحو ثقافة السجن حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء.

جدول رقم(32)

نتائج تحليل التباين (Univariate Analysis of Variance) لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو ثقافة السجن حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء.

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
العمر	0.516	4	0.129	0.461	0.765
الديانة	0.000	1	0.000	0.000	0.989
التعليم	3.024	5	0.605	2.252	0.051
الدخل الشهري	0.241	4	0.060	0.214	0.930
الحالة الاجتماعية	1.072	2	0.536	1.953	0.145
المهنة	0.211	4	0.053	0.187	0.945
مكان الإقامة	0.037	2	0.019	0.067	0.936
عدد أفراد الأسرة	0.814	3	0.271	0.979	0.404

* قيم (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

أشارت النتائج في الجدول رقم (32) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو ثقافة السجن حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة لهذه المتغيرات على التوالي(0.461، 0.000، 2.252، 0.214، 1.953، 0.187، 0.067، 0.979) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق في الاتجاهات نحو ثقافة السجن حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء.

10- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات النزلاء نحـو العـودة إلـى ارتكاب الجريمة بسبب عقوبة السجن والمتغيرات الديموغرافية.

جدول رقم(33)

نتائج نتائج اختبار مربع كاي للعلاقة بين اتجاهات النزلاء نحو العودة إلى ارتكاب الجريمة بسبب عقوبة السجن والمتغيرات الديموغرافية

المتغيرات الديموغرافية	متغيرات العودة للجريمة	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	معامل الارتباط الأسمي	الدلالة الإحصائية
العمر	عدد مرات دخول السجن	10.426	20	0.131	0.960
	الموقف بعد الخروج من السجن	9.130	12	0.132	0.692
	الموقف من العائد للجريمة	11.539	8	0.126	0.173
	الشعور بالندم لمخالفة القانون	2.362	4	0.068	0.669
الديانة	عدد مرات دخول السجن	1.358	5	0.126	0.929
	الموقف بعد الخروج من السجن	2.205	3	0.161	0.531
	الموقف من العائد للجريمة	3.089	2	0.132	0.213
	الشعور بالندم لمخالفة القانون	0.529	1	0.111	0.467
التعليم	عدد مرات دخول السجن	26.284	25	0.110	0.393
	الموقف بعد الخروج من السجن	19.457	15	0.144	0.194
	الموقف من العائد للجريمة	12.162	10	0.156	0.274
	الشعور بالندم لمخالفة القانون	1.849	5	0.116	0.870
دخل الشهري	عدد مرات دخول السجن	26.910	20	0.102	0.138
	الموقف بعد الخروج من السجن	8.931	12	0.083	0.709
	الموقف من العائد للجريمة	11.648	8	0.154	0.168
	الشعور بالندم لمخالفة القانون	2.110	4	0.104	0.716
الحالة الاجتماعية	عدد مرات دخول السجن	8.913	10	0.125	0.540
	الموقف بعد الخروج من السجن	5.546	6	0.173	0.476
	الموقف من العائد للجريمة	8.081	4	0.159	0.089
	الشعور بالندم لمخالفة القانون	2.604	2	0.136	0.272
المهنة	عدد مرات دخول السجن	21.137	15	0.128	0.132
	الموقف بعد الخروج من السجن	11.311	12	0.194	0.502
	الموقف من العائد للجريمة	10.935	8	0.218	0.205
	الشعور بالندم لمخالفة القانون	3.240	4	0.182	0.519
مكان الإقامة	عدد مرات دخول السجن	8.608	10	0.201	0.570
	الموقف بعد الخروج من السجن	4.972	6	0.113	0.547
	الموقف من العائد للجريمة	2.086	4	0.164	0.720
	الشعور بالندم لمخالفة القانون	0.647	2	0.151	0.723
عدد أفراد الأسرة	عدد مرات دخول السجن	11.720	15	0.199	0.700

الموقف بعد الخروج من السجن	12.236	9	0.186	0.200
الموقف من العائد للجريمة	3.815	6	0.083	0.702
الشعور بالندم لمخالفة القانون	9.033	3	0.454	0.029

تشير النتائج التي يعرضها الجدول رقم(33) إلى أنه لا توجـد فـروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبـل دخـول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة) واتجاهات النزلاء نحو العودة إلى ارتكاب الجريمة بسبب عقوبة السجن، وتشير قيم معامل الارتباط الاسمي وقيم مربع كـاي إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات النزلاء نحو العـودة إلـى ارتكاب الجريمة بسبب عقوبة السجن والمتغيـرات الديموغرافيـة. الا ان نتـائج التحليل اظهرت وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة(0.05) بين عدد افراد الاسرة والشعور بالندم لمخالفة القانون. مما يقتضي قبول الفرضية الـصفرية جزئياً فيما يتعلق بالفروقات في اتجاهات النزلاء نحو العودة إلى ارتكاب الجريمـة بسبب عقوبة السجن حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفـراد الأسـرة)، ورفضها فيما يتعلق بالعلاقة بين عدد افراد الاسرة والشعور بالندم لمخالفة القانون.

11- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أنواع العقوبات كبديل للعقوبة السالبة للحرية والمتغيرات الديموغرافية للنزلاء.

جدول رقم(34)

نتائج نتائج اختبار مربع كاي للعلاقة بين أنواع العقوبات كبديل للعقوبة السالبة للحرية والمتغيرات الديموغرافية

المتغيرات الديموغرافية	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	معامل الارتباط الأسمي	الدلالة الإحصائية
العمر	*14.638	20	20	0.797
الديانة	*1.500	5	5	0.913
التعليم	*25.542	25	25	0.432
دخل الشهري	*29.840	20	20	0.072
الحالة الاجتماعية	*8.230	10	10	0.606
المهنة	*17.221	20	20	0.639

مكان الإقامة	*15.784	10	10	0.106
عدد أفراد الأسرة	*12.465	15	15	0.644

* قيم (مربع كاي) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

تشير النتائج التي يعرضها الجدول رقم(34) إلى أنه لا توجـد فـروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبـل دخـول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة) وأنواع العقوبات كبديل للعقوبـة الـسالبة للحرية، وتشير قيم معامل الارتباط الاسمي وقيم مربع كاي إلى عدم وجود علاقـة ذات دلالة إحصائية بين أنواع العقوبات كبديل للعقوبة السالبة للحرية والمتغيـرات الديموغرافية. مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بالفروقات في أنواع العقوبات كبديل للعقوبة السالبة للحرية حسب المتغيـرات الديموغرافيـة (العمـر، الديانة، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة).

الفرضيات المتعلقة بعينة العاملين

1- لا توجد هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للعاملين (العمر، المستوى التعليمي، مكـان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).

جدول رقم(35)

نتائج تحليل التباين (Univariate Analysis of Variance) لاختبار الفروق في اتجاهات العاملين نحو العقوبة سالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للعاملين

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
العمر	2.152	5	0.430	*2.054	0.081
المستوى التعليمي	2.611	4	0.653	**3.253	0.016
مكان الإقامة	1.751	2	0.876	**4.238	0.018
الحالة الاجتماعية	0.419	2	0.210	*0.936	0.396
الدخل الشهري	1.702	3	0.567	*2.702	0.051
الرتبة	5.404	6	0.901	**5.364	0.000
الخبرة	1.394	3	0.465	*2.172	0.098

* قيم (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)
** قيمة (F) المحسوبة دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

أشارت النتائج في الجدول رقم (35) إلى أنه لا توجـد فـروق ذات دلالـة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو العقوبة الـسالبة للحريـة حـسب المتغيـرات الديموغرافية (العمر، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الخبـرة). حيـث بلغـت قيمة(ف) المحسوبة لهذه المتغيرات على التوالي(2.054، 0.936، 2.702، 5.364، 2.172) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$).

ويبن الجدول أعلاه أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الرتبة). حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة (3.253، 4.238، 5.364) وهـي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$).

مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فـروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيـرات الديموغرافية (العمر، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الخبرة). ورفـضها فيمـا يتعلق بمتغيرات (المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الرتبة).

2- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو مدى قساوة عقوبـة السجن حسب المتغيرات الديموغرافية للعاملين (العمر، المستوى التعليمي، مكـان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).**

جدول رقم(36)

نتائج نتائج اختبار مربع كاي للعلاقة بين مدى قساوة عقوبة السجن والمتغيرات الديموغرافية للعاملين

المتغيرات الديموغرافية	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	معامل الارتباط الأسمي	الدلالة الإحصائية
العمر	*6.524	10	0.139	0.769
المستوى التعليمي	**16.244	8	0.295	0.039
مكان الإقامة	**10.084	4	0.297	0.038
الحالة الاجتماعية	**16.927	4	0.395	0.002
الدخل الشهري	**15.571	6	0.344	0.016
الرتبة	*17.722	12	0.147	0.124
الخبرة	*5.274	6	0.107	0.509

* قيم (مربع كاي) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

** قيم (مربع كاي) المحسوبة دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

تشير النتائج التي يعرضها الجدول رقم(36) إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي،مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري) ومدى قساوة عقوبة السجن، وتشير قيم معامل الارتباط الاسمي وقيم مربع كاي إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى قساوة عقوبة السجن والمتغيرات الديموغرافية.

وتشير النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات الديموغرافية (العمر، الرتبة، الخبرة في مجال العمل) ومدى قساوة عقوبة السجن، وتشير قيم معامل الارتباط الاسمي وقيم مربع كاي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى قساوة عقوبة السجن والمتغيرات الديموغرافية.

مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بالفروقات في مدى قساوة عقوبة السجن حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الرتبة، الخبرة في مجال العمل). ورفضها فيما يتعلق بمتغيرات(المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري).

3- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اتجاهات العاملين نحـو دور الـسجن فـي العودة الى ارتكاب الجريمة وبين المتغيرات الديموغرافية للعاملين (العمر، المـستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مـدة الخبـرة فـي العمل).

جدول رقم(37)

نتائج نتائج اختبار مربع كاي للعلاقة بين اتجاهات العاملين نحو دور السجن في العودة إلى ارتكاب الجريمة وبين المتغيرات الديموغرافية

المتغيرات الديموغرافية	متغيرات العودة للجريمة	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	معامل الارتباط الأسمي	الدلالة الإحصائية
العمر	التصور لعودة النزلاء للجريمة	12.144	10	0.076	0.276
	دور السجن في العودة للجريمة	40.280	8	0.224	0.000
	الموقف من العائد للجريمة	10.210	4	0.138	0.037
	تأثير العود على طبيعة العقاب	5.040	4	0.097	0.283
المستوى التعليمي	التصور لعودة النزلاء للجريمة	4.968	6	0.068	0.548
	دور السجن في العودة للجريمة	4.968	6	0.068	0.548
	الموقف من العائد للجريمة	19.063	6	0.203	0.004
	تأثير العود على طبيعة العقاب	12.570	5	0.146	0.028
مكان الاقامة	التصور لعودة النزلاء للجريمة	10.770	4	0.187	0.029
	دور السجن في العودة للجريمة	4.866	2	0.030	0.088
	الموقف من العائد للجريمة	5.416	2	0.022	0.067
	تأثير العود على طبيعة العقاب	1.486	3	0.075	0.685
الحالة الاجتماعية	التصور لعودة النزلاء للجريمة	28.829	6	0.264	0.000
	دور السجن في العودة للجريمة	19.980	3	0.395	0.000
	الموقف من العائد للجريمة	16.810	10	0.128	0.079
	تأثير العود على طبيعة العقاب	18.272	8	0.216	0.019
الدخل	التصور لعودة النزلاء للجريمة	12.022	4	0.241	0.017
	دور السجن في العودة للجريمة	7.409	4	0.078	0.116
	الموقف من العائد للجريمة	10.834	6	0.039	0.094
	تأثير العود على طبيعة العقاب	20.911	12	0.123	0.052
الرتبة	التصور لعودة النزلاء للجريمة	21.405	6	0.198	0.002
	دور السجن في العودة للجريمة	9.870	5	0.130	0.079
	الموقف من العائد للجريمة	9.870	5	0.130	0.079
	تأثير العود على طبيعة العقاب	2.833	2	0.115	0.243
الخبرة	التصور لعودة النزلاء للجريمة	9.205	2	0.185	0.010
	دور السجن في العودة للجريمة	13.450	3	0.266	0.004
	الموقف من العائد للجريمة	24.438	6	0.317	0.000
	تأثير العود على طبيعة العقاب	6.984	3	0.091	0.072

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (37) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عنـد

مستوى (0.05) بين المتغيرات العمر وكل من دور السجن في العودة للجريمة والموقف من العائد للجريمة، وكذلك وجود علاقة بين المستوى التعليمي وكل من الموقف من العائد للجريمة وتأثير العود على طبيعة العقاب. وفيما يتعلق بمتغير مكان الإقامة فقد وجدت فروق دالة إحصائيا مع التصور لعودة النزلاء للجريمة فقط، مما يقتضي رفض الفرضية جزيئاً فيما يتعلق بهذه المتغيرات.

كما يلاحظ من نتائج اختبار مربع كاي وجود فروق دالة إحصائيا مع كل من التصور لعودة النزلاء للجريمة ودور السجن في العودة للجريمة، أما متغيري الدخل والرتبة فلم تظهر النتائج وجود علاقة لهما سوى مع التصور لعودة النزلاء للجريمة. في حين ظهرت فروقات دالة إحصائيا لمتغير الخبرة في مجال العمل مع كل من التصور لعودة النزلاء للجريمة ودور السجن في العودة للجريمة والموقف من العائد للجريمة، مما يقتضي قبول الفرضية جزئياً فيما يتعلق بهذه المتغيرات.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو أساليب المعاملة العقابية والمتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، مكان الاقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل)

جدول رقم(38)

نتائج تحليل التباين (Univariate Analysis of Variance) لاختبار الفروق في أساليب المعاملة العقابية حسب المتغيرات الديموغرافية للعاملين

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
العمر	3.833	5	0.767	**2.945	0.018
المستوى التعليمي	2.092	4	0.523	*1.867	0.125
مكان الإقامة	1.672	2	0.836	*3.005	0.055
الحالة الاجتماعية	0.567	2	0.283	*0.969	0.384
الدخل الشهري	2.587	3	0.862	**3.196	0.028
الرتبة	6.082	6	1.014	**4.349	0.001
الخبرة	2.438	3	0.813	**2.989	0.036

* قيم (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

** قيمة (F) المحسوبة دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

أشارت النتائج في الجدول رقم (38) إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية

في اتجاهات العاملين نحو أساليب المعاملة العقابية حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الدخل الشهري، الرتبة، الخبرة). حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة لهذه المتغيرات على التوالي(2.945، 3.196، 4.349، 2.989) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$).

ويبين الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو أساليب المعاملة العقابية حسب المتغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية). حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة (1.867، 3.005، 0.969) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$).

مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو أساليب المعاملة العقابية حسب المتغيرات الديموغرافية(المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية). ورفضها فيما يتعلق بمتغيرات(العمر، الدخل الشهري، الرتبة، الخبرة).

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو البرامج الإصلاحية والتأهيلية وبين المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).

جدول رقم(39)

نتائج تحليل التباين (Univariate Analysis of Variance) لاختبار الفروق في اتجاهات العاملين نحو البرامج الإصلاحية والتأهيلية حسب المتغيرات الديموغرافية للعاملين

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
العمر	0.340	5	0.068	*0.297	0.913
المستوى التعليمي	1.458	4	0.365	*1.728	0.153
مكان الإقامة	0.772	2	0.386	*1.800	0.172
الحالة الاجتماعية	0.727	2	0.363	*1.690	0.191
الدخل الشهري	0.590	3	0.197	*0.896	0.447
الرتبة	2.061	6	0.344	*1.648	0.146
الخبرة	0.799	3	0.266	*1.228	0.306

* قيم (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

أشارت النتائج في الجدول رقم (39) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة

إحصائية في اتجاهات العاملين نحو البرامج الإصلاحية والتأهيلية حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، الخبرة). حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة لهذه المتغيرات على التوالي(0.297، 1.728، 1.800، 1.690، 0.896، 1.648، 1.228) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$).

مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو البرامج الإصلاحية والتأهيلية وبين المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو الاثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية وبين المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، مكان الاقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل)

جدول رقم(40)

نتائج تحليل التباين (Univariate Analysis of Variance) لاختبار الفروق في اتجاهات العاملين نحو الاثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للعاملين

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
العمر	6.789	5	1.358	2.278	0.055
المستوى التعليمي	2.936	4	0.734	1.148	0.341
مكان الإقامة	0.106	2	0.053	0.081	0.923
الحالة الاجتماعية	2.006	2	1.003	1.580	0.213
الدخل الشهري	2.680	3	0.893	1.408	0.247
الرتبة	5.407	6	0.901	1.446	0.209
الخبرة	1.529	3	0.510	0.784	0.506

* قيم (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

أشارت النتائج في الجدول رقم (40) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو الاثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، الخبرة). حيث بلغت قيمة(ف) المحسوبة لهذه

المتغيـرات علـى التـوالي(2.278، 1.148، 0.081، 1.580، 1.408، 1.446، 0.784) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة(α≥ 0.05).

مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو الاثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية وبين المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، مكـان الإقامـة، الحالـة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).

7- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو بدائل العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية للعاملين (العمر، المستوى التعليمي، مكـان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).**

جدول رقم(41)

نتائج نتائج اختبار مربع كاي للعلاقة بين اتجاهات العاملين نحو بدائل العقوبة السالبة للحرية والمتغيرات الديموغرافية للعاملين

المتغيرات الديموغرافية	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	معامل الارتباط الأسمي	الدلالة الإحصائية
العمر	20.054	20	*0.34	0.455
المستوى التعليمي	41.891	16	**0.351	0.000
مكان الإقامة	15.907	8	**0.201	0.044
الحالة الاجتماعية	12.684	8	*0.048	0.123
الدخل الشهري	13.827	12	*0.099	0.312
الرتبة	48.604	24	**0.332	0.002
الخبرة	12.938	12	*0.107	0.374

* قيم (مربع كاي) المحسوبة غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة (α≥ 0.05)

** قيم (مربع كاي) المحسوبة دالة إحصائياً على مستوى دلالة (α≥ 0.05)

تشير النتائج التي يعرضها الجدول رقم(41) إلى أنه توجد فـروق ذات دلالـة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$) بين متغيرات الديموغرافيـة (المـستوى التعليمي،مكان الإقامة، الرتبة) واتجاهات العاملين نحو بدائل العقوبة السالبة للحرية، وتشير قيم معامل الارتباط الاسمي وقيم مربع كاي إلى وجود فـروق ذات دلالـة إحصائية بين مدى قساوة عقوبة السجن والمتغيرات الديموغرافية.

وتشير النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مـستوى دلالـة

($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات الديموغرافية (العمـر، الحالـة الاجتماعيـة، الـدخل الشهري، الخبرة في مجال العمل) واتجاهات العاملين نحو بدائل العقوبـة الـسالبة للحرية، وتشير قيم معامل الارتباط الاسمي وقيم مربع كاي إلى عدم وجود فـروق ذات دلالة إحصائية اتجاهات العاملين نحو بدائل العقوبة السالبة للحرية والمتغيرات الديموغرافية.

مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بالفروقات في اتجاهات العاملين نحو بدائل العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافيـة (العمـر، الحالـة الاجتماعية، الدخل الشهري، الخبرة في مجـال العمـل). ورفـضها فيمـا يتعلـق بمتغيرات(المستوى التعليمي،مكان الإقامة، الرتبة).

4. 3 خلاصة الفصل :

تم في هذا الفصل استعراض النتائج في ضوء الإجابة على أسئلتها واختبـار صحة فرضياتها، حيث توصلت الدراسة الى أن اتجاهات المبحوثين من النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية جاءت إيجابية وبدرجة مرتفعة، وإلى وجود اتجاهات ايجابية لدى العاملين نحو العقوبة السالبة للحرية بشكل عام، وإلى عدم وجـود فـروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حـسب المتغيـرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة)، أشارت النتائج إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو أساليب المعاملة العقابية حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الدخل الشهري، الرتبة، الخبـرة). وأنـه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو أساليب المعاملة العقابية حسب المتغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية).

الفصل الخامس

الخاتمة والتوصيات

1.5 مناقشة النتائج:

1. أشارت النتائج أن المتوسط العام لاتجاهات المبحوثين من النـزلاء نحـو العقوبـة السالبة للحرية جاءت إيجابية وبدرجة مرتفعة، وبمتوسـط حـسابي بلـغ (3.52) وانحراف معياري(0.53)، وأن غالبية النزلاء قد تعرضوا لعقوبـة بدنيـة داخـل الإصلاحية بنسبة (54.5%)، وأن اتجاهات النزلاء نحـو مـدى تـأثير البـرامج الإصلاحية كانت سلبية، وأن اتجاهاتهم نحو أسلوب المعاملة داخل السجن كانـت أيضاً سلبية، وان أكثر الخبرات السلوكية الانحرافية المكتسبة أثناء تنفيـذ العقوبـة هي التدخين بنسبة(71%)، ثم العدائية اتجاه المجتمع بنـسبة (59%)، أمـا اقـل الخبرات السلوكية الانحرافية فكانت تناول الكحـول بنـسبة (25%). وان أكثـر التغيرات النفسية بعد دخول السجن كانت كثرة الشك بالآخرين، ثم السكوت علـى الظلم وكتمان الحقيقة، وكانت العلاقة بـين الـسجناء الأخـصائيين الاجتمـاعيين والنفسيين مقبولة بنسبة(50%)، ودلت النتائج أن جميع النزلاء يؤيدون تطبيق بدائل للعقوبة السالبة للحرية، وكانت أكثر الاقتراحات هي الغرامـة ب ويليهـا العمـل لمصلحة المجتمع.

والتقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (غانم، 1999) والتي أشارت نتائجها إلى أهمية التنظيم غير الرسمي للسجن بمجتمعه وثقافته، والتقـت أيـضاً مـع دراسة (الرواشدة والناصر، 1992) والتي أشارت نتائجها إلى نـسبة (52.6%)مـن أفراد العينة يرتاحون عند مشاركتهم بالعمل والخدمة داخل المركز. والتقت أيضاً مـع دراسة (غانم ، 1985) والتي أشارت نتائجها إلى أن الشك والعنف موجود في مجتمع السجن وأن نسبة (57%) من العينة لا يسكتوا على حقهم و(8 %) تسيطر الأنانية على النزلاء. والتقت أيضاً مع دراسة (Flanagan, 1980)والتي أشارت نتائجها إلـى أن أكثر الأمور التي يعتبرها السجناء أكثر حرمانا من غيرها فقدان شخص مـا ، فقـدان

الحياة الاجتماعية ، والقلق حول كيفية التعامل وتدبر الأمور بعد الخروج من السجن ، والشعور بضياع الحياة والعمر ، والاكتئاب والضيق الجنسي.

2. أشارت النتائج إلى وجود اتجاهات ايجابية لدى العاملين نحو العقوبة السالبة للحرية بشكل عام حيث بلغ متوسط الإجابات الكلي على فقرات مقياس الاتجاهات متناسبة مع الجرائم المرتكبة بنسبة (77.5%)، وأن المتوسط العام لاتجاهات المبحوثين العاملين نحو السجن والعقوبة جاءت إيجابية وبدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.79) وانحراف معياري(0.67)، وأن المتوسط العام لاتجاهات المبحوثين العاملين نحو اسلوب معاملة النزلاء جاءت إيجابية وبدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي بلغ (4.54) وانحراف معياري(0.54)، وأن المتوسط العام لاتجاهات العاملين نحو تأثير البرامج الإصلاحية على النزلاء جاءت إيجابية وبدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.81) وانحراف معياري(0.47)، وأشارت النتائج أيضاً إلى وجود تأثير للبرامج الإصلاحية على النزلاء بعد خروجهم من السجن من وجهة نظر العاملين، وأن الأسلوب الذي تصنف فيه البرامج للنزلاء فكانت جيد جدا بنسبة(68.8%). وأشارت النتائج أن المتوسط العام لاتجاهات المبحوثين العاملين نحو الآثار السلبية نحو العقوبة السالبة للحرية على النزلاء جاءت إيجابية وبدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.31) وانحراف معياري(0.80)، وأن المتوسط العام لاتجاهات المبحوثين من العاملين نحو العوامل المرتبطة بقدرة الإصلاحية على أداء دورها الإصلاحي بفعالية جاءت إيجابية وبدرجة متوسطة، وأن اتجاهات العاملين نحو دور مراكز الإصلاح في إصلاح النزلاء جاءت إيجابية.

والتقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة(Walker, 1983) والتي أشارت نتائجها إلى أن البيئة التي يوضع فيها النزيل داخل السجن لها تأثير قياسي وقوي على سلوكه. والتقت أيضاً مع دراسة سميث وزملائه (Smith and et al, 2002) والتي أشارت نتائجها إلى أن العقوبات التي تقوم على سلب الحرية لمدة تزيد على سنتين تؤدي إلى زيادة معدل العود إلى الجريمة بنسبة 7% في مقابل أن

العقوبات قصيرة الأمد التي لا تزيد على 6 أشهر ليس لهـا أي تـأثير (سـلبي أو ايجابي) على معدل العود.

3. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النـزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافيـة (العمـر، الديانـة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتـي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النـزلاء نحـو العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المـستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكـان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). مما يشير الى عدم تأثر اتجاهات النـزلاء نحـو العقوبة السالبة للحرية تعود لاختلاف الخصائص الديمغرافية للنزلاء.

4. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النـزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب متغير نوع الجريمـة. ممـا يقتـضي قبـول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فـي اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب نوع الجريمة. وهذا يشير الى عدم تأثر اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية تعود للاختلاف في نـوع الجريمة.

5. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النـزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب متغير مدة العقوبة، مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهـات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حسب مدة العقوبة. هذا يشير الى عدم تـأثر اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية تعود لاختلاف مدة العقوبة.

6. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو الآثار الاجتماعية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافيـة (العمـر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية

والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النـزلاء نحو الآثار الاجتماعية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حـسب المتغيـرات الديموغرافية(العمر، الديانة، المـستوى التعليمـي، الـدخل الـشهري، الحالـة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). وهـذا يشير الى عدم تأثر اتجاهات النزلاء نحو الاثار الاجتماعية المترتبة على العقوبة السالبة تعود لاختلاف الخصائص الديمغرافية للنزلاء.

7. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو الآثار الاقتصادية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافيـة (العمـر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النـزلاء نحو الآثار الاقتصادية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حـسب المتغيـرات الديموغرافية(العمر، الديانة، المـستوى التعليمـي، الـدخل الـشهري، الحالـة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). وهـذا يشير الى عدم تأثر اتجاهات النزلاء نحو الاثار الاقتصادية المترتبة على العقوبة السالبة تعود لاختلاف الخصائص الديمغرافية للنزلاء.

8. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو الآثـار الآثـار النفسية والعضوية المترتبة على العقوبة الـسالبة للحريـة حـسب المتغيـرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمـي، الـدخل الـشهري، الحالـة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). ممـا يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو الآثار الآثار النفسية والعضوية المترتبة على العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية(العمر، الديانة، المـستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكـان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). وهذا يشير الى عدم تأثر اتجاهات النـزلاء نحـو الاثار النفسية المترتبة على العقوبـة الـسالبة تعـود لاخـتلاف الخـصائص

الديمغرافية للنزلاء.

9. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تأثير برامج الإصلاح على سلوك النزيل حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). وأن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تأثير برامج الإصلاح على سلوك النزيل حسب متغيرات (الدخل الشهري). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية جزئياً فيما يتعلق بالفروقات في مدى تأثير برامج الإصلاح على سلوك النزيل حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة)، ورفضها فيما يتعلق بمتغير الدخل الشهري.
10. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو أساليب المعاملة العقابية في مراكز الإصلاح والتأهيل حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). وأن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو أساليب المعاملة العقابية في مراكز الإصلاح والتأهيل حسب متغيرات (المستوى التعليمي). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية جزئياً فيما يتعلق بالفروقات في الاتجاهات نحو أساليب المعاملة العقابية في مراكز الإصلاح والتأهيل حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة)، ورفضها فيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي.
11. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النزلاء نحو ثقافة السجن حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص

على أنه لا توجد فروق في الاتجاهات نحو ثقافة الـسجن حـسب المتغيـرات الديموغرافية للنزلاء.

12. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المـستوى التعليمـي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة) واتجاهات النزلاء نحو العودة إلى ارتكاب الجريمة بسبب عقوبـة السجن، وتشير قيم معامل الارتباط الاسمي وقيم مربع كاي إلى عـدم وجـود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات النزلاء نحو العودة إلى ارتكاب الجريمة بسبب عقوبة السجن والمتغيرات الديموغرافية. الا ان نتائج التحليـل اظهـرت وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة(0.05) بـين عـدد افـراد الاسرة والشعور بالندم لمخالفة القانون. مما يقتضي قبول الفرضـية الـصفرية جزئياً فيما يتعلق بالفروقات في اتجاهات النزلاء نحـو العـودة إلـى ارتكـاب الجريمة بسبب عقوبة السجن حسب المتغيرات الديموغرافية (العمـر، الديانـة، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة)، ورفضها فيما يتعلق بالعلاقة بين عدد افراد الاسـرة والـشعور بالندم لمخالفة القانون.

13. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات الديموغرافية (العمر، الديانة، المـستوى التعليمـي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة) وأنواع العقوبات كبديل للعقوبة السالبة للحرية، وتشير قيم معامل الارتباط الاسمي وقيم مربع كاي إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنواع العقوبات كبديل للعقوبة السالبة للحرية والمتغيرات الديموغرافيـة. ممـا يقتضي قبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بالفروقات في أنواع العقوبات كبديل للعقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الديانـة، الـدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة).

14. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالـة إحـصائية فـي اتجاهـات العاملين نحو العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافيـة (العمـر، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الخبرة). وأن هنالـك فـروق ذات دلالـة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو العقوبة السالبة للحرية حـسب المتغيـرات الديموغرافية (المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الرتبة). ممـا يقتـضي قبـول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فـي اتجاهات العاملين نحو العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيـرات الديموغرافيـة (العمر، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الخبرة). ورفـضها فيمـا يتعلـق بمتغيرات (المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الرتبة).
15. أشارت النتائج إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مـستوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات الديموغرافية للعـاملين (المـستوى التعليمي،مكـان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري) ومدى قساوة عقوبة السجن، وتشير قيم معامل الارتباط الاسمي وقيم مربع كاي إلـى وجـود علاقـة ذات دلالـة إحصائية بين مدى قساوة عقوبة السجن والمتغيرات الديموغرافية. أنه لا توجـد فروق ذات دلالة إحصائية عند مـستوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) بـين متغيـرات الديموغرافية (العمر، الرتبة، الخبرة في مجال العمل) ومـدى قـساوة عقوبـة السجن، وتشير قيم معامل الارتباط الاسمي وقيم مربع كاي إلى عـدم وجـود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مـدى قـساوة عقوبـة الـسجن والمتغيـرات الديموغرافية. مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بالفروقات فـي مدى قساوة عقوبة السجن حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الرتبة، الخبرة في مجال العمل). ورفضها فيما يتعلق بمتغيرات(المـستوى التعليمـي، مكـان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري).
16. أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين المتغيرات العمر وكل من دور السجن في العودة للجريمة والموقف من العائـد للجريمة، وكذلك وجود علاقة بين المستوى التعليمي وكل من الموقف من العائد للجريمة وتأثير العود على طبيعة العقاب. وفيما يتعلق بمتغير مكان الإقامة فقـد

وجدت علاقة دالة إحصائيا مع التصور لعودة النزلاء للجريمة فقط، مما يقتضي رفض الفرضية جزيئاً فيما يتعلق بهذه المتغيرات. وإلى وجـود علاقـة دالـة إحصائيا مع كل من التصور لعودة النزلاء للجريمة ودور السجن فـي العـودة للجريمة، أما متغيري الدخل والرتبة في حين لم تظهر النتائج وجود علاقة لهما سوى مع التصور لعودة النزلاء للجريمة. في حين ظهرت علاقات دالة إحصائيا لمتغير الخبرة في مجال العمل مع كل من التصور لعودة النزلاء للجريمة ودور السجن في العودة للجريمة والموقف من العائد للجريمة، ممـا يقتـضي قبـول الفرضية جزئياً فيما يتعلق بهذه المتغيرات.

17. أشارت النتائج إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العـاملين نحو أساليب المعاملة العقابية حسب المتغيرات الديموغرافيـة (العمـر، الـدخل الشهري، الرتبة، الخبرة). وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهـات العاملين نحو أساليب المعاملة العقابية حسب المتغيـرات الديموغرافيـة (المـستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو أساليب المعاملة العقابيـة حسب المتغيرات الديموغرافية(المستوى التعليمي، مكـان الإقامة، الحالة الاجتماعية). ورفضها فيما يتعلـق بمتغيـرات(العمـر، الـدخل الشهري، الرتبة، الخبرة).

17. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالـة إحـصائية فـي اتجاهـات العاملين نحو البرامج الإصلاحية والتأهيلية حـسب المتغيـرات الديموغرافيـة (العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الـشهري، الرتبة، الخبرة). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنـه لا توجد هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العـاملين نحـو البـرامج الإصلاحية والتأهيلية وبين المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمـي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).

18. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالـة إحـصائية فـي اتجاهـات العاملين نحو الاثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية

(العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الـشهري، الرتبة، الخبرة). مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنـه لا توجد هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو الاثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية وبين المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الرتبة، مدة الخبرة في العمل).

19. أشارت النتائج إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مـستوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات الديموغرافية (المـستوى التعليمي،مكـان الإقامـة، الرتبة) واتجاهات العاملين نحو بدائل العقوبة السالبة للحرية، وتشير قيم معامـل الارتباط الاسمي وقيم مربع كاي إلى وجود علاقة ذات دلالة إحـصائية بـين مدى قساوة عقوبة السجن والمتغيرات الديموغرافية. وإلى أنه لا توجـد فـروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متغيرات الديموغرافيـة (العمر، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الخبرة في مجال العمل) واتجاهـات العاملين نحو بدائل العقوبة السالبة للحرية، وتشير قيم معامل الارتباط الاسـمي وقيم مربع كاي إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية اتجاهـات العـاملين نحو بدائل العقوبة السالبة للحرية والمتغيرات الديموغرافية. مما يقتضي قبـول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بالفروقات في اتجاهات العاملين نحو بدائل العقوبة السالبة للحرية حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الخبرة في مجال العمل). ورفضها فيما يتعلق بمتغيـرات(المـستوى التعليمي،مكان الإقامة، الرتبة).

2.5 الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات النزلاء والعاملين في العقوبات السالبة للحرية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لغـرض جمـع البيانات، وتكون مجتمع هذه الدراسة من جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل فـي الأردن الذين صدر بحقهم أحكاما قضائية نهائية وتم إدخالهم إلى أحدى المؤسـسات العقابية الأردنية، كما تكون مجتمع هذه الدراسة من (363) عـاملا مـن الـضباط

والأفراد الذين يعملون داخل مركز إصلاح وتأهيل سواقة، وبلغ عدد النزلاء داخـل هذا المركز(1974) نزيلا.

وتم اختيار عينة عـشوائية بـسيطة (Simple Random Sample) مـن النزلاء في مركز إصلاح وتأهيل سواقة بلغ تعدادها الصافي(200) استبانة تشكل ما نسبته (93.5%) من الاستبانات المسترجعة، وما نسبته(80%) من عينة الدراسـة، وما نسبته(10.1%) من مجتمع الدراسة الخاص بالنزلاء، وتم سحب عينة عشوائية بسيطة من العاملين في مركز إصلاح وتأهيل سواقة بلـغ تعـدادها (80) اسـتبانة تشكل ما نسبته(80%) من عينة الدراسة، وما نسبته(22.04%) من مجتمع الدراسة الخاص بالعاملين

وأظهرت الدراسة درجة عالية من الصدق والثبات، حيث تـم عـرض أداة الدراسة على هيئة تحكيم مؤلفة من أساتذة علم الاجتماع المختصين بحيـث أُبقيـت الفقرات التي نالت إجماع المحكمين في حين تم إلغاء الفقرات التي أجمع عليها جميع المحكمين، وطُورت الأداة لتناسب مع طبيعة الدراسة. أمـا بالنـسبة للثبـات فقـد استخدمت طريقة الاتساق الداخلي لتقدير ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة(كرونباخ ألفا)، حيث بلغ معامل الثبات الكلي(0.92).

وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاهات المبحوثين من النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية جاءت إيجابية وبدرجة مرتفعة، وإلى وجود اتجاهات ايجابية لدى العـاملين نحو العقوبة السالبة للحرية بشكل عام، وإلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحـصائية في اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية حـسب المتغيـرات الديموغرافيـة (العمر، الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، المهنة قبـل دخول السجن، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة)، أشارت النتائج إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو أساليب المعاملـة العقابيـة حـسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، الدخل الشهري، الرتبة، الخبرة). وأنـه لا توجـد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو أساليب المعاملـة العقابيـة حـسب المتغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية).

3.5 التوصيات:

في ضوء ما تقدم من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

1- أن تكون السجون حقا مراكز للإصلاح والتأهيل وأن يخضع العاملين فيها إلى دورات لتعريفهم بكيفية التعامل مع النزلاء، خاصة من الجوانب النفسية، وتحديد رسالة السجن الإصلاحية والعمل بمقتضاها.

2- أن تقوم الجهات المعنية بزيادة التركيز على الدراسات الخاصة بالسجون، والتنظيمات الغير رسمية داخلها، وإعداد الخطط الكفيلة بمواجهة الدور الخطير لهذه التنظيمات وما يرتبط بها من ثقافات فرعية.

3- دعوة مديرية الأمن العام إلى التوجه لحل المشاكل التي يعاني منها النزلاء داخل مراكز الإصلاح والتأهيل خاصة الازدحام، وذلك من خلال إنشاء مراكز إصلاح جديدة، كذلك فصل النزلاء داخل المركز وتصنيفهم بالشكل الذي يمنع اختلاطهم وما ينتج عنه من أضرار.

4- تقسيم مراكز الإصلاح والتأهيل إلى مراكز متخصصة، مثل مركز إصلاح للخطيرين، وأخر لذوي العقوبات طويلة المدة، ومركز لذوي العقوبات قصيرة المدة، كذلك مركز إصلاح خاص بالموقوفين.

5- ضرورة الاهتمام بنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وفقا لأسس علمية وثابتة، وإشعار النزيل بالاهتمام والاحترام من لحظة دخوله إلى مركز الإصلاح بالشكل الذي يضمن التفاعل السليم مع مجتمع السجن.

6- أن تطبق على المحكوم عليه المعاملة العقابية التي تلائم ظروفه وتعالج أسباب اجرامه، وتؤدي به إلى التأهيل ، وأن يخضع المحكوم عليه قبل البدء بتنفيذ العقوبة إلى فحص شامل يتناول جوانب شخصيته ، ويكشف عن مقتضيات

تأهيله، إضافة إلى الأخذ بنظام تدرج العقوبة تبعا لما يطـرأ علـى شخـصية المحكوم عليه ، بحيث تخفض القيود وتزداد بقدر التحسن في سلوكه .

7- الدعوة إلى مزيد من الشفافية في مجال الرقابة على السجون من جهات محايدة وبشكل دائم، وخاصة الجهات التابعة لمنظمات حقوق الإنسان، والأخـذ بنظـام قاضي تنفيذ العقوبة وذلك ليختص بالإشراف على مطابقة التنفيذ للقانون.

8- أن تعمل إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل على تعميق مبدأ الاتصال بين النزلاء والمجتمع الخارجي، وأن تكون للمراكز السياسات والإجراءات المعلنـة بهـذا الصدد.

9- أن يقتصر الإيلام في العقوبة السالبة للحرية على مجرد سلب الحرية، دون أن يتضمن التنفيذ العقابي إجراءات تهدف إلى زيادة هذا الإيلام.

10- الدعوة إلى زيادة تفعيل بدائل العقوبات الـسالبة للحريـة، خاصـة الغرامـة للمحكومين بقضايا لا تحتاج إلى عقوبة السجن مثل جـرائم الـشيكات بـدون رصيد.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية

أبو نوار، معن(2000) ، **تاريخ المملكـة الأردنيـة الهاشـمية** – الجـزء الأول، المؤسسة الصحفية الأردنية- مكتبة الرأي، عمان.

البداينة، ذياب(2003)، **واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي**، (ط2)، أكاديميـة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .

الجلابنة، نجيب (2004)، **واقع مراكز الإصلاح والتأهيل والتطلعات المستقبلية في الأردن.** ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني عـشر لرؤسـاء المؤسـسات العقابية والإصلاحية، عمان.

الرواشدة، حسين، الناصر، عبد الله(1993)، **مجتمع السجون في الأردن**، عمان .

الزيني، أيمن رمضان(2003)، **العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة وبـدائلها**، دراسة مقارنة، (ط1).

السحماوي، ابراهيم (د.ت)، **تنفيذ الأحكام الجزائية وإشكالاته**، (ط2)، بلا دار نشر.

السمالوطي، نبيل محمد توفيق (1984)، **علم اجتماع العقاب** – الجزء الثاني ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة.

الشاذلي، فتوح(2000)، **أساسيات علـم الإجـرام والعقـاب**، منـشأة المعـارف، الإسكندرية.

الضحيان، سعود بـن ضـحيان(2001)، **البـرامج التعليميـة والتأهيليـة فـي المؤسسات الإصلاحية**، (ط1)، أكاديمية نايف العربيـة للعلـوم الأمنيـة ، الرياض.

العمر ، معن (1996)، **مناهج البحث في علم الاجتماع** (ط1)، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان .

العمرات، أحمد صالح (1998) ، **الشرطة المعاصرة وحقوق الإنـسان- التجربـة الأردنية** ، (ط1)، منشورات البنك الأهلي الأردني ، عمان .

العوجي ، مصطفى (1993)، **التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية** ، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان.

القهوجي، علي عبد القادر (1988)، **علم الإجرام وعلم العقاب** ، الدار الجامعيـة، بيروت.

القهوجي، علي عبد القادر (1999)، **علم العقاب – القسم الثاني**، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة.

المبسلط، مؤيد(1982)، **الدور الجديد لمراكز الإصلاح والتأهيل في التنفيذ العقابي**، مديرية الأمن العام، عمان، الأردن.

المجالي، عبد الهادي (1987)، **نحو مؤسسة أمن عـصرية**، مؤسـسة الخـدمات العربية، عمان .

الناشف، أنطوان (2000)، **الخصخصة (التخصيص) مفهوم جديد لفكـرة الدولـة ودورها في إدارة المرافق العامة** ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت .

الوريكات، عايد عواد (2004)، **نظريات علـم الجريمـة**، دار الـشروق للنـشر والتوزيع، عمان .

بدر، عبد المنعم محمد،(1998) عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم مـن المؤسـسات الإصلاحية(المأزق والمخرج)، **مجلة الفكر الشرطي**، م17 العدد1 شـرطة الشارقة، الشارقة، ص281-302.

بو ساق ،محمد بن المـدني (2002)، اتجاهـات **الـسياسة الجنائيـة المعاصـرة والشريعة الإسلامية**، (ط1)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض.

جواد، شوقي ناجي (2000)، **سلوك تنظيمي**، (ط1)، دار الحامد، عمان، الأردن.

راشد، حامد (1991)، **دروس في شرح النظرية العامة للعقوبة** ، مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة .

ربيع ، حسن محمد(1991)، **مبادئ علمي الإجرام والعقاب**، منشورات كلية شرطة دبي، دبي.

طالب ، أحسن مبارك (2000)، **العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الاصـطلاحية**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض.

طالب ، أحسن مبارك(1998)، **الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصـلاحية** ، دار الزهراء، الرياض.

عبد الفتاح، خضر (1984)، **تطور مفهوم السجن ووظيفته، في السجون مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

عبد النعم، سليمان (2003)، **علم الإجرام والجزاء**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

عبيد ، حسن إسماعيل (1998)، أساليب إعادة تأهيل النزلاء لماذا؟ وكيف؟ ، **مجلة الفكر الشرطي**، 7 (1)، الشارقة، ص245-257.

علي ، يسر أنور، عثمان، آمال (1986)، **أصول علمي الإجرام والعقاب** (ج2)، دار النهضة العربية ، القاهرة .

عوض ، محمد محيي الدين(2001)، **الشرطة وحقوق الإنسان في المؤسسات العقابية** ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض.

عوض، محمد محيي الدين (1413ه)، **القيم الموجهة للسياسة الجنائية ومشكلاتها المعاصرة**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

غانم ، عبد الله عبد الغني (1985)، **مجتمع السجن ، دراسة انثروبولوجية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر .

غانم ، عبد الله عبد الغني (1999)، **أثر السجن في سلوك النزيل** ، (ط1)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

غانم ، عبد الله عبد الغني (1999)، **التأهيل والسياسات العقابية** ، مركز البحوث والدراسات ، شرطة الشارقة ، الشارقة .

غنام، محمد غنام (1994)، **حقوق الإنسان في السجون** ، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت .

قانون الأمن العام **رقم 38 لسنة 1965** .

كامل، شريف سيد (1999)، **الحبس قصير المدة في التشريع الجنائي الحديث**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

محمد، أمين مصطفى (1995)، **علم الجزاء الجنائي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، مصر .

محمود، محجوب التجاني (1993)، **ظاهرة تكدس السجون، المشكلات والحلو،** المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض .

مديرية الأمن العام 2001، **الإحصائية السنوية للنزلاء المحكومين الداخلين إلى مراكز الإصلاح والتأهيل لعام 2001 .**

مديرية الأمن العام، **قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم 4 لسنة 2001 .**

مديرية الأمن العام، **قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم 9 لسنة 2004 .**

مهنا، عطية (1999)، **الآثار الاجتماعية للحبس قصير المدة على المحكوم عليه وأسرته،** المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة.

نجم، محمد (1991)، **الوجيز في علم الإجرام والعقاب،** (ط2)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان .

وزير، عبد العظيم (1978)، **دور القضاء في تنفيذ الأحكام الجنائية،** دار النهضة العربية، القاهرة.

ب- المراجع الأجنبية:

A badinsky، Howard (1977)، **Proabtion and Parole: theory and practice prentice – Hail**, Inc Engl Wood cliffs N.J.

Brennan, Time (1998) : **Classification for Control in Jails and prisons in Flanaga**, et al, (edited), Incarcerating Criminal Oxford University press, New York.

Brown, Raymond C (1985) : **Preface, Our Crowded Prisons**, The Annals of the American Academy of Political and social science, Sage Fublications Inc, USA, March.

Cherrington, David J, (1994), **Organization Behavior, Second edition، Allyan and Bacon**, USA .

Cullen, Francis T. and Agnew, Robert (2000). **Criminological Theory – past to present** . 2nd ed . Roxbury publishing company . L.A \California .

Gibbons Don C, (1973) , Society, **Crim and Ceiminal Carees .** Prentice – Hall Inc . NewYork .

Green berg , Jerald and Baron، Robert A , (1997) , **Behavior In Organizations** , sixth edition , prentice – Hall , USA .

Hans Tulkens, (1988), **La notion de traitment dans Les regles penitentiaries europeen ness**. in Bulletin dinformation penitentiaries. Conseil de l Europe

Hirsch , Andrew , Bottoms , Anthony , Burney , Elizabeth , and Wikstrom , (1999) , **Criminal Deterrence and Sentence Severity: An Analysis of RecentResearch** . Hart publishing . Oxford .

King , R.D .(1991) , Maximum – security custody in Britain and the U.S.A , **British journal of Criminology** , 31 ، pp 64 – 67 .

Kupers , D. Teirry , M . d(1999) , Prison Madness : **The Mental Health Crisis Behind Bars and What we must Do about it ?** San Francisco, California : josses Bass , pp 15 – 18 .

Lewis, Donald E (1980).The General Deterrent Effect of Longer Sentences . **Criminology Journal** . VoL : 26 , Issue : 1. pp47-62

Martinson, Robbert (1974), **What Workes? Questions and answers about prison reform**. (**The Public Interest Journal**) ,Vol 35 pp : 22 – 55 .

Minor , Kevin I , Wells James B , and Sims, Crissy (2003) . Recidivism among Federal Probationers- predicting sentence **Violations Federal Probationers Journal** . VoL 1 . 67 , Issue 1 . pp : 36 – 31 .

Norman Johnston & Savitz &Wolfgang (1962) , **The Sociology of Punishment and correction ،** John will and Sons .

Pepper, Michael , (2003) . **Astudy of violence against prison staff in HM prision** , Machaberry available on Http:\\WWW.Mapdsecurty.com.

Petersilia joan & Turner Susan : **Prison versus probation In California : Implications for Crime and Offender Re – Cidivism press** , in Petersilia Joan (editor) ,Community Corrections , Probation , Parole , and Intermediate Sanc-tions ، Oxford University , New York ، 1998 .

Smith , p , Goggin , C , and Intermediate Sanctions on Recidivism : General Effect and Individul Differences **. Criminology Journal 7 (3)** May . pp : 19 – 23 . also available in internet at http://www.Sgc.gc.ca.

Spohn , Cassia , and Holleran , David (2002) . The Effect of Imprisonment on Recidivism Rates of Felony offenders . **Criminology Journal** , 40 (2) . pp : 329 – 358 .

Sykes , M, Gresham (1958) . **The Society of captives : study of a maximum prison**, Princeton university press . New Jersey .

Volkman , Rita &D.Cressy (1963) . Differential association theory and the rehabilition of drug addicts. **American Journal of Sociology** , No . 69 ، 1963 .

Zamble , CY and F. Proportion . (1994) . **Coping , Behavior , and Adaptation in prison In mates** . New York: Springer.

ملحق أ

أسئلة استبيان اتجاهات النزلاء نحو العقوبة السالبة للحرية

س1- العمر:

(1) – أقل من 25 سنة ( )
(2) – من 25 سنة – 34 سنة ( )
(3) – من 35 – 44 سنة ( )
(4) – من 45 – 55 سنة ( )
(5) – 55 سنة فما فوق ( )

س2 – المستوى التعليمي:

(1) – لا يقرأ ولا يكتب ( )
(2) – يقرأ ويكتب ( )
(3) - ابتدائي ( )
(4) – إعدادي ( )
(5) – ثانوي ( )
(6) – جامعي فأعلى ( )

س3 – مكان الإقامة:

(1) – ريف ( )
(2) – حضر ( )
(3) – بادية ( )

س4 – المهنة قبل دخول السجن :

(1) – لا يعمل ( )
(2) عامل ( )
(3) موظف قطاع عام ( )
(4) موظف قطاع خاص ( )
(5) متقاعد ( )
(6) أخرى. حدد : ....

س5 – الدخل الشهري قبل دخول السجن:

(1) – أقل من 150دينار ( )
(2) من 151 – 350 دينار ( )
(3) من 351 – 550 دينار ( )
(4) من 551 – 750 دينار ( )
(5) أكثر من 751 دينار ( )

س6 – الحالة الاجتماعية:

(1) – أعزب ( )
(2) متزوج ( )
(3) أرمل ( )
(4) مطلق ( )

س7 – الديانة:

(1) – مسلم ( )
(2) مسيحي ( )
(3)

س8 – كم يبلغ عدد أفراد الأسرة:

(1) – أقل من 3 أفراد ( )
(2) – من 4 – 6 أفراد ( )
(3) – من 7- 11 فرد ( )
(4) – 12 فرد فما فوق ( )

س9 – مدة العقوبة المحكوم بها: ( ) شهر ( ) سنة

س10 – (أ) – هل سبق وأن دخلت السجن قبل ذلك:

(1) – نعم ( )
(2) – لا ( )

س10 – (ب) – إذا كانت الإجابة نعم ، كم مرة دخلت السجن : (..........................)

س11 – ما نوع الجريمة التي سجنت بسببها : (............................)

س12 – هل سبق لأحد أفراد أسرتك أن دخل السجن ؟

(1) – نعم ( )
(2) – لا ( )

س13 – هل ترى أن الحكم عليك بالسجن من وجهة نظرك :

(1) – قاسيا ( )
(2) – بسيطا ( )
(3) – متناسبا مع الجريمة ( )

س14 – ما موقفك بعد الخروج من السجن :

(1) – سأعود حتما للجريمة ( )
(2) – لن أعود مطلقا ( )
(3) حسب الظروف ( )
(4) – لا أعلم ( )

س15 – ما مدى رضاك عن حياة السجن :

(1) – راضي جدا ( )
(2) غير راضي ( )
(3) غير راضي على الإطلاق ( )

س16 – كيف تصنف علاقتك بالنزلاء الآخرين داخل الإصلاحية ؟

(1) – طبيعية ( )
(2) متوترة نوعا ما ( )
(3) متوترة جدا ( )
(4) سيئة للغاية ( )

س17 – كيف تصنف علاقتك بالعاملين و المسئولين داخل الإصلاحية ؟

(1) – طبيعية ( )
(2) متوترة نوعا ما ( )
(3) متوترة جدا ( )
(4) سيئة للغاية ( )

س18 – ما موقفك من العائد إلى الجريمة ؟

(1) – العائد شخص مسكين ( )

(2) محايد ( )

(3) العائد شخص شرير ( )

س19 – ضع إشارة (×) مقابل الإجابة التي تناسبك :

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	السجن مكان لتنفيذ العقوبة					
2	السجن مكان للإصلاح والتأهيل					
3	السجن له دور بارز في الحد من ارتكاب الجرائم					
4	قسوة العقوبة تمنع الشخص من العودة لارتكاب الجريمة					
5	العقوبات طويلة المدة تحد من العود لارتكاب الجرائم					
6	العقوبات قصيرة المدة تحد من العودة لارتكاب الجرائم					
7	أعداد النزلاء في المهاجع كبيرة					
8	لا توجد في الإصلاحية أماكن مناسبة للزيارات					
9	لا يوجد في الإصلاحية تصنيف للنزلاء يمنع اختلاطهم بالخطيرين منهم					
10	توجد أوقات فراغ طويلة داخل الإصلاحية					
11	هنالك وجود للمخدرات والكحوليات داخل الإصلاحية					
12	توجد في الإصلاحية صفوة مفضلة من النزلاء					
13	لا يوجد تطبيق للخلوة الشرعية داخل الإصلاحية					
14	تتسم ثقافة السجن بفسادها عادة					
15	علي التخلي عن بعض صفاتي الشخصية وأساليب تعاملي مع الآخرين أثناء فترة العقوبة لأكون قادرا على التكيف مع مجتمع السجن					
16	أفضل الاندماج بثقافة السجن واكتسابها					
17	أفضل البقاء منعزلا عن ثقافة السجن والتعامل معه بحياد					
18	اختلاطي بالنزلاء الخطيرين أدى إلى اكتسابي خبرات إجرامية جديدة منهم					
19	ظروف السجن تدفعني إلى إساءة معاملة زملائي والإدارة					
20	يعد السجن المسئول الوحيد عن عودة المفرج عنهم إلى الجرائم مرة أخرى					
21	هنالك عدالة في المعاملة العقابية بين النزلاء من قبل المسئولين في الإصلاحية					
22	يقوم المسئولين والعاملين داخل الإصلاحية بأعمالهم على أكمل وجه					
23	توجد في الإصلاحية معاملة إنسانية تحترم حقوق الإنسان					
24	تعمل الإدارة على تلبية مطالب النزلاء والاستماع لهم					
25	تتدخل الإدارة ورجال الشرطة بعمل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين داخل الإصلاحية					

					يملك العاملين داخل الإصلاحية الكفاءة والتأهيل اللازمين للعمل في مجال الإصلاح والتأهيل	26
					تعمل الإدارة على تعزيز السلوك الحسن للنزلاء داخل الإصلاحية	27
					السجن والمعاملة العقابية بداخله قادرا على الإصلاح وإعادة دمج النزلاء مع المجتمع	28
					أدت هذه العقوبة إلى العديد من الآثار السلبية على أسرتي وعائلتي	29
					أدت العقوبة إلى انحراف أحد أفراد أسرتي	30
					أفسدت هذه العقوبة علاقتي بزوجتي وأولادي	31
					أدت هذه العقوبة إلى فتور علاقتي بوالداي وأفراد عائلتي	32
					أدت هذه العقوبة إلى انقطاع أبنائي عن الدراسة	33
					أدت هذه العقوبة إلى سؤ علاقة أسرتي بالجيران	34
					عقوبة السجن أفسدت علي حياتي	35
					لن يمنحني المجتمع فرصة عادلة للتعامل معه بعد الخروج من الإصلاحية	36
					أشعر بوصمة العار بسبب العقوبة	37
					إن الأشخاص الذين أعرفهم قبل السجن ستبقى علاقتي بهم بعد الخروج منه	38
					لن يكون المستقبل جيدا بعد الخروج	39
					زادت أعباء أسرتي المالية بسبب سجني ونفقات التواصل بي وتأمين حاجاتي	40
					انقطع بسجني مورد أسرتي المالي	41
					عدم قدرتي على تأمين حاجاتي داخل الإصلاحية أدى إلى تبعيتي للنزلاء ذوي النفوذ المادي	42
					أدت هذه العقوبة إلى فقداني لعملي	43
					ستؤثر هذه العقوبة سلبيا على فرص العمل المتاحة لي بعد الخروج من السجن	44
					أعاني داخل السجن من المشاكل النفسية	45
					يعاني النزلاء من الحرمان الجنسي	46
					أدت هذه العقوبة إلى اكتسابي لخبرات وقيم انحرافية فاسدة	47
					أدت هذه العقوبة إلى عدم تلبية احتياجاتي النفسية والعضوية	48
					أشعر بالإحباط والاهانة وفقدان الاعتبار الاجتماعي بسبب هذه العقوبة	49
					أدى سجني إلى معاناتي من أمراض نفسية واكتئاب وقلق	50
					لست راض عن المجتمع وأشعر بخيبة الأمل وكراهية الذات	51
					أعاني من اضطراب في النوم بسبب هذه العقوبة	52
					لم اعد أشعر بشهية للطعام بسبب هذه العقوبة	53
					انخفضت قدرتي على العمل بسبب عقوبة السجن	54

س20 – هل سبق وأن تعرضت لعقوبة بدنية داخل الإصلاحية؟

(1) – نعم ( )

(2) – لا ( )

س21 – (أ) – هل كنت سترتكب الجريمة لو كنت تعلم ما ستواجهه في السجن ؟

(1) – نعم ( )

(2) – لا ( )

س21 – (ب) – هل تشعر بالندم لمخالفة القانون ؟

(1) – نعم ( )

(2) – لا ( )

س21 – (ج) – هل كنت ستقلع عن الجريمة لو لم يقبض عليك وتحاكم بهذه العقوبة ؟

(1) – نعم ( )

(2) – لا ( )

س22 – ضع إشارة (×) مقابل العبارة التي تناسبك حول ندى تأثير برامج الإصلاح على سلوك النزيل :

الرقم	البرنامج	1- تأثير ايجابي	2- تأثير سلبي	3- بدون تأثير
1	محو الأمية			
2	تعليم مدرسي			
3	تدريب مهني			
4	تأهيل ديني			
5	تأهيل أخلاقي			

س23 – (أ) – هل يسمح لك بإبداء رأيك في البرنامج أمام المسئولين ؟

(1) – نعم ( )

(2) – لا ( )

(3) – إلى حد ما ( )

س23 – (ب) – كيف ترى الأسلوب الذي يقدم به البرنامج ؟

(1) – متوسط ( )

(2) - ضعيف ( )

(3) - جيد ( )

(4) - جيد جدا ( )

س23 – (ج) – هل هنالك تقييم للبرامج من قبل الإدارة ؟

(1) – نعم ( )

(2) – لا ( )

(3) – إلى حد ما ( )

س24 – هل تعتقد أن اشتراكك في برامج الإصلاح والتأهيل سيؤدي إلى :

الرقم	الفقرات	1- نعم	2- لا	3- إلى حد ما
أ	الحصول على عمل بعد الخروج من السجن			
ب	سرعة التكيف مع المجتمع بعد الإفراج			
ج	زيادة معدل الدخل الشهري			
د	ارتفاع مستوى المهارات المهنية لديك			

س25 – ضع إشارة (×) مقابل الإجابة التي تناسبك حول الخبرات السلوكية الانحرافة التي تكتسب أثناء تنفيذ العقوبة :

الرقم	الخبرات السلوكية	1- نعم	2- لا
أ	تناول الدخان		
ب	تناول المخدرات		
ج	لعب القمار		
د	العدائية تجاه المجتمع		
ه	تناول الكحول		

س26 – ماذا حدث لك من التغيرات النفسية التالية في حياتك بعد دخول السجن:

الرقم	التغيرات النفسية	1- نعم	2- لا	3- إلى حد ما
أ	السكوت على الظلم			
ب	كتمان الحقيقة			
ج	الكذب			
د	ممالأة الأقوياء والتعدي على الضعفاء			
ه	كراهية الآخرين			
و	كثرة الشك بالآخرين			
ي	الاستسلام والتشاؤم			

س27 – (أ) – هل تتلقى زيارات أسرية ؟

(1) – نعم ( )
(2) – لا ( )

س27 – (ب) – أي الفئات التالية تتلقى منها الزيارات ؟

(1) – الزوجة والأبناء ( )
(2) – الوالدين والأشقاء ( )
(3) - الأصدقاء والجيران ( )
(4) – زملاء العمل ( )

س27 – (ج) – أي الطرق التالية يسمح لك باستخدامها للاتصال بالعالم الخارجي:

(1) – المراسلة ( )
(2) - الهاتف ( )
(3) – الصحف ( )
(4) - التلفاز ( )

س28 – (أ) – كيف تصنف علاقتك بالأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين ؟

(1) – جيدة جدا ( )
(2) – جيدة ( )
(3) – مقبولة ( )
(4) – سيئة ( )

س28 – (ب) – هل أنت راض عن دورهم في المركز ؟

(1) – نعم ( )
(2) – لا ( )
(3) – إلى حد ما ( )

س29- (أ) – هل تؤيد تطبيق عقوبة بديلة للعقوبة السالبة للحرية (السجن) ؟

(1) – نعم ( )
(2) – لا ( )

س29 – (ب) – أي البدائل التالية تفضل بدل عقوبة السجن ؟

(1) – الغرامة ( )
(2) - الاختبار القضائي ( )
(3) – العمل لمصلحة المجتمع ( )
(4) – ايقاف التنفيذ ( )
(5) – الإخضاع الجبري للعلاج الطبي ( )
(6) – الوضع تحت المراقبة ( )

ملحق ب

أسئلة استبيان اتجاهات العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل نحو العقوبة السالبة للحرية

س1 – العمر:

(1)– أقل من 25 سنة ( )
(2)- من 25 – 29 سنة ( )
(3)– من 30 – 34 سنة ( )
(4)– من 35 – 39 سنة ( )
(5)– من 40 – 44 سنة ( )
(6)– 45 فما فوق ( )

س2 – المستوى التعليمي:

(1) – لا يقرأ ولا يكتب ( )
(2) – يقرأ ويكتب ( )
(3) – ابتدائي ( )
(4) – إعدادي ( )
(5) – ثانوي ( )
(6) – جامعي فأعلى ( )

س3- مكان الإقامة:

(1) – ريف ( )
(2) – حضر ( )
(3) – بادية ( )

س4 – الديانة:

(1) – مسلم ( )
(2) – مسيحي ( )

س5 – الحالة الاجتماعية:

(1) – أعزب ( )
(2) – متزوج ( )
(3) – أرمل ( )
(4) – مطلق ( )

س6 – الدخل الشهري:

(1) – أقل من 200 دينار ( )
(2) – من 200 – 399 دينار ( )
(3) – من 400 – 599 دينار ( )
(4) – من 600 – 799 دينار ( )
(5) – 800 دينار فأكثر ( )

س7 – الرتبة: (...................................)
س8 – مدة الخبرة في العمل (.......................)

س9 – هل ترى أن العقوبة السالبة للحرية:

(1) – قاسية ( )
(2) – بسيطة ( )
(3) – متناسبة مع الجرائم المرتكبة ( )

س10 – ما مدى رضاك عن حياة النزلاء داخل الإصلاحية:

(1)- راض جدا ( )
(2)- غير راض ( )
(3)- غير راض على الإطلاق ( )

س11 – كيف تصنف علاقتك بالنزلاء داخل الإصلاحية :

(1)- طبيعية ( )
(2)- متوترة نوعا ما ( )
(3)- متوترة جدا ( )
(4)- سيئة ( )

س12 – كيف تصنف علاقة النزلاء مع بعضهم البعض:

(1)- طبيعية ( )
(2)- متوترة نوعا ما ( )
(3)- متوترة جدا ( )
(4)- سيئة ( )

س13 – (أ)- ما تصورك لمواقف النزلاء بعد الخروج من الإصلاحية :

(1) – سيعودوا للجريمة ( )
(2) – لن يعودوا للجريمة ( )
(3) – محايد ( )

س13 – (ب) – إن عادوا فهل تعتقد أن للإصلاحية وطبيعة الحياة فيها دور في تلك العودة:

(1) – نعم ( )
(2) – لا ( )

س13 – (ج) – ما موقفك من العائد إلى الجريمة :

(1) – شخص مسكين ( )
(2) – شخص شرير ( )
(3) – محايد ( )

س13 – (د) – هل موقفك من العائد يعد مؤثر علة طبيعة المعاملة العقابية التي يتعرض لها العائدون إلى الإصلاحية:

(1) – نعم ( )
(2) – لا ( )

س14 – بناءا على خبرتك في العمل داخل الإصلاحية ضع إشارة (×) مقابل العبارة التي تناسبك:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أ	السجن مكان لتنفيذ العقوبة فقط					
ب	السجن مكان للإصلاح والتأهيل					
ج	السجن له دور بارز في الحد من ارتكاب الجرائم					
د	قسوة العقوبة تمنع الشخص من العودة للجريمة بعد الخروج					
ه	العقوبات طويلة المدة تحد من العودة لارتكاب الجرائم					
و	العقوبات قصيرة المدة تحد من العودة لارتكاب الجرائم					

س15 – هل سبق أن استخدمت أو استخدم أحد زملائك في العمل عقوبة بدنية ضد النزلاء :

(1) – نعم ( )

(2) – لا ( )

س16 – ضع إشارة (×) مقابل العبارة التي تناسبك :

الرقم	أسلوب المعاملة في الإصلاحية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أ	هنالك عدالة في المعاملة العقابية للنزلاء داخل الإصلاحية من قبل المسؤلين والعاملين					
ب	يقوم المسئولين والعاملين داخل الإصلاحية بواجباتهم على أكمل وجه					
ج	توجد في الإصلاحية معاملة إنسانية تحترم حقوق الإنسان					
د	تعمل الإدارة على تلبية مطالب النزلاء والاستماع لهم					

س17 – ضع أشارة (×) مقابل العبارة التي تناسبك حول تصنيفك لدور البرامج الإصلاحية والتاهيلية للنزلاء داخل الإصلاحية :

الرقم	البرنامج	1- تأثير ايجابي	2- تأثير سلبي	3- بدون تأثير
1	محو الأمية			
2	تعليم مدرسي			
3	تدريب مهني			
4	تأهيل ديني			
5	تأهيل أخلاقي			

س18 – (أ) – هل تقوم الإدارة بتقييم أداء تلك البرامج : (1) – نعم ( ) (2) – لا ( )

س18 – (ب) – كيف تصنف الأسلوب الذي تقدم به البرامج للنزلاء :

(1) – جيد جدا ( )
(2) – جيد ( )
(3) – متوسط ( )
(4) – ضعيف ( )

س19 – بناءا على خبرتك في العمل هل ترى أن هذه البرامج تؤدي إلى :

الرقم	أثر البرامج على النزلاء	نعم	لا	إلى حد ما
أ	حصول النزيل على عمل بعد الخروج من الإصلاحية			
ب	سرعة التكيف مع المجتمع بعد الخروج من الإصلاحية			
ج	زيادة معدل الدخل الشهري			
د	ارتفاع مستوى المهارات المهنية لدى النزلاء			

س20 – ضع إشارة (×) مقابل العبارة التي تناسبك حول بعض الآثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية علة النزلاء:

الرقم	الآثار السلبية لعقوبة السجن	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أ	أدى السجن إلى اكتساب النزلاء لخبرات سلوكية فاسدة كالتدخين والمخدرات					
ب	أدى السجن إلى تعرض النزلاء للعديد من التغيرات والاضطرابات النفسية والعضوية					
ج	ظروف السجن تدفع النزلاء إلى التخلي عن بعض صفاتهم ومبادئهم الشخصية ليكونوا قادرين على التعايش مع حياة وثقافة السجن					
د	إيداع النزيل السجن يودي إلى سؤ علاقته بأسرته والمجتمع ككل					
ه	إيداع النزيل السجن يؤدي إلى تدني وضعه ووضع أسرته الاقتصادي					
و	إيداع النزيل السجن سيؤثر على إمكانية حصوله على عمل بعد الخروج منه					

س21 – ضع إشارة (×) مقابل العبارة التي تناسبك حول لعوامل المرتبطة بقدرة الإصلاحية على أداء دورها الإصلاحي بفعالية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	هنالك أعداد كبيرة من النزلاء في المهاجع					
2	لا توجد في الإصلاحية الأماكن المناسبة للزيارات					
3	هنالك تدخل من الإدارة ورجال الشرطة بعمل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين					
4	يسمح للنزلاء الاختلاط معا وبدون تصنيف					
5	لا يوجد تصنيف مناسب للنزلاء الخطيرين					
6	لا توجد عدالة في معاملة النزلاء داخل الإصلاحية					

7	تتوافر في العاملين داخل الإصلاحية الكفاءة والخبرة المناسبة للعمل الإصلاحي					
8	لا يوجد تعزيز من الإدارة للسلوك الحسن للنزلاء					
9	يعاني الكثير من النزلاء من المشاكل النفسية داخل الإصلاحية					
10	يعاني النزلاء في الإصلاحية من الحرمان الجنسي مما يدفعهم إلى سلوك الانحراف الجنسي					
11	توجد أوقات فراغ طويلة داخل الإصلاحية					
12	تنتشر المخدرات والكحوليات داخل الإصلاحية					
13	توجد في الإصلاحية صفوة مفضلة من النزلاء ذوي النفوذ المادي					
14	يوجد إهمال من قبل السجن تجاه مشاعر النزلاء وظروفهم					
15	عدم تطبيق الخلوة الشرعية يلقي بآثار سلبية على النزلاء					
16	ثقافة السجن السائدة فيه تتسم بالفساد غالبا					
17	الأوضاع الصحية للنزلاء تتسم بالسؤ					

س22 – هل أنت راض عن دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في الإصلاحية:

(1) – نعم ( )
(2) – لا ( )
(3) – إلى حد ما ( )

س23 – هل تعتقد أن السجن والمعاملة العقابية بداخله سيكون قادرا على إصلاح النزلاء وإعادتهم للمجتمع قادرين عل التفاعل السليم معه :

(1) – نعم ( )
(2) – لا ( )
(3) – إلى حد ما ( )

س24 – (أ) – هل تؤيد تطبيق عقوبة بديلة للعقوبة السالبة للحرية ؟

(1) – نعم ( )
(2) – لا ( )

س24 (ب) – أي البدائل التالية تفضل :

(1) – الغرامة ( )
(2) الاختبار القضائي ( )
(3) – العمل لمصلحة المجتمع ( )
(4) – إيقاف تنفيذ العقوبة ( )
(5) – الإخضاع الجبري للعلاج الطبي ( )
(6) – الوضع تحت المراقبة ( )

***** أية ملاحظات أخرى ترغب بإضافتها :**